الحركة القومية الكردية

أدمون غريب



حسن يوسف الكموشي
27.10.1983
معرض الكتاب - جامعة الفاتح

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

أدمون غريب

الحركة القومية الكردية

دار النهار للنشر

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

دار النهار للنشر
بيروت ١٩٧٣

المحتويات

الفصل الاول

كردستان، جغرافياً وتاريخياً واجتماعياً ٩

جغرافية كردستان ٩

التركيب الاجتماعي ١٣

تـــاريخهـــا ١٥

الفصل الثاني

الاكراد ونظام قاسم ١٩٥٨—١٩٦٣ ٣٧

ثورة تمـــوز ٣٧

تأسيس الحزب الديموقراطي الكردستاني ٤٣

الثورة ضد قاسم ٤٧

القـــوات الكرديـــة ٥٩

ردات الفعل نحو الثورة ٦١

الفصـــل الثالث

الاكراد في ظل البعث والاخوين عارف : ١٩٦٣—١٩٦٨ ٦٥

ثـــورة البعث ٦٥

المطالب الكرديـــة ٧٠

تجدد القتال : حزيران — تشرين الثاني ١٩٦٤ ٧٧

حكـــومة عـــارف ٨١
البرزاني والحزب الديموقراطي الكردستاني ٨٤
تجـــدد المفاوضات ٨٧

الفصـــل الرابع
اتفـــاقية ١١ آذار ونتائجها ٩٦

اتفـــاقية ١١ آذار ٩٦
اسبـــاب الاتفاقيـــة ١٠٤
تنفيـــذ الاتفاقيـــة ١٠٧
مناطق الصراع المحتمل ١١١
تأثيرها على العالم العربي ١١٤

الفصل الخامس
نتائج وتوقعات حول الاتفاقية ١١٨

التوترات المتزايدة ١٢٢
ملحق : نص اتفاقية ١١ آذار ١٤١
الهـــوامش ١٤٩

الفصل الأول

كردستان جغرافياً وتاريخياً واجتماعياً

جغرافية كردستان

وصف توماس بوا كردستان بأنها « ارض بلا حدود ... وانها العمود الفقري للشرق الاوسط»(١). إنها منطقة غير محددة المعالم وتقع في قلب آسية الصغرى على شكل هلال . وهي تشغل جزءاً كبيراً من المنطقة الجبلية التي تضم جبال طورس وزغروس الممتدة من البحر الاسود الى سهوب العراق من جهة ، ومن جبال انتي طورس الى الهضبة الايرانية من جهة أخرى . وتمتد كردستان شمالاً لتصل ارمينية السوفياتية وجنوباً لتصل خانقين في العراق وكرمان شاه في ايران . ويذهب بعض القوميين الأكراد المتطرفين الى القول ان كردستان تضم الاسكندرونة وأجزاء من الجزيرة في سورية وتخوم الخليج العربي (٢).

اصبحت كردستان تعني اليوم المنطقة الجبلية التي تم تحديدها اعلاه . إلا أن الاكراد يعيشون أيضاً في مناطق صغيرة في سورية والاتحاد السوفياتي بينما تعيش داخل كردستان مجموعات إثنية أخرى مثل الآشوريين والأرمن والتركمان والعرب والكلدانيين .

والأكراد شعب قديم ورد ذكره في عدد من المصادر القديمة منذ أيام ملوك أكاد وبابل واشور إلى زنيفون وابن الأثير والبطريرك السوري ميخائيل(٣). وعبر عصور التاريخ أُطلقت عدة أسماء مشابهة للاسم الحالي على الشعب الذي كان يقيم في هذه المنطقة . فقد تحدث زنيفون عن الكاردوخوي (Kardukois) الذين كان يعتقد في وقت من الاوقات أنهم أسلاف الأكراد(٤). فاشار الكتاب اليونانيون والرومان الى

هذه المنطقة باسم كاردون (Kardones) أو كاردوي (Kardoi) بينما أشار اليها الأرمن بكلمتي كاردو وكاردوخ (٥). وأطلق عليهـا الآراميون اسم بيت كاردو والعرب اسم كرده .

أما عدد سكان كردستان فليس محدداً اذ تتأثر الأرقام التي يوردها الكتّاب عادة بتعاطفهم وتحيزهم . فبينما يزعم بعض الكتّاب ان عدد الأكراد لا يربو عن سبعة ملايين نسمة يقول آخرون ان عددهم اثنا عشر مليون نسمة . إلا ان الرقم المعقول هو ذلك الذي قدره قاسم لو معتمداً على مصادر سوفياتية : ٤,٦ مليون كردي في تركية ، ٣,٣ مليون في ايران ، ١,٤ مليون في العراق ، ٠,٤ مليون في سوريه ، ٠,٢ مليون في أفغانستان، ٠,١ مليون في الاتحاد السوفياتي(٦). ويعيش الأكراد العراقيون في شمالي العراق المسمى كردستان الجنوبية أيضاً . ويقطن هؤلاء في القطاع الشمالي الشرقي من لواء الموصل ويسكنون ثلاثة أرباع لواء اربيل ولواء السليمانية بأسره وأكثر من نصف لواء كركوك وجزءاً صغيراً من لواء ديالي (بعقوبة) (٧) .

ولقد طرحت نظريات كثيرة حول اصل الأكراد اكثرها قبولا نظريتان : نظرية ف . مينورسكي و ن.ج. مارّ . يقول الأول ان الأكراد يتحدرون من اصل هندي — اوروبي وبشكل رئيسي من اصل ميديّ وايراني ، وكانوا قد انتقلوا من جنوبي بحيرة أرميه باتجاه بتان حوالي القرن السابع قبل الميلاد . واختلطوا آنئذ بالقبائل القرطية والمريدية ويقول الثاني انه من هذا الخليط أتى آباء الأكراد (٨).

وتفيد نظرية مارّ ان الأكراد ليسوا شعباً ايرانياً وانهم عاشوا اصلاً في جبال آسية الصغرى وكانت تربطهم علاقات قرابة بالخالديين(Kaldes) والأرمن والجورجيين (٩) . ويعتبر مارّ ان لغتهم الأصلية كانت تشبه لغة الجورجيين والخالديين إلا انها تغيّرت بتأثير جيرانهم الايرانيين والأرمن . ويعزز هذا الرأي تقليد كرديّ قديم يزعم ان الأكراد تركوا لغتهم القديمة واتخذوا لهم لغة جديدة (١٠). وتلتقي النظريتان حول نقطة هي ان اللغة الكردية تأثرت باللغتين الأرمنية والماردية من الجهة الشمالية

وبلغة القبائل الايرانية من الجهة الجنوبية وهي اللغة التي ساد تأثيرها في ما بعد .

وهناك نظرية ثالثة ترجع بأصل الأكراد الى القبائل الغوتية (Guti) التي يقال انها كانت تقيم في شمال غربي ايران في سنة ٣٠٠٠ ق.م. تقريباً، إلاان هناك من يعتقدان أصلهم يعود الى الآشوريين والبابليين(١١). ويزعم المعاصرون من الكتاب الأكراد انهم من اصل ميدي وتربطهم صلة قرابة بالايرانيين (١٢).

والأكراد هم في الحقيقة ، مثلهم مثل معظم شعوب المنطقة ، خليط عرقي تكوّن نتيجة هجرات وغزوات وسيطرة جماعات متنوعة حكمت المنطقة في أزمنة مختلفة . وشهدت المنطقة غزوات قام بهـا القسيون (Kassites) والحثيون الاخمانيون (Achmenians) والفرس واليونان والبارثيون (Parthions) والأرمن وقبائل ايرانية متعددة واليهود والعرب والتركمان والمغول والاتراك (١٣) . ومن حيث العرق والجسد يتميز أكراد الشمال بالطول والبشرة البيضاء والعيون الزرقاء مما يعكس الأثر الأرمني فيهم بينما يتميز الجنوبيون بأنهم أقل طولاً وبياضاً مما يظهر الآثار المتوسطية والسامية (١٤) .

وتعطينا السجلات القديمة صورة عن الأكراد بأنهم شعب قوي وعنيد ومعتز بنفسه ، ولا يستجيب للسلطة الأجنبية . والحقيقة انه حتى يومنا هذا لا يزال الأكراد شعباً متميزاً ومنفصلاً . وقد يعزى هذا الى كـون منطقتهم جبلية بحيث تشكل عائقاً جغرافياً بينهم وبين جيرانهم، والى ضراوتهم في الدفاع عن هذه المنطقة والى اكتفائهم الذاتي اقتصادياً مما يقلل من حاجتهم الى الاتصال بغيرهم . ولم يكن للأكراد قط كيان سياسي مستقل ، فخلال تاريخهم بأسره كانوا يخضعون للحكم الأجنبي وأحياناً لاضطهاده . وأدت الانعزالية الى تطور نظام قبلي واقطاعي قوي سيجري بحثه أدناه .

ومع ذلك فإن الكثير من العوامل التي ساعدت الأكراد على الاحتفاظ بهويتهم ، ساعدت ايضاً على شق صفوفهم . وكون كردستان نائية

وبعيدة المنال وافتقارها الى المواصلات العصرية يجعل التنقل صعباً . وزاد تطورُ النظام القبلي القويّ المنافسات والشكوك في صفوف الأكراد . اضف الى ذلك ان الأكراد توزعوا في السنوات الأخيرة بين العراق وايران وتركية . ويعيق تنوع اللهجات الكردية الاتصالات ، فحتى أكراد العراق يتكلمون بضع لهجات تختلف عن بعضها بعضاً باختلاف المنطقة (١٥) . ولا تتمتع اللغة الكردية حتى يومنا هذا بشكل أدبي موحّد اذ ان هناك ثلاث لهجات أساسية : كرمنجية وسورانية وزازية . وتستعمل اللهجة الاولى في الأجزاء الشمالية من العراق وفي الاجزاء الكردية من تركية (باستثناء المنطقة المحيطة بدرسيم حيث يتكلمون الزازية) بينما يتكلم الثانية الأكراد الذين يقطنون الأجزاء الجنوبية من كردستان العراقية وايران (١٦) . وتكتب اللغة الكردية في ايران والعراق بالحروف العربية وفي الاتحاد السوفياتي بالحروف السيريلية . اما في تركية حيث تستعمل الحروف اللاتينية فلا توجد مطبوعات باللغة الكردية (١٧). وعلى الرغم من ان اللغة الكردية يجري التحدث بها على نطاق واسع فإن الحكومتين التركية والايرانية حاولتا ايقاف استخدامها واستبدالها بلغتيهما القوميتين . ومثل هذه القيود على التعليم ساهمت في جعل نسب الأمية في صفوف الأكراد مرتفعة ، كما ادت الى إثارة الاكراد والمطالبة باستخدام لغتهم القومية .

إلا أن الوضع في العراق والاتحاد السوفياتي مختلف نوعاً ما حيث اعترفت الحكومتان باللغة والعادات والحضارة الكردية وحيث تدرس اللغة الكردية في المناطق الكردية وفي الجامعات . وهناك صحف ومجلات كردية وشخصيات أدبية معاصرة تساهم في الحضارة والأدب الكرديين . ومع ان هناك تراثاً شعرياً غنياً تتناقله الألسن وكثيراً من التراث الشعبي (الفولكلور) فإن التراث الأدبي المكتوب ضئيل جداً . وهناك أكراد كتبوا بلغات أخرى وعلى رأسها العربية إلا أنهم لم يكتبوا كأكراد بل حسب التقليد العربي ــ الاسلاميّ .

ووجد الأكراد في الاسلام ديناً يعتنقونه بكليته وبحماس . ومعظم

الأكراد من اتباع مذهب السنة ، إلا ان هناك أقلية صغيرة من اتباع المذهب الشيعيّ يعيشون في جنوب كردستان وفي كرمان شاه ولورستان (١٨). وهناك ايضاً اقليات كردية صغيرة جداً من اليزيديين والمسيحيين واليهود وأهل الحق وجماعة عليّ الهي الذين يؤلهون الإمام عليّ .

التركيب الاجتماعي

يقسم الشعب الكردي الى حضر ، وقرويين ريفيين وفلاحين ، وقبائل من الرحّل وشبه الرحل . ولا يزال الحضر اقلية ولكن عددهم آخذ في الازدياد مع تزايد عدد الأكراد الذين ينزحون من القرى الى المدن . الا ان الغالبية العظمى من الأكراد تعيش في قرى صغيرة حيث تحافظ على بنيتها القبلية وتمارس زراعة الحبوب والتبغ والارز وتربي الماشية ، وتشتهر خصوصاً بتربية الماعز والخراف . هذا وقد انخفض عدد الرحّل انخفاضاً كبيراً على الرغم من ان قبيلة هركي الكبير واجزاء من قبائل جف(Jaf) وعاقو(Akû) لا تزال تحافظ على عاداتها القديمة . وهناك ايضاً الأكراد شبه الرحّل الذين يعيشون في السهول في بيوت ترابية أثناء الشتاء وينتقلون مع قطعانهم الى سلاسل الجبال المرتفعة للرعي في اثناء الصيف قاطعين مناطق الحدود بين العراق وايران وتركية بحرّية (١٩) .

أما المجتمع الريفي فهو مجتمع اقطاعي وقبلي بصورة رئيسة على الرغم من ان هذا النظام آخذ في الانهيار في القرى . وكانت القبيلة اصلاً تملك الارض ملكية جماعية . ويعرف الزعيم القبلي عادة باسم الشيخ أو السيد اذا عاد بأصله الى النبي محمد ، وباسم الأمير أو البيك اذا كان زعيم القبيلة ، وباسم الآغا اذا كان زعيم عشيرة او زعيماً اقطاعياً . وبينما كان الآغا في الماضي زعيم قبيلة يحميها ويديرها فإنه يفهم الآن على انه مالك أرض أكثر منه أي شيء آخر .

ان الشيوخ وغيرهم من الشخصيات الدينية هم المثقفون الوحيدون

بين الناس في أجزاء كثيرة من كردستان وقد لعب هؤلاء دوراً هاماً جداً في التاريخ السياسي للمنطقة . فهم يملكون الأرض ويمارسون نفوذاً يفوق نفوذ الزعيم القبلي العاديّ لأن التأثير الديني يتجاوز الحدود القبلية . ويجب ان نلاحظ هنا ان انتفاضات كردية كثيرة تزعمها في المئة سنة الأخيرة شخصيات دينية (٢٠) .

وفي حالات كثيرة لم تتغير البنية الاجتماعية للقبائل التي استقرت في اماكن معينة . إلا انه في حالات كثيرة احدث استيطان القبائل تآكلاً في العلاقات القبلية التقليدية . وفي الوقت الذي وجدت فيه بعض الممتلكات الفلاحية بقيت معظم الأراضي في حوزة الآغاوات والبكاوات والشيوخ على الرغم من قوانين اصلاح الاراضي . وحتى وقت قريب جداً نادراً ما كانت الارض تباع ولكنها كانت تنتقل من جيل الى آخر .

وقد اتسعت الفجوة بين الزعيم والفلاح على الرغم من انحطاط الاقطاعية . ونتج هذا عن النمو الذي بدأ حديثاً في « التعقيد » والثقافة في صفوف الآغاوات الشبان الذين لا يرغبون في ان يعيشوا مثل اجدادهم عيشة فلاحية بصورة اساسية . وقد احدث ذلك تغيراً في العلاقات القبلية القديمة فصار الاستغلال من جانب الآغا أو الشيخ واصاب الفقر المدقع جانب الفلاح . وإنه لأمر مفهوم أن يدعو بعض الأكراد وحتى بعض الشبان المثقفين من الآغاوات الى الاصلاح الزراعي وأحياناً الى الثورة بل ان يعتنق بعضهم أفكاراً يسارية وشيوعية .

وأدى الاهتياج وانتشار الأفكار اليسارية الى بروز الاحتجاجات والانتفاضات في صفوف الفلاحين في الفترة ١٩٥٠–١٩٥٤ في شمال العراق بعد تزايد التعاون بين الحزب الديموقراطي الكردي والشيوعيين . ولقد امتنع الفلاحون عن تقديم الحصص المستحقة للملاكين (والتي تراوحت بين ثمن ونصف المحاصيل المروية) ولجأوا احياناً الى العنف ضد الملاكين الا ان النجاح لم يحالفهم (٢١) .

ولقد تدهورت العلاقات بين العناصر التقليدية والمجموعة التقدمية

التي انبثقت من صفوف طبقة البرجوازيين الصغار الكردية . وساهم هذا الاتجاه والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت اليه في الانشقاقات التي حدثت بين البرزاني والأحزاب الكردية الأخرى .

وبينما تأتي عناصر الطبقة المثقفة القومية الكردية من المناطق المدينية والطبقة البرجوازية فقد كانت العناصر القبلية والريفية هي التي حملت عبء القتال في الانتفاضات والثورات الكردية بما في ذلك القتال الذي جرى في الفترة ١٩٦١–١٩٧٠ وقد تفاوضت الحكومة العراقية مع القيادة القبلية . واستطاعت العناصر القبلية والريفية ان تقاوم مقاومة طويلة بمساعدة رجال القبائل المسلحين تسليحاً حسناً حسب المقاييس التقليدية والذين كانوا منظمين تنظيماً محكماً ومنضبطين انضباطاً دقيقاً ومتمركزين في موقع استراتيجي في الجبال . ولكن حتى في صفوف رجال القبائل فإن الولاءات التقليدية آخذة في الأفول في صفوف العناصر الشابة . وقد بدأت القومية الكردية الحديثة على ايدي ابناء عائلات الطبقة الحاكمة في الوقت الذي اظهرت فيه الطبقة المتوسطة ، بالتحالف مع المفكرين اليساريين والماركسيين وبدعم القليل من عمال المدن ، ميولاً ماركسية ويسارية داخل الحزب الديمقراطي الكردي (٢٢)، مما جعل هذا الحزب يؤدي الى تنفير الطبقات صاحبة الارض التي كانت تسيطر على موارد كردستان(٢٣)، وبذلك انخفضت قوته كما سنرى خلال بحث ثورة ١٩٦١–١٩٧٠ .

تاريخهـــا

حكم الأكراد بابل في عهد الملك امبيا مدة امتدت من ٢٣٠٠ إلى ٢١٧٥ قبل الميلاد . ومنذ ذلك الحين خضع سكان كردستان الى حكم دول عديدة بما فيها حكم الأرمن والأخمانيين والسلوقيين والرومان والأرمن الأرسانيين والفرس والبيزنطيين والساسانيين والعرب فيما بعد الذين حولوا الولايات الكردية الى الإسلام ، واعترف الأكراد

بزعامة الخلفاء . وسرعان ما انتسب الأكراد الى الدين الجديد . لعب كثيرون منهم دوراً بارزاً ومعترفاً به في تاريخ المنطقة المضطرب في ظل الإسلام ، وذلك كأفراد أو عشائر وليس كأبناء أمة واحدة بمفهوم الأمة الحديث .

تشكلت الأسر الحاكمة الكردية–العربية والكردية–الفارسية في أثناء فترة خلافة بغداد . ومن تلك الأسر الشداديون الذين حكموا شمالي كردستان حوالى ٩٥١ والمروانيون الذين حكموا دياربكر وأجزاء من ارمينيه بين العامين ٩٩٠ و ١٠٦٩ ، وبني حسنويه الذين حكموا خوزستان من ٩٤١ إلى ١٠٤١ . وتمتعت هذه الأسر بدرجة من الحكم الذاتي ولكنها اهلكت على يد السلجوقيين عندما اجتاحوا المنطقة بعد قتال شرس اضطر الأكراد معه الى التراجع الى الجبال (٢٤) . هذا ولا ننس الايوبيين وصلاح الدين الأيوبي الشهير (مع التأكيد على ان حكمهم كان حكماً اسلامياً وليس كردياً) الذي احاط نفسه بجنود جرى حشدهم من القبائل الكردية والعربية .

وبعد انحطاط الدولة الأيوبية بقي الأكراد يلعبون دوراً مميزاً في خدمة الزعماء غير الأكراد وخاصة كجنود مرتزقة . وفي أثناء الغزوات المغولية جرى اجتياح كردستان على الرغم من المقاومة الشرسة التي ابداها السكان المحليون . وقد انزلت هذه الغزوات المتواصلة دماراً كبيراً في البلاد وخلقت مشاكل اقتصادية واجتماعية دائمة (٢٥) .

وقد اعتمدت درجة الحكم الذاتي الكردي في تاريخ الأكراد بأسره على قوة الدول المحيطة ، فإذا كانت الدول غير الكردية ضعيفة تمتع الأكراد بقدر معين من الحرية . وكانت هناك في القرون الوسطى نحو اربعين امارة كردية يحكمها حكام متوارثون لهم عواصمهم الخاصة وجيوشهم التابعة لهم . وجعلت المنافسة بين هؤلاء الأمراء باستمرار من الأسهل على كل أمير أن يخدم حاكماً اجنبياً من أن ينسى خصومته مع عدوه التقليدي ويتّحد معه (٢٦) .

وفي أوائل القرن السادس عشر أخذت قوة الاتراك العثمانيين

بالازدياد في غربي آسية . وكون العثمانيين من السنّة تمكنوا من السيطرة على العالم العربي بأسره . أما الفرس الشيعة فقد ارادوا أن يبقوا مستقلين ، وكان باستطاعتهم القيام بذلك عندما وحد الشاه اسماعيل ، مؤسس السلالة الصفوية (Safawid) ، ايران تحت سيطرته وجعل المذهب الشيعي مذهب الدولة (٢٧) .

ان وجود هذه السلالات المتنافسة والديانات المختلفة خلق جواً من الكراهية والعداء . ولو كان الأكراد متحدين ، لكان من الممكن لهم ان يسيطروا على توازن القوى بين هاتين القوتين المتنافستين ، بسبب الموقع المتوسط الذي تشغله بلادهم . ولكن صراعاتهم الداخلية والانشقاق بين سنّة وشيعة حال دون لعبهم هذا الدور . وبما أن الأكراد من السنّة في معظمهم فقد استطاع الأتراك اجتذابهم إلى جانبهم في القتال ضد الصفويين الذين كانوا قد سجنوا بعض زعماء القبائل (٢٨).

وفي معركة شالديران في العام ١٥١٤ هزم الأتراك ومساندوهم الأكراد الفرس . ونتيجة لذلك اصبحت معظم الامارات الكردية تحت السيطرة العثمانية إلا أنها تمتعت بحكم ذاتي . وقد مر هذا الإنقسام في مراحله الأخيرة في معاهدة العام ١٦٣٩ بين الشاه عباس والسلطان مراد الرابع (٢٩) .

وبدأ محمود الثاني في العام ١٨٢٦ بأدخال اصلاحات في محاولة لإدخال الإدارة المدنية الى كردستان من أجل إعادة تنظيم وتعزيز الامبراطورية . ولاقت هذه الإجراءات معارضة امراء الأكراد الذين اعتبروا مثل هذا العمل تعدياً على سلطانهم ونظموا ثورات ضد العثمانيين دامت أكثر من ربع قرن من الزمن . وأخمد العثمانيون هذه الثورات ودمروا الإمارات التي تتمتع بالحكم الذاتي واحدة فواحدة وبمساعدة جنود اكراد باستمرار (٣٠) .

إلا أن المتمرد الوحيد الذي قال إن الأكراد أمة منفصلة في ذلك الوقت هو الشيخ عبيدالله النهري ، وهو من العراق ، الذي زحف على كردستان الايرانية واحتل بعض مدنها . ويقال انه ارسل رسالة الى

السفير البريطاني يقول فيها ان الأكراد أمة مختلفة عن الأتراك والفرس(٣١).

ويقال ان الروس اوحوا الى عبيدالله بالثورة ضد ايران (٣٢) ، وذلك يعود جزئياً الى ان ايران وتركية كانتا تعتمدان على بريطانية اعتماداً متزايداً. ولذلك ساعد الاتراك الايرانيين على تحطيم الثورة والقوا القبض على عبيدالله ونفوه الى مكه . وحاول السلطان عبد الحميد الثاني ان يستخدم الأكراد مثلما استخدم القياصرة القوقازيين بسبب ميلهم التقليدي الى الحرب فقد نظم السلطان عبد الحميد الثاني المسلّحين الأكراد الذين استخدموا في قمع الأرمن الذين كانوا يطالبون بالاستقلال تساعدهم في ذلك روسية ، عدو تركية التقليدي . وكان الروس مهتمين بالأكراد لأنهم كانوا يسكنون المناطق الاستراتيجية قرب حدودهم الجنوبية وساعدوهم سراً ضد الاتراك (٣٣) وهي حقيقة تأكدت في العام ١٩٠٨ عندما استقبل نيقولا الثاني بضعة زعماء من الأكراد (٣٤).

وإبان الحرب العالمية الأولى قاتل الأكراد الى جانب الاتراك الذين أعلنوا الجهاد ، إلا انه يستثنى من ذلك عدد غير قليل من المثقفين الأكراد الذين عملوا في سبيل استقلال كردستان (٣٥). ومرة أخرى حالت الولاءات القبلية والشقاق والمنافسة في صفوف الطبقة الارستوقراطية الكردية الحاكمة دون تحقيق الوحدة الكردية ، ولم يتبع القوميين إلا قلة من الناس . وفي نهاية الحرب رحّب زعماء القبائل بالبريطانيين أملاً في أن يستعيدوا درجة من الحكم الذاتي الذي حرموا منه في ظل الأتراك (٣٦) .

إلا أن فكرة القومية الكردية نشأت عند مطلع هذا القرن في صفوف الأكراد الذين كانوا يعيشون في اسطمبول والقاهرة والذين ساروا مسار القوميين العرب والأتراك . وفي العام ١٩٠٨ اسس آل بدرخان جماعة سياسية صغيرة وصحيفة بعنوان « كردستان » في القاهرة كما جرى تنظيم ناد كردي ومجلة كردية . وشكل الطلاب الاكراد في العام ١٩١٠ نادياً سياسياً باسم هيوى اصدر صحيفة باسم « الشمس » وبرز عدد آخر غير قليل من الأندية والمنظمات (٣٧). واتخذت تركية من الحرب

ذريعة لإغلاق جميع هذه الصحف ، في حين انتقلت الأندية الى السرية . والحقيقة ان معظم هذه المنظمات لم يخترق كردستان نفسها أبداً بل بقي خارجها .

وبدأت المرحلة الثانية للقومية الكردية في أعقاب الحرب العالمية الاولى عندما تشكلت اللجان الكردية في القاهرة واسطنبول . وخشي الأكراد في هذا الوقت من ان يكون الحلفاء يحبذون خلق جمهورية أرمنية على حساب الأكراد . ولذلك تحالفوا مع زعماء الأرمن في باريس من اجل التخلص من اي صراع آخر قد يضعف مطالب الطرفين. وبعد ان ابرم الطرفان اتفاقية ارمنية–كردية قدما مذكرة مشتركة الى مؤتمر السلام تُبيّن حدودهما (٣٨) .

وقد أثمر هذا العمل عندما اعترف الحلفاء في معاهدة سيفر (١٩٢٠) في المادة الثانية والستين والثالثة والستين والرابعة والستين بحقوق الأرمن والاكراد بإقامة دولة مستقلة لكل منهما (٣٩). وقد كان الحلفاء قد صمموا على تمزيق الامبراطورية العثمانية وخلق كيانات صغيرة يستطيعون السيطرة عليها . وقد كانت بريطانية وفرنسا قد اتفقتا على تقسيم المنطقة فيما بينهما (في معاهدة سايكس–بيكو) وكانتا أكثر اهتماماً بتحقيق اهدافهما من اهتمامهما بالعمل الجدي لتحقيق المطالب الكردية والأرمنية . ومع ذلك فإن معاهدة سيفر تعتبر أول اتفاقية دولية سياسية تعترف بحقوق الأكراد وتوصي بالحكم الذاتي لهم في ايران وتركية(٤٠). ولكن بروز كمال اتاتورك وتوقيع معاهدة لوزان في العام ١٩٢٣ قضت على أحلام الأكراد .

وقبل مناقشة موضوع أكراد العراق في ظل الحكم الملكي فإنه من الضروري ان نذكر أكراد تركية وايران وسورية ذكراً موجزاً . وقد كان موقف تركية من الأكراد في العام ١٩١٩ موقفاً متحمساً لأن الجانبين قاتلا معاً باسم الأخوة الاسلامية ضد الجمهورية الأرمنية وضد اليونان (٤١). إلا أن العلاقات بينهما أخذت تتدهور فيما بعد عندما تبنى الكماليون سياسة التريك واندماج الأكراد . ومنع الاتراك استعمال

اللغة الكردية في تركية لأن الحكومة التركية اعتبرت الأكرد اتراك الجبال .
ونشبت ثورة في تركية في العام ١٩٢٥ بزعامة الشيخ سعيد البيراني الذي اراد اقامة « كردستان مستقلة تحت حماية الخليفة السلطان »(٤٢) . إلا أن هذه الثورة تمّ تحطيمها . ثم وقعت ثورة اخرى في العام ١٩٣٠ انتهت بقيام الحكومة التركية بترحيل السكان الأكراد من مناطق معينة الى المقاطعات الغربية « لأسباب صحية ومادية وثقافية وسياسية واستراتيجية وانضباطية » (٤٣) . وقد اصاب هذا الترحيل قلب الحركة الكردية اذ فصل بين الكثير من الاكراد الاتراك والأكراد العراقيين .
وبدأت ثورة أخرى في العام ١٩٣٧ بزعامة الشيخ رضا ضـــد الاجراءات الإدارية الحكومية إلا أنها اخمدت واعدم زعماؤها . وفي هذه الأثناء وقعت الحكومات التركية والعراقية والايرانية والأفغانية معاهدة سعدآباد لضمان حدودها الوطنية . وأظهر هذا ان الاتراك يئسوا من حل مشاكلهم وحدهم (٤٤). وبعد وفاة اتاتورك خففت الحكومة التركية من شدة سياستها بدرجة ضئيلة واستمرت تقول بأن الأكراد والاتراك أخوة من عرق واحد ، في الوقت الذي كانت تلقي فيه القبض على أي كردي تشتبه بأن لديه آراء قومية كردية . وظل أكراد تركية هادئين ومكبوتين . ويبقى ان نرى ما سيكون اثر الاتفاقية العراقية ـ الكردية التي تم التوصل اليها حديثاً .
وقد كانت علاقات الأكراد بالحكومة الايرانية افضل بكثير منها مع تركية إلا أن عدة ثورات كردية نشبت في ايران اولها ثورة اسماعيل سيمكو الذي اراد إقامة دولة له مستقلة عن ايران ولكن الايرانيين نصبوا له فيما بعد كميناً سقط فيه قتيلاً في العام ١٩٣٠ (٤٥) .
وحاول اسماعيل شِقَاق القيام بثورة ولكن ثورته لم تلق نجاحاً كبيراً . وتميزت سياسة رضا خان في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن بالكبت الشديد للمصالح المحلية والقبلية واتبع سياسة قمعية ضد الاكراد لتحقيق اندماجهم بالقوة (٤٦) .

وإبان الحرب العالمية الثانية وقع شمالي ايران تحت الاحتلال السوفياتي بينما وقع جنوبيها تحت الاحتلال البريطاني . وفي العام ١٩٤٣ شكل الأكراد حزباً قومياً محافظاً اسموه « كومالا جوانين كرد » (Kumalâ Jawânin kurd) لملء الفراغ السياسي في كردستان التي اصبحت ارضاً غير خاضعة لأحد . إلا انه بعد مضي ثمانية عشر شهراً على قيامه اندمج هذا الحزب في حزب سياسي آخر كان قد نشأ حديثاً هو هيوا وفي جماعة من الشيوعيين الأكراد تحت زعامة رجل دين هو القاضي محمد. واصبح الحزب الجديد يدعى الحزب الديموقراطي الكردي. وفي السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٠ أعلن القاضي محمد جمهورية مهاباد الكردية في قلب جمهورية اذربيجان ذي الحكم الذاتي وبدعم القوات السوفياتية (٤٧). وشهدت هذه الجمهورية افتتاح المدارس والمستشفيات ، وصدرت الصحف الكردية وحاولت الحكومة تعزيز نمو التجارة والصناعة والزراعة وذلك بدعم من الملا مصطفى البرزاني الذي عبر الحدود العراقية الى ايران كلاجىء معه ثلاثة آلاف من رجال القبائل(٤٨). وعزز وصول البرزاني ورجاله الشعور الوطني بين لأكراد واعطى حافزاً لعقد اجتماع لممثلي الأكراد في البلدان المجاورة من اجل دعم قيام كردستان الكبرى .

لقد لعب الاتحاد السوفياتي دوراً مهماً في التاريخ الحديث لكردستان الايرانية . ففي الوقت الذي اتجه فيه اهتمام الاتحاد السوفياتي فيما بعد الى امتيازات النفط في منطقة اذربيجان فإنه اهتمامه فور احتلال شمالي ايران في العام ١٩٤١ كان الحفاظ على رضى الأكراد الى حد لا يولون معه اهتماماً الى عملاء المحور(٤٩). ولو تعاطف السوفيات كلياً مع المطامح الكردية في الحكم الذاتي لكان من المحتمل ان يكون تاريخ أكراد ايران مختلفاً بعض الشيء عما هو عليه الآن . إلا انه عندما اتضح للسوفيات ان مشاكلهم الأمنية كانت تتجه نحو الارتباط بقوة قومية شديدة البأس ، وعندما ادركوا في الوقت نفسه انه يتوجب عليهم « المحافظة على شكليات السيادة الايرانية » ، انتقلوا الى الحفاظ على

نوع من الأمر الواقع . وسقطت حكومة مهاباد واعدم زعماؤها في العام ١٩٤٧ بعد انسحاب القوات السوفياتية ومع انهيار حكم اذربيجان .

تحولت الحركة القومية الكردية بعد مهاباد الى العمل السري في ايران في الوقت الذي منعت، فيه اللغة الكردية ودمّرت المطابع . وكان انضمام ايران الى حلف بغداد في العام ١٩٥٥ يستهدف الأكراد بصورة غير مباشرة اذ ان الحلف استهدف ضمان الأمر الواقع (٥٠). وأثناء الصراع مع قاسم في العراق اتبعت الحكومة العراقية سياسة أكثر تقارباً من الأكراد وهذا ما سيبحث ادناه .

اما ذلك العدد الصغير من الأكراد الذين يعيشون في سورية على الحدود السورية-التركية فقد ازداد بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة لفرار عدد من الأكراد من تركية الى سورية . وغدت دمشق ، حيث قام الأكراد بمحاولات جادة لتجديد لغتهم وأدبهم ، مركز الحركة القومية الكردية ضد تركية (٥١). وبرزت عدة شخصيات أدبية مهمة مثل بدر خان والأمير كموران والامير جلادات ، وذلك مع تزايد النشاط الثقافي الكردي . وفي ظل الانتداب الفرنسي تمتع الأكراد بعلاقات ودية مع الفرنسيين الذين كانوا يحاولون اضعاف حركة القومية العربية عن طريق تعزيزهم المشاعر الإقليمية والمحلية لدى الأقليات . واستعملت اللغة الكردية بحرية ولعب الأكراد دوراً مهماً في السياسة السورية : فقد كان كل من حسني الزعيم وأديب الشيشكلي نصف كردي كما كان أكرم الحوراني ، مؤسس الحزب الاشتراكي الذي اندمج فيما بعد في حزب البعث ، نصف كردي ايضاً . اضف الى ذلك ان خالد بكداش ، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري منذ الثلاثينات ، كردي ايضاً . وكانت سياسة الحكومة في الستينات سياسة اندماجية . وستناقش سياسة حكومة حزب البعث فيما بعد .

احتلت القوات البريطانية في الفترة ١٩١٧-١٩١٨ معظم العراق من اجل حماية مصالح بريطانيه التجارية هناك وحماية الطريق الى الهند ومصالحها النفطية في الخليج وايران (٥٢). وتحركت هذه القوات بعد ذلك

الى احتلال ولاية الموصل التي كانت لا تزال في قبضة الاتراك عند نهاية وقف اطلاق النــار . وكانت بريطانيــه مهتمة بالموصل بسبب احتياطيات النفط الهائلة فيها وارادت الحفاظ عليها كجزء من الدولة العراقية الجديدة التي كانت ستقع تحت سيطرتها نتيجة معاهدة سايكس-بيكو .

وفي الثالث من آذار ١٩٢٠ «قبلت» بريطانيه قرار مؤتمر الحلفاء الذي انعقد في سان ريمو والذي قرر وضع العراق تحت الانتداب البريطاني . وكانت ردة الفعل العراقية عبارة عن احتجاجات جماهيرية تطورت الى ثورة شاملة . ونزلت في صفوف العراقيين في هذا الصراع ثمانية آلاف اصابة بينما خسر البريطانيون الفي رجل وانفقوا أربعين مليون جنيه استرليني (٥٣). وتمكن البريطانيون من اخماد الثورة الا أن الاحتجاجات العراقية اجبرتهم على تعيين السير بيرسي كوكس مندوباً سامياً في العراق ، ووصل كوكس الى العراق في الحادي عشر مــن تشرين الأول عام ١٩٢٠ وأعلن ان بريطانيه تنوي تشكيل «حكومة عربية مستقلة» تحت الوصاية البريطانية . وسعى البريطانيون ايضاً ، عن طريق الاستفتاء ، الى معرفة ما إذا كان العراقيون يؤيدون تتويج الملك فيصل الأول على عرش العراق بعد ان فقد مملكته في سورية اثر الغزوة الفرنسية لسورية . واظهر الاستفتاء ان سبعة وتسعين بالمئة من العراقيين كانوا يؤيدون تتويج فيصل على الرغم من ان الولايتين المأهولتين بصورة رئيسية بالأكراد عارضتا ذلك . ففي كركوك صوتت الغالبية ضد الاستفتاء بينما قاطعه سكان السليمانية (٥٤) .

واستمر معظم العراقيين في رفض قرار العصبة القاضي بوضع العراق تحت الانتداب البريطاني . ونتيجة لذلك هددت بريطانيه بإبرام معاهدة مع الحكومة العراقية الجديدة تسمح للبريطانيين بالاحتفاظ بمركزهم المتنفذ في العراق لمدة عشرين سنة (٥٥). ولم يتم هذا الا بعد ان هدد البريطانيون بفصل شمالي العراق عن باقي البلاد .

واستخدمت بريطانيه الأكراد في سبيل تأكيد اهدافها في ولاية

الموصل التي كانت لا تزال هدفاً تطالب به تركيه . وكانت الموصل مهمة جداً بالنسبة للعراق اذ ان ولايتي « البصرة وبغداد لم تكونا لتشكلا دولة قابلة للحياة ابداً بدون الموصل ، وذلك لأسباب اقتصادية واستراتيجية » (٥٦). زد على ذلك ان كثيرين من اهالي الموصل لعبوا دوراً مهماً في الثورة العربية في العام ١٩١٦ وفي الجمعيات القومية العربية وفي مملكة فيصل السورية وأهم من ذلك دورهم إبان الثورة ضد البريطانيين عندما نظموا عصابات من المغاوير لازعاج الجيش البريطاني وارهاقه(٥٧). اما الأكراد الذين كانوا يشكلون غالبية سكان ولاية الموصل فقد استخدموا بواسطة البريطانيين لتهديد الاتراك والعرب العراقيين عن طريق التلويح بإقامة دولة كردية مستقلة في الموصل .

كانت المخططات البريطانية بالنسبة للمنطقة تقضي بإقامة مقاطعة كردية واحدة او بضع مقاطعات كردية شبه مستقلة ومرتبطة ارتباطاً فضفاضاً بأية إدارة قد تقوم في السهول (٥٨). وكان لا بد في هذا الوقت من مواجهة تهديد تركية الساخطة عن طريق تعزيز المشاعر الكردية المعادية لتركية ، وحاولت بريطانية السير في هذا السبيل فعينت الشيخ محمود البارزلجي (من السليمانية) حاكماً لأنه كان يتمتع بدعم ديني واسع بصفته سليلا للسيد كاكا احمد (٥٩). إلا ان البارزلجي أعلن الثورة في العام ١٩١٩ فنفي الى الهند . ولكن البريطانيين اضطروا الى اعادته عندما عملت تركية في العام ١٩١٩ مع اخيه قادر ، الذي رفض فكرة السير وراء العراقيين ، وطالب بحكومة كردية مستقلة بزعامة اخيه المنفي .

واستغلت تركية هذا الوضع فارسلت قواتها مع قوات قادر لاحتلال كويسنجق وتهديد عقره والعمادية (٦٠). إلا أن البريطانيين صدوا القوات التركية فعادت الى بلادها ، واعادوا البارزلجي من المنفى وعينوه حاكماً عاماً ولكنه اعلن نفسه « ملك كردستان » وهدد باحتلال كركوك مما حمل البريطانيين على مهاجمة السليمانية حيث يوجد مقره الرئيسي فهرب ثم عاد الى مقره وبقي فيه نحو سنة (٦١) .

وفي هذا الوقت كانت محادثات لوزان جارية وطرحت فكرة الدولة الكردية . إلا أن البريطانيين مارسوا ضغطاً على العراقيين لحملهم على مشاركتهم في اصدار تصريح يعترف «بحقوق الأكراد الذين يعيشون ضمن الحدود العراقية في إقامة حكومة كردية داخل هـــذه الحدود »(٦٢) . ولكن الأكراد تجاهلوا هذا التصريح. وسعى البارزلجي آنذاك وراء دعم البلاشفة الذين لم يظهروا اهتماماً كبيراً بسبب المشاكل الداخلية التي كانوا يعانون منها(٦٣). ولم تبت اتفاقية لوزان في مسألة الموصل وطرحت المسألة على عصبة الأمم التي قالت بوجوب بقاء ولاية الموصل جزءاً من العراق . وفي الخامس والعشرين من حزيران ١٩٢٦ وقع العراق وبريطانية وتركية اتفاقاً يؤكد توصيات العصبة . ولكن الحكومة العراقية اضطرت الى القبول ببعض المطالب الكردية المحددة مثل ادارة منطقتهم بأنفسهم والتحدث بلغتهم وتعليمها في مدارسهم(٦٤). وبذلت الحكومة العراقية جهداً كبيراً لتحقيق توصيات العصبة(٦٥) ولكن الأكراد ظلوا غير راضين واستمروا يشعرون بالمرارة .

واستاءت العلاقات بين الحكومة والأكراد في العام ١٩٣٠ نتيجة توقيع معاهدة بريطانية –عراقية جديدة تنهي الانتداب على الموصل وتقضي بصريح العبارة بانتقال السلطة في الشمال الى العراق . ومع انتقال السلطة اليها حاولت الحكومة العراقية وضع قوات البوليس التابعة لها في منطقة برزان كما حاولت جمع الضرائب القبلية التي تساهل البريطانيون بشأنها . وأدت هذه الاعمال الى صدامات عنيفة مع قوات الشيخ احمد ، زعيم برزان ، الذي اعتبرها تدخلا في شؤونه . ودامت هذه الصدامات حتى الثاني والعشرين من حزيران ١٩٤٢ عندما طوقت قوات الحكومة الشيخ احمد قرب الحدود التركية حيث اضطر الى الاستسلام الى بوليس الحدود التركي (٦٦) .

وفي الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٢ تقدمت الحكومة العراقية بطلب للدخول في عضوية عصبة الأمم معلنة انها تضمن حياة وحرية جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن مسقط رأسهم أو أصلهم

القومي أو دينهم . ووافقت الحكومة ايضاً على ان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في المقاطعات التي يشكل الأكراد غالبية سكانها . ووافقت على استعمال اللغة التوركيه الى جانب العربية والتركية في مقاطعتي كفره وكركوك التركمانيتين (٦٧) . ووافقت العصبة على الطلب العراقي ودخل العراق في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٣٢ مرحلة جديدة في تاريخه وفي علاقاته مع الأكراد . وفي تلك السنة نفسها ، وفي السنوات التالية باستمرار ، وجدت الحكومة العراقية نفسها في صراع مع عشيرة البرزاني .

ان بروز عشيرة البرزاني في العراق هو مثال جيد على الوصول الى السلطة في « نظام المشيخة» في المجتمع الكردي(٦٨). ويبدو ان نظام المشيخة هذا يمثل حكماً من النوع الديني والكرزمائي والإقطاعي الذي يؤدي الى نمو قبلي سريع (تحالفات البرزاني رفعت عدد اتباعه الى الآلاف في العام ١٩٤٥) ، كما انتج هذا النظام نوعاً من القومية الكردية التي يشعر بعض المراقبين انها متصلبة .

ويعيش البرزانيون في قرية برزان ، وهم يسمون كذلك نسبة إليها . وتقع برزان في منطقة جبلية نائية في شمالي العراق حيث يصعب الوصول إليها ، وهي محاطة بجبال شرين ومعزولة بأنهار وممرات مائية كثيرة (٦٩) . وهذه العوائق الطبيعية تجعل من غير الممكن مهاجمتها تقريباً . وقد انعكس فقر المنطقة ومناعتها على سكانها الذين اصبحوا محاربين قساة وشرسين ، يعتمدون في عيشهم عادة على مهاجمة القرى المجاورة والأكثر غنى ونهبها . ونتيجة لذلك اصبحت المنطقة مركزاً للاضطرابات والحروب القبلية .

يتحدر البرزانيون من الشيخ محمد ، وهو زعيم ديني انتقل من ايران الى السليمانية في اوائل القرن التاسع عشر ، ثم انتقل فيما بعد الى منطقة برزان . وقد اجتذب ورعه وتقواه اليه بعض القبائل في المنطقة فتبعوه واصبحوا من جماعته . وحل محله في مركزه بعد موته ابنه عبد الرحيم الذي احتل بلدة برزان حيث أقام تقية (مركزاً دينياً) لنفسه ولاتباعه . وقد انجب عبدُ الرحيم خمسة اولاد منهم الشيخ

عبد السلام والشيخ احمد والملا مصطفى . وبعد وفاة عبد الرحيم اصبح ابنه عبد السلام شيخ برزان وزعيم التقية ومالك ارضها . وجمع عبد السلام حوله أتباعاً كثيرين عاشوا في التقية ومن ارضها . وامتد نفوذ عبد السلام بحيث اصبح قادراً على فرض الضرائب على بعض القبائل المجاورة التي سارت خلفه بتعصب وسيطر على المنطقة الواقعة بين رواندوز في الشرق والعمارية في الغرب ، وبين نهر الزاب الكبير في الجنوب وجبال الحكاري في الشمال (٧٠). وفي الحقيقة اصبح بحكم الأمر الواقع حاكماً على المنطقة بعد ان هزم قوات تركية عديدة ارسلت ضده . وفي العام ١٩٠٩ عقد معاهدة سلام مع حاكم العراق نظام باشا (٧١). إلا أن شجاعة عبد السلام وطموحه أدّيا الى منازعات مستمرة مع قبيلة الزباري القوية التي كانت تسيطر على المنطقة المجاورة .

وإبان الحرب العالمية الأولى رفض عبد السلام ان يرسل متطوعين للانضمام الى الجيش العثماني كما رفض ان يدفع الضرائب . ليس هذا فحسب بل لقد هاجم مدينة عقره ونهبها . ولذلك ارسلت الحكومة قوة كبيرة هزمته في النهاية وألقت القبض عليه ، ثم جرت فيما بعد محاكمته واعدم في الموصل (٧٢). اما الشيخ احمد الذي كان في الثامنة عشرة من عمره آنذاك ، واخوته الصغار فقد قام برعايتهم وحمايتهم زعيم الزباريين فارس آغا . ثم تزوج احمد ابنة فارس آغا واصبح شيخ برزان ، وظهر على المسرح السياسي في العام ١٩٢٠ عندما شارك الزباريين في قتل مسؤول بريطاني ومساعده اثناء تجوالهما في المنطقة خلال الهجوم على عقره . وفي العام ١٩٢٢ اشترك مع الزباريين وغيرهم من القبائل في هجوم على العمادية (٧٣). وقد كان البرزانيون في البداية فعلاً عشيرة اقطاعية تحركها مفاهيم الكرامة والطموح والشرف أكثر مما تحركها المشاعر القومية .

وبعد الحرب جعل البريطانيون برزان تابعة لمقاطعة رواندوز الإدارية وفصلوها عن عقره املاً في ان يفصلوا البرزانيين عن الزباريين الأكثر عدداً وقوة . وساعد البريطانيون ايضاً الشيخ احمد مادياً ،

فامتد نفوذه الى منطقة الشيخ رشيد لولان ، احد زعماء القبائل الشروانية القوي . وحصل بين الجانبين قتال شرس انتهى باحتلال البرزانيين عدة قرى شروانية واحراقها . وأدى هذا الى نزاع دائم بين البرزانيين والشيخ رشيد كما سنرى . وبعد تسوية الموصل توجهت الحكومة العراقية الى مسألة الإدارة في المنطقة الكردية وحاولت إقامة إدارة مدنية في برزان إلا ان الشيخ احمد عارض هذا . فاستخدمت الحكومة القوات الآشورية (التي نظمها البريطانيون من المهاجرين الآشوريين الذين أتوا من تركية) لاحتلال برزان . وانسحبت هذه القوات بعد ان تبيّن ان الإدارة المدنية لا يمكن تحقيقها الا اذا كانت الحكومة ترضى باحتلال المنطقة كلها . ولم تكن الحكومة قادرة على ذلك بسبب انشغالها بمناطق أخرى (٧٤) .

وانتهز الشيخ احمد هذه الفرصة لتعزيز نفوذه في المنطقة . وبدا انه حل محل الشيخ محمود البارزلجي كأشهر زعيم كردي في العراق . إلا أن تعصب احمد الديني جعل بعض اتباعه يسمونه « العظيم » وبدأوا ديناً جديداً . ونشر اشاعات دينية حول الآشوريين ثم اعتنق المسيحية ليعود بعدها الى الإسلام . وكل هذا ادى الى « جهادات » ثانوية ونزاعات قبلية كثيرة (٧٥) .

وفي الفترة ١٩٣٠–١٩٣١ بدا الشيخ احمد لبعض اتباعه انه يؤيد الإلحاد . وكانت هناك ايضاً أنباء عن وجود شخص روسي وآخر نمساوي يعيشان في برزان وينشران الماركسية في المنطقة (٧٦) . وقد حملت هذه الأنباء بعض اتباع الشيخ احمد على الابتعاد عنه واثارت اهتماماً وقلقاً في صفوف القبائل المجاورة . وحاول احمد ان يعيد اتباعه الى خطه فأرسل الجنود لمهاجمة منطقة ريكان من اجل زيادة هيبته واعتباره واستعادة سلطته في المنطقة ، ولكن كالحي آغا ، زعيم ريكان ، أوقفه . وفي السنة نفسها هاجمت قوات البرزاني بزعامة الملا مصطفى قرى لولان وأحرقت العديد منها . وما كان من الحكومة إلا أن هاجمت البرزانيين . وحصل الشيخ أحمد على دعم بعض القبائل الضعيفة . اما

زعماء الريكانيين والزباريين واللولانيين الأقوياء فقد وقفوا الى جانب الحكومة ضد البرزانيين . واتخذ البرزانيون موقفاً دفاعياً . وقد ارادت الحكومة ان يستقر الشيخ احمد في الموصل حيث يحافظ على سيطرته على ارضه في الوقت الذي يفقد فيه الكثير من نفوذه في المنطقة (٧٧).

وفي العاشر من آذار ١٩٣٢ أرسلت الحكومة رسالة إلى الشيخ احمد تعلمه فيها عن عزمها على إقامة إدارة مدنية في منطقة برزان مثلما فعلت في المناطق الأخرى من العراق . وطلب اليه ان يتقدم الى ضابط المنطقة في زبار في الرابع عشر من آذار اذا كان ينوي التعاون مع الحكومة ، ووعد مقابل هذا بالعفو عنه ، كما حـُذر في الوقت نفسه من انه اذا لم يقم بذلك يعتبر متمرداً وخارجاً على السلطة .

رفض احمد طلب الحكومة وتبعت ذلك الرفض معارك عديدة اولها في الخامس عشر من آذار . وفي الثامن عشر من الشهر ذاته سقطت برزان في يد القوات الحكومية وانسحب احمد ، كما ذكر سابقاً ، الى تركيه حيث استسلم مع اخويه مصطفى وصادق ونحو مئة من اتباعهم للحكومة التركية . وسمح الأتراك للشيخ احمد بالاستقرار في ارزاروم بينما بقي اخواه في تركيه قرب الحدود العراقية . وبقوا هناك ، باستثناء بعض الحالات التي تسللوا فيها الى مناطقهم السابقة ، الى ان منحتهم الحكومة العراقية عفواً في الثالث عشر من أيار ١٩٣٣ . وفي التاسع والعشرين من شهر حزيران التالي استسلم مصطفى وصادق واتباعهما للحكومة العراقية وتبعهما في ذلك الشيخ احمد . وسمحت الحكومة العراقية لرجال القبائل البرزانيين بالعودة الى قراهم ، باستثناء الأخوة الثلاثة الذين استقروا في مناطق أخرى من العراق وقدمت لهم مخصصات شهرية من الحكومة (٧٨) .

هدأت المنطقة بعد استقرار الأخوة الثلاثة . أما القوميون الأكراد فقد نشروا الدعاية لاستثارة المشاعر القبلية ضد الحكومة رغبة منهم في المحافظة على التوتر شديداً (٧٩). إلا ان تشديد القيود الحكومية على الضرائب والإدارة أثار حنق زعماء القبائل المستقلين والميالين إلى الحرية

واطراح القيود . واصبح خالي خشوي ، احد اتباع البرزانيين ، ناشطاً في برزان ثم انضم اليه فيما بعد الملا مصطفى الذي كان قد بدأ يحل محل أخيه كزعيم للبرزانيين . وهاجمت قواتهما حاكم رواندوز وقتلته . وارسلت الحكومة قوة عسكرية احتلت المنطقة وقتلت كشوي وأجبرت الملا مصطفى على التراجع الى الجبال (٨٠) .

وفي الفترة ١٩٣٥–١٩٣٦ قام بعض الزعماء ورجال القبائل من الأكراد بالكثير من اعمال اللصوصية وقطع الطرق(٨١)؛ وقد شكلت اللصوصية وقطع الطرق دائماً دوراً معيقاً للقضية الكردية وهدراً للطاقات وسبباً للنزاعات .

« ان تاريخ الفرات في العامين ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، في الحقيقة ، تكرار مصغر ومهم لاحداث العام ١٩٢٠ . فهي تُظهر من جديد السهولة التي يتبع بها الشيوخ ، مثلما تبعوا في العام ١٩٢٠ ، اي حركة يبدو انها تقدم لهم اي منفعة شخصية أو قبلية – مثل تعيين من قبـــل الحكومة في اعلى منصب في القبيلة ، او مقعد في الوزارة ، او استئناف نزاع على الارض ... » (٨٢) .

وفي العام ١٩٣٦ قبل الملا مصطفى ان يستقر في السليمانية حيث بقي حتى نشوب الحرب العالمية الثانية . ثم هرب في تموز ١٩٤٣ وعاد الى برزان حيث استأنف القتال ضد الحكومة . ونما نفوذه نتيجة عجز الجيش عن العمل ضده في اثناء الحرب .

وسعت الحكومة الى كسب الأكراد بالدبلوماسية ، فعينت مجيد مصطفى ، وزير الدولة العراقي وهو كردي ، للتفاوض مع البرزاني . وتوصل الرجلان الى اتفاق في السابع من كانون الثاني ١٩٤٥ ،فاستسلم البرزاني للجيش العراقي واحضر الى بغداد . ونص الاتفاق على ان يعيش الملا مصطفى خارج المنطقة وان ينزع اتباعه سلاحهم . وعاد اخوه احمد بإمدادات حكومية من الطعام واللباس للمنطقة . واتفق ايضاً على ان يعيّن الضباط العراقيون المتحدرون من اصل كردي كرجال ارتباط لإدارة منطقة برزان مؤقتاً بإشراف مجيد مصطفى .(٨٣)

وعزز هذا الاتفاق مركز البرزاني بين القبائل الكردية وتأكدت زعامته على منطقة برزان . اما مركز الحكومة وهيبتها فقد تدهور، نتيجة تعاملها مع البرزاني الذي كان يعتبر قبل فترة قصيرة لصاً وقاطع طرق .

أضف الى ذلك ان بعض الضباط الأكراد الذين عينوا لإدارة المنطقة زادوا متاعب الحكومة . فقد عرف هؤلاء الضباط بمشاعرهم القومية الكردية القوية ، واستخدموا وجودهم في المنطقة لنشر الافكار القومية الكردية ، وحولوا تمرد البرزاني من انتفاضة اقطاعية الى حركة كردية . واحالت الحكومة هؤلاء الضباط على التقاعد بسرعة فانضموا الى الملا مصطفى ، ومنهم عزت عزيز مصطفى كوشناو ومير الحاج المعروف جيداً والذي انشأ حزب كومالا في مهاباد ؛ ثم تبعهم فيما بعد اربعة ضباط آخرين(٨٤). لقد ادى فشل الحكومة في القيام بعمل حاسم وفشلها العسكري المحدود الى اضعاف مركز الحكومة بين القبائل ورفع معنويات الملا مصطفى (الذي لم يكن لديه في بداية عصيانه إلا مئتا رجل) . كما ساعد فشل الحكومة هذا ايضاً في تحوّل حركة البرزاني وأتاح له ان يبرز كأقوى شخصية كردية في العراق ٨٥ .

وساعد في تحول الملا مصطفى من زعيم اقطاعي يعمل على حماية سلطته التقليدية الى زعيم قومي طامح ، الدعم السياسي والعسكري الذي تلقاه من الضباط القوميين الذين انضموا اليه . وتجول الملا مع هؤلاء الضباط ومع ٢٥٠ من أتباعه طوال العام ١٩٤٥ بين مختلف القبائل يوجه النداءات الى زعمائها معلناً قدرته على تحقيق الاحلام الكردية بدعم خارجي (٨٦). وزاد نشاطه هذا ، خاصة في وجه سكون ولافاعلية الحكومة العراقية ، من قوته وهيبته . ويعود سكون الحكومة العراقية في ذلك الوقت الى الحاجة للحفاظ على الوحدة الوطنية والى الضغط البريطاني على الجيش العراقي (الذي لم يكن يعتمد عليه في نظر الحلفاء خاصة بعد ثورة رشيد عالي الكيلاني ضد بريطانية في العام ١٩٤١) . فقد اراد البريطانيون ان يبقى العراق هادئاً بحيث لا يهدد مركزهم

العسكري وأرادوا في الوقت نفسه ان يساعدوا حلفاءهم السوفيات الذين كانوا يحاولون كسب دعم الأكراد في شمالي ايران من خلال وعدهم بتحقيق قيام دولة كردية .

وذكر ان البرزاني كان على اتصال بالمخابرات البريطانية في ذلك الوقت وانهم زودوه احياناً بالاسلحة(٨٧). وتحدث العقيد ماهر نعمان الكناني عن رسائل متبادلة بين المسؤولين في الحكومة البريطانية والبرزاني . وفي آذار ١٩٤٥ أرسل البرزاني رسالة الى ضابط بريطاني هو العقيد ميد يقول فيها انه يحفظ الاتفاق مع بريطانية « حتى الموت » . وذكر ايضاً أنه اكد في رسائل عديدة أخرى ولاءه لبريطانيه (٨٨) .

وكان البرزاني ايضاً على اتصال بالسوفيات من خلال الضباط السابقين عزيز وخوشناو اللذين ذهبا الى ايران للاجتماع الى السوفيات . وارسل البرزاني ايضاً رسالة يطلب فيها الاجتماع الى سمندوف ، احد المسؤولين السوفيات . وجرى في هذا الاجتماع بحث امكانية إقامة حكومة كردية محلية تشبه تلك التي قامت في اذربيجان السوفياتية التي اقامها الكومالا (٨٩) .

وفي العام ١٩٤٥ أصدرت الحكومة العراقية ، بدافع من بريطانيه ، عفواً عن الملا مصطفى وزملائه . إلا ان ذلك لم يحسن الوضع كثيراً جداً . فبعد اسبوع واحد فقط هاجمت القوات الكردية بضعة مراكز حكومية وبعض القبائل الموالية للحكومة . واقيمت مراكز دفاعية في برزان وقطعت الطرق المؤدية الى المنطقة ونسفت الجسور . وضمت قوات البرزاني ٢٥٠٠ رجل مسلحين بالبنادق الحديثة وعدداً غير قليل من الرشاشات التي استولوا عليها من الجيش . ووسعوا سيطرتهم بحيث شملت منطقة كبيرة بين عقره وبرادست . وقاد القوات الكردية عدة ضباط تخلصوا من الاخطاء التي ارتكبها البرزانيون في السابق . وتلقوا ايضاً دعماً من الجيش السوفياتي . وتعززت قواتهم فيما بعد بأربعمئة رجل مسلح ارسلتهم حكومة كومالا الكردية من اذربيجان .(٩٠)
وجرت بعد ذلك معارك قاسية بين البرزانيين والقوات العراقية استمرت

من الخامس والعشرين من آب الى السابع من تشرين الأول من العام ١٩٤٥ واجبر البرزانيون على الانسحاب الى الجبال وعبور الحدود الى ايران . واحد اسباب هذه الهزيمة هو الدعم الذي قدمه زعماء القبائل الكردية الموالية للحكومة (امثال كلحي آغا ورشيد لولان) الذين ساعدوا على اعادة فتح الطرق في مناطقهم وقاتلوا ضد البرزانيين . وبالإضافة الى ذلك فقد البرزانيون بعض القبائل من حلفائهم السابقين .

وفرّ البرزانيون الى ايران حيث اقام السوفيات حكومة اذربيجان المستقلة . وقامت حركة كردية قوية في ظل لجنة كومالا والحزب الديموقراطي الكردي الذي كان قد تشكل حديثاً ، وتبنت برنامجاً من سبع نقاط يدعو الى الحكم الذاتي في كردستان الايرانية(٩١). وفي الثاني والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٦ تشكلت جمهورية مهاباد نتيجة لقوة الحزب الديموقراطي الكردي المتزايدة ولوصول الامدادات السوفياتية الى مهاباد .

رفض البرزانيون ، بعد انهيار مهاباد الخضوع واتصلوا بالحكومة الايرانية ليعرفوا ما يمكنهم ان يتوقعوه . وقدمت الحكومة الايرانية لهم الجنسية الايرانية اذا هم نزعوا سلاحهم ، وهو الأمر الذي رفضه البرزانيون فانهارت الاتصالات . وبعد بعض الاشتباكات مع القوات الايرانية دخل البرزانيون الى العراق . وفي يركان ، وبعد دخوله الى العراق بقليل ، قال الملا مصطفى :

«لم يهزم الأكراد على يد الجيش الايراني ، إنما الاتحاد السوفياتي هو الذي انهزم على يد الولايات المتحدة وبريطانيه العظمى »(٩٢). يدل هذا التصريح على ذكاء البرزاني وادراكه للدور الذي لعبته الولايات المتحدة في اجبار الاتحاد السوفياتي على الانسحاب ، كما يكشف عدم الرضى في صفوف الأكراد عن الدول الكبرى .

وفي السابع عشر والثامن عشر من نيسان ١٩٤٧ دخل البرزانيون الاراضي العراقية حيث لقيتهم القوات العراقية وطلبت اليهم الاستسلام ، ففعل ذلك رجال الشيخ احمد واربعة من الضباط الأكراد العراقيين

الذين كانوا قد انضموا الى البرزاني ، وجرى توطينهم في برزان ، واعطاهم العراقيون طعاماً ولباساً . اما الضباط فقد تم اعتقالهم كفارّين من الجيش وحوكموا ثم اعدموا في السابع عشر من حزيران من العام نفسه .

وفي هذه الاثناء رفض الملا مصطفى الاستسلام ودخل العراق ثانية ، فما كان من الحكومة إلا ان اعلنت القانون العسكري في مقاطعتي رواندوز وزيبار ، حيث تقع برزان . وفاجأت القوات العراقية البرزاني على جبل بوتين فقرر العبور الى تركيه ومنها عاد الى ايران .

كانت شجاعة البرزاني ورجاله وصمودهم واضحين في قتالهم في ظروف قاسية جداً (عشرة آلاف جندي ايراني يدعمهم سلاح الجو مقابل خمسمئة برزاني) وتجليا في قدرتهم على التراجع مسافة ثلاثمئة كيلومتر على الحدود التركية–الايرانية حتى عبروا نهر آراس ودخلوا الاتحاد السوفياتي حيث وجدوا ملجأ سياسياً لهم وحيث بقي البرزاني حتى سقوط الملكية الهاشمية في العراق في العام ١٩٥٨ .

وبالاضافة الى حلف بغداد في العام ١٩٥٥ الذي اعتبر تهديداً غير مباشر للأكراد اذ كان يهدف الى المحافظة على الأمر الواقع ، كانت هناك بضعة تطورات أخرى في تاريخ العلاقات العراقية–الكردية قبل ثورة العام ١٩٥٨ . ويجدر بنا ان نذكر في هذا الصدد اعمال الشغب المعادية للبريطانيين والعرب في السليمانية كرد على توقيع معاهدة العام ١٩٤٧ بين بريطانيه والعراق (٩٣). وهناك امر بارز ايضاً وهو الدور الذي لعبه الشيوعيون في المظاهرات الكردية في الفترة ١٩٤٨–١٩٤٩ التي شهدت اضطراباً كما شهدت تحالفاً بين الحزب الديموقراطي الكردستاني والشيوعيين : « ان التحالف الفعّال بين القومية الكردية والشيوعية الروسية–الكردية ، الذي ساعد على انتقال زعامة مبدأ الانفصالية الكردية من الآغاوات الى المثقفين ، ادى في العام ١٩٤٨ الى اضطرابات لا نهاية لها في شوارع السليمانية ومدارسها ثم الى سلسلة قاسية من الاعتقالات واخلاء السبيل والاعتقال من جديد (في

صفوف القوميين) »(٩٤). واعتقلت الحكومة الكثير من زعماء الأكراد وانتقل الحزب الى العمل السري حتى عودة البرزاني .

وشهدت الخمسينات استقراراً في شمالي العراق حيث قام نوري السعيد ، رئيس الوزراء آنذاك ، بجولات في الشمال اظهر فيها بعض التعاطف مع الأكراد .

وعلى وجه العموم ، فقد شارك أكراد العراق في ظل الملكية في الحكومة بنسبة أكبر مما شاركوا في حكومات الدول المجاورة كما تمتعوا بحرية أكثر في العمل . ففي مناسبات ثلاث منفصلة شغل كردي منصب رئاسة الحكومة كما اعطيت وزارة الاشغال العامة والنقل باستمرار الى الأكراد . وقد شغل بضعة أكراد منصب رئاسة اركان حرب الجيش العراقي مثل الجنرالات بكر صدقي ونوري محمود وحسين فوزي وأمين سليمان (٩٥). ولم يشغل الأكراد أقل من منصبين وزاريين ، واحياناً ثلاثة ، في كل حكومة عراقية في الفترة ما بين العامين ١٩٢٠- ١٩٥٨ . وعندما كان عدد اعضاء الحكومة يزيد عن الثمانية كان الأكراد يحصلون عادة على اربعة منها. ذلك الى جانب ان اللغة الكردية كانت تعتبر لغة رسمية . وكان الأكراد ممثلين تمثيلا حسناً جداً في الجامعات والحكومة ، وكانوا يشغلون نحو ٢٣ في المئة من جميع المراكز الحكومية(٩٦). إلا انه رغم هذا الاعتراف ابدى الأكراد « امتعاض مَن هم في وضع الأقلية » واظهروا « كراهية للحكومة العربية »(٩٧).

وقبل ان ننتقل الى معالجة موضوع الاكراد في ظل الجمهورية لا بد لنا من ان نبحث بايجاز في بعض الاسباب التي ادت الى فشل الانتفاضات الكردية . واحد العوامل الرئيسية في ذلك غياب العمل الموحد او غياب الهدف المشترك بين الأكراد . كما لعبت الولاءات القبلية والعائلية باستمرار دوراً عائقاً حال دون الوصول الى الولاءات القومية الأشمل . ولم تجد مفاهيم القومية الحديثة مكاناً لها إلا في صفوف الأكراد الذين يعيشون في المدن وهم قليلون عدداً ، ولكن مفاهيمهم وتنظيمهم نادراً ما وجدت طريقها الى المناطق الكردية الداخلية . وكثير من الثورات

القبلية بما فيها تلك التي قام بها البرزاني حتى العام ١٩٤٥ لم تكن ثورات قومية وإنما صراعات في وجه امتداد سلطة الدولة اليهم عن طريق فرض الضرائب وإقامة مراكز للشرطة في مناطق قبلية تعتبر فيها كلمة الشيخ هي القانون .

الفصل الثاني

الأكراد ونظام قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣

ثورة تموز

في صبيحة اليوم الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ ، زحفت مجموعات من الجيش العراقي التي كانت متوجهة إلى الأردن لمساندة الجيش الاردني ، ضد التهديدات الاسرائيلية ، على بغداد بقيادة عبد السلام عارف يعاونه العميد عبد الكريم قاسم ، ومجموعة من الضباط الاحرار مؤلفة من اثني عشر ضابطاً . فاحتلوا مبنى الاذاعة ووزارة الدفـــاع ، وقتلوا جميع افراد الاسرة الهاشمية المالكـــة ، واعلنوا الجمهورية(١). كان هناك ثلاثة اسباب للثورة :

١ ــ نفاد الصبر عند جيل الشباب من الاصلاحات البطيئة ، وسعيهم لدفع حركة الاصلاح إلى الامام .

٢ ــ فقدان الأمل من اسلوب الحكم في بلدهم .

٣ ــ نمو الحركة القومية العربية كإيديولوجية راديكالية ، حيث وصلت الذروة بعد نشوء الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ . وقد نظر القوميون العرب نظرة ارتياب إلى الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، واعتبروه موجهاً ضد العرب (٢).

كانت اهداف الضباط الاحرار الاربعة عشر كالتالي : حكومة جمهورية ، ديموقراطية برلمانية ، سياسة محدودة في الاصلاح الزراعي . وحياد ايجابي في السياسة الخارجية . كما بحثوا مشكلة الاقليات ، ولا سيما الأكراد ، ويظهر انهم اتبعوا خطاً اكثر تسامحاً من النظام السابق . ووافق الضباط على طلب الأكراد بمنحهم حكماً ذاتياً ضمن اطار

لامركزي ، لكنهم لم يؤيدوا الحكم الذاتي التام لانه يمكن أن يؤدي إلى الانفصال (٣) .

كانت ثورة تموز تعني انبعاث الامل للحركة الكردية–العراقية التي عانت الكثير بعد نفي البرزاني القسري إلى الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٤٦ . وقد رحب معظم الاكراد بثورة تموز وتأثيرها الايجابي على الحركة الكردية . « كان لانقلاب تموز تأثير ايجابي على الاكراد . ذلك أن النظام الجديد قد الغى الاتحاد العراقي–الاردني وشق وحدة البلدان التي قسّمت كردستان وذلك بسحبه العراق من حلف بغداد ... إن تبنّي سياسة الحياد الايجابي والالتحاق بصفّ القوميين العرب ، جعل العراق يُبدّل كثيراً من ميزان القوى في الشرق الاوسط ، الشيء الذي فسح امام الاكراد مجال التنفس » (٤).

تقدّم قاسم للتعاون مع الاكراد ، معاملاً اياهم كشركاء للعرب ضمن اطار الوحدة العراقية . كما حدّدت المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت أن المجتمع العراقي يقوم على التعاون الكلي بين جميع المواطنين ، وعلى احترام حرياتهم وحقوقهم . إن الاكراد والعرب شركاء في هذه الأمة . والدستور يضمن حقوقهم القومية ضمن إطار الكيان العراقي(٥). وقد احتلّ الاكراد مناصب عليا ، واطلق سراح المعتقلين منهم ، وسمح للمنفيين بالعودة (٦).

وكان من بين المنفيين الملا مصطفى البرزاني ، الذي عاد من روسية في ٥ تشرين الاول ١٩٥٨ . وأعطي مسكناً في احد القصور السابقة التي كان يسكنها نوري السعيد ، كما اعطيت له سيارة عبد الاله الوصي على العرش ، وذلك بعد أن استقبلته الحكومة ، واستقبله الشيوعيون ، والاكراد ، استقبال الفاتحين (٧). وحالما تأكّد نجاح الثورة ، أبرق الملا مصطفى مهنئاً الحكومة الجديدة وطالباً السماح له ولرفاقه بالعودة . كما أصدر قاسم تعليمات بعودة السياسيين المبعدين على نفقة الحكومة العراقية ، بمن فيهم الشيوعيون الذين كانت قد أسقطت عنهم جنسيتهم(٨). وجعل للملا مصطفى ، ولعائلته ومؤيديه

راتباً شهرياً . وكان يقبض ٥٠٠ دينار عراقي في الشهر ، في حين أن كلاً من ابنائه واخيه ، الشيخ احمد ، كان يقبض ١٥٠ ديناراً في الشهر (٩). كما تلقى أتباع البرزاني رواتب شهرية : ٤٥ ديناراً للفرد المتزوج ؛ ٥٠ ديناراً للمتزوجين ممن لهم اولاد ؛ و ٣٥ ديناراً للفرد الاعزب (١٠). واخذ قاسم والبرزاني يتبادلان الزيارات ، حيث قيل انهما توصلا الى اتفاقية حول مسائل التعاون الكردي-العربي (١١).

ونشط الأكراد في بغداد ، والتزم الكثيرون منهم ، ممن كانوا شيوعيين أو مؤيدين للشيوعية بالحزب الشيوعي أو تعاونوا معه . وبين ليلة وضحاها ظهرت المنشورات الكردية المختلفة الانواع . وصدرت مجلة « هيوا » الشهرية الكردية ، تطرح علانية القومية الكردية بمفاهيم ماركسية . وعقدت الاجتماعات والمؤتمرات لبحث المسائل السياسية واللغوية والثقافية . كما انتعشت الآمال الكردية بفضل قاسم ، الذي كان متعاطفاً مع الاكراد حيث تأثر بمجموعة بكر صدقي (في ظل الملكية) ، الذي كان يشدد على وحدة العراق ، والاصلاح الداخلي ، والتعاون بين العرب والاكراد (١٢). « ولم يدخر (الاكراد) وسعاً في دعم حكم الجنرال عبد الكريم قاسم » (١٣). كما سنرى فيما بعد .

واستناداً إلى ضابط كبير في وزارة الدفاع العراقية فقد اقترح قاسم على الملا مصطفى العودة إلى منزله في شمال العراق . واعطاه ١٠٠٠ بندقية رشاشة (١٤). أما الذي دفع بقاسم إلى تقديم هذه الهدية فكانت حاجته إلى حلفاء يؤيدون نظامه ، ذلك انه كان قد استبعد العناصر القومية العربية اثر خلافه مع زميله في الثورة عبد السلام عارف الذي اودع السجن . كان عارف يؤيد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ويحذّر قاسم من قوة الشيوعيين المتزايدة . ومع ذلك ، فقد خشي قاسم ، التأييد الشعبي لعارف ، مفضلاً ابقاء العراق مستقلاً وتحت سيطرته ، خاصة وانه أوجس خيفة من أن يخفض عارف مرتبته إلى مرتبة شبيهة بتلك التي كانت لمحمد نجيب على يد جمال عبد الناصر (١٥). ولذلك فقد بالغ في الاعتماد على قوات الميليشيا والمقاومة الشعبية للدفاع

عن نظامه (وكانت الميليشيا تتألف بشكل رئيسي من الشيوعيين وانصارهم). وقبضت الميليشيا على زعماء المعارضة، وقاومت أعضاء آخرين، وقامت بالمظاهرات والمسيرات الجماهيرية، وغالباً ما داهمت البيوت وهاجمت الاشخاص والممتلكات(١٦). والتحق الكثيرون من انصار البرزاني بالميليشيا، بقيادة طه باميرني، وهو كردي من اربيل (١٧).

إن قيام قاسم بابعاد القوى القومية العربية من الجيش ومن صفوف الشعب، واعتماده المتزايد على الشيوعيين والأكراد، وميله إلى الحكم الفردي حمل بعض الضباط القوميين العرب على التفكير بخلعه. وتآمر الضباط البعثيون، والشيوخ العرب في الفرات الاوسط، ورشيد عالي الكيلاني، الشخصية الاسطورية، على الاطاحة بقاسم لكن امرهم انكشف.

ونتيجة لالقاء القبض على الكيلاني وعارف، فقد أدين قاسم من قبل الرئيس عبد الناصر ووصفته الصحف القومية العربية بأنه خائن وانفصاليّ. لكنه اعلن القطيعة مع الجمهورية العربية المتحدة واغرق في التعاون مع الشيوعيين. وفي الثامن من آذار ١٩٥٩، أعلن عبد الوهاب الشواف، أحد الضباط الاحرار الاربعة عشر في ثورة تموز، وآمر الفرقة الثانية في الموصل، الثورة ضد قاسم، تدعمه كتيبتان من اربيل وعقرة. وقد خططت هذه الثورة اصلاً بواسطة الضباط القوميين العرب في كركوك، والموصل، واربيل، والايوانية، لتشتعل في وقت لاحق. ومع ذلك، فان السبب المباشر للثورة في هذا الوقت، كان انعقاد مؤتمر في الموصل (التي كانت مركزاً موالياً للعرب) عقده اعضاء «أنصار السلام» وهي منظمة يسيطر عليها الشيوعيون(١٨). وقد هدّد هذا بخلق اضطرابات في المدينة، كما ذهب الشواف مرتين إلى بغداد ليحذّر قاسم من التغلغل الشيوعي المتزايد طالباً منه أن يمنع الاجتماع. وبالرغم من ذلك، فان قاسم لم يفعل شيئاً؛ وبدلاً من ذلك، يقال انه شجّع الانصار(١٩). وقد اعتبر انعقاد المؤتمر نصراً للشيوعيين على

الفئات المؤيدة للقومية العربية . ونقلت قطارات خاصة المؤتمرين إلى الموصل مما أدى الى صدامات عديدة اخذت تظهر منذ اليوم الاول للاجتماع في السادس من آذار . في اليوم التالي ازداد نشاط الشواف وضباطه ؛ وأعلنوا الثورة في الثامن من آذار . وقد دعمت الشواف كتيبتان فقط وذلك لضعف المواصلات وبسبب المنافسات الشخصية مما دفع ببعض الضباط الآخرين إلى التخلّي عن الثورة(٢٠). لم يكد الشواف يعلن الثورة حتّى سارع القوميون العرب والمناوئون للشيوعية في مهاجمة الذين يتعاطفون مع الشيوعية جسدياً واعضاء المؤتمر الذين لم يغادروا الاجتماع حتّى ذلك الوقت . في خلال يومين تمت السيطرة التامة للقوميين العرب على الموصل . كما اندفعت قبائل شمّر المنتشرة في الصحراء بين العراق وسورية إلى دعم الشواف(٢١). وواجهت قاسم الآن معضلة وهي انه كان يخشى من هجوم يشنه القوميون العرب من الخلف يترتب عليه الاطاحة بنظامه اذا هو ارسل قواته المتمركزة في بغداد ، وكان يخشى من تقاعس بعض جنوده أو انضمامهم إلى صفوف المتمردين . كما طلب قاسم من شيوعييّ الموصل والاكراد من انصار البرزاني مهاجمة الموصل لكي يسحقوا المتمردين قبل وصول قبائل شمّر وامتداد الثورة(٢٢) .

استطاع الأكراد ، المحيطون بالموصل القضاء على الثورة بمساعدة الشيوعيين والقصف الذي استهدف مركز قيادة الشواف . كما أصيب الشواف بجراح بالغة ونقل إلى المستشفى حيث اغتاله احد الأكراد.(٢٣) لقد اضعفت انباء موته روح المقاومة في نفوس اتباعه . لقد كانت هذه هزيمة فورية للقوى القومية العربية التي خارت قواها « بفعل هجمات الاكراد وغيرهم من الموالين لقاسم الذين اندفعوا إلى المدينة ناشرين الدمار » (٢٤).

أقام الشيوعيون واعوانهم محاكمهم الخاصة التي أصدرت احكاماً عاجلة بحق القوميين العرب ، وضباط الفرقة الثانية ، والمناوئين للشيوعية ، والتركمان ، وتم تنفيذ الاحكام فوراً . كما علق بعض اولئك

الذين حكم عليهم بالاعدام على اعمدة الكهرباء ؛ وسُحل اولئك الذين قتلوا في الشوارع الرئيسية(٢٥). وقد اتهم محمود الدرة ، الذي شاهد هذه الحوادث ووصفها ، الاكراد من مؤيدي البرزاني بالمشاركة في مذابح ١١ آذار ١٩٥٩ ، والاعدامات الجماعية التي سببتها محكمة كسّاب (٢٦) .

مع اطلالة السابع من نيسان ١٩٥٩ ، حملت السفينة السوفياتية « غروزيا » ٧٥٥ كردياً مسلحين تسليحاً جيداً، ممن تدربوا على حرب العصابات ، ، إلى العراق . وقد استقبلهم الشيوعيون العراقيون ، واعضاء من حكومة قاسم ، وممثلون اكراد عن البرزاني ، كما أمر قاسم ببناء بلدة لهم في منطقة برزان (٢٧) .

وشارك الاكراد ايضاً في مجازر كركوك في ١٤ تموز ١٩٥٩ كما بعث الزعماء الشيوعيون بمجموعات من مؤيديهم إلى كركوك التي كانت تضم عدداً كبيراً من التركمان المناوئين للشيوعية (أكثر من ثلث السكان) الذين يتكلمون التركية لكي يطهروها من هذه العناصر الرجعية . وكان الأكراد قد اخذوا يتقاطرون إلى كركوك بعد أن بدأت شركة نفط العراق بتوظيف اعداد كبيرة من العمال المحليين . ثم عاشوا في الضواحي ، واخذوا يزوّدون المدينة بالعمال من ذوي الاجور البخسة . وقد اوقع هذا العداء بينهم وبين التركمان الذين كانوا يتولون ارفع المناصب في المدينة . ويرى محمود الدرة دافعاً آخر لاشتراك الأكراد في المجزرة ؛ ذلك انهم ارادوا أن يحلّوا محلّ التركمان كأغلبية في كركوك ، التي كانت غنيّة بالنفط وتقع ضمن اراضيهم (٢٨) .

وهكذا وفي ١٢ تموز ، عندما كان سكان كركوك يستعدون للاحتفال بالعيد السنوي الاول للثورة ، قام ضباط الفرقة الثانية ، وقادة الحزب الديموقراطي الكردستاني ، وقبيلة كاكايا ، والشيوعيون بحجز اسلحة التركمان ، واعطوا الضباط العرب والتركمان في وحدات الجيش في كركوك اجازات اجبارية (٢٩). وفي مساء ١٣ تموز بدأ الهجوم .

« بدأ الاكراد في كركوك بمهاجمة التركمان ... تثيرهم المظالم الاجتماعية وتحركهم الدعاية الشيوعية . إن الاكراد ، وهم مقاتلون جيدون ، لكنهم شرسون ، قاموا بأعمال القتل والسحل في الشوارع على أتم وجه حتى أن حركة التطهير في الموصل تضاءلت امام ما حدث في كركوك » (٣٠). حتى ان قاسم ادان هذه المجزرة ووصفها بأنها بربرية (٣١) .

ولّدت حوادث الموصل وكركوك ، واشتراك الملا مصطفى مع الشيوعيين ، والاجراءات القاسية التي اتخذها قاسم ضد مالكي الاراضي الخوف في نفوس رؤساء عدة قبائل كردية بما فيها تلك القبائل التي ساعدت الحكومة العراقية في قتال البرزاني وهزيمته في الاربعينات . وترك حوالي عشرين ألفاً من رجال القبائل ورؤسائها العراق إلى ايران بينما ذهب أربعة آلاف إلى تركيه . وكان من بين الذين تركوا قبائل الحلبجاه ، الشرف بياني ، الطالباني ، البشداري ، الحارقي ، لولان ، والبرادست ، والزيباري (٣٢). كما هاجم اتباع البرزاني قرى الزيباريين واحرقوها ، وقاتلوا الريقانيين واللولانيين ، واجبروا قبائل كالحي آغا على الانتقال إلى تركيه (٣٣) .

هذا الخروج الجماعي كوّن لدى قاسم والبرزاني قناعة بضرورة اتخاذ موقف معتدل . ووضعت الميليشيا الشعبية تحت امرة الجيش ثم حُلّت فيما بعد ، بينما توقف الكلام عن اصلاح الاراضي . وبعد عدة شهور عادت معظم القبائل التي هاجرت ، نتيجة وساطة الشيخ احمد البرزاني ، الذي تبنّى موقفاً حيادياً ، واقام علاقات طيبة مع قاسم ، كما كان الاخ الاكبر لمشايخ برزان ، ويتمتع باحترام اخيه الاصغر مصطفى .

تأسيس الحزب الديموقراطي الكردستاني

بعد ثورة تموز انضمت جماعة من الاكراد بقيادة ابراهيم احمد

إلى الحزب الشيوعي على أمل أن يتمكنوا من خدمة قضية شعبهم في حال وصول الشيوعيين الى السلطة(٣٤). ومع عودة البرزاني سعت هذه الجماعات في طلب الدعم منه وبدأت تعمل كحزب حتى قبل الحصول على ترخيص لها. كما عقدوا اجتماعاً في السادس من تشرين الاول ١٩٥٩ حيث وضعوا فيه برنامج الحزب، ثم نشر في ملحق جريدة الحزب اليومية «خبات» (٣٥)، وعهدوا برئاسة الحزب إلى البرزاني. في ٩ كانون الثاني، قدم الملا مصطفى وتسعة من اتباعه(٣٦)، طلباً إلى وزير الداخلية يطلبون ترخيصاً كما قدموا له برنامج حزبهم.

وقد قام البرنامج في معظمه على خطوط شيوعية كما احتوى على اصطلاحات ماركسية–لينينية (٣٧). تقول مقدمة البرنامج «انه نتيجة الهجمة الرأسمالية الاوروبية، فان الامة الكردية وخاصة العمال قد وقعوا تحت ثلاثة أشكال من الظلم: ظلم الآغا الاقطاعي، ظلم الرأسماليين الاتراك والفرس، واشرس انواع هذه المظالم هو استغلال الرأسماليين الاوروبيين لامتنا، وخاصة البريطانيين، والالمان، والفرنسيين، وفي الوقت الحاضر الامريكان ايضاً» (٣٨). كانت المقدمة والمادة الثالثة أكثر اقسام البرنامج صراحة في الدعوة إلى الماركسية–اللينينية إذ نصّا على أن «الحزب سيستفيد في نضاله السياسي وفي تحليله الاجتماعي من النظرية الماركسية–اللينينية العلمية» (٣٩). وكانت المادة السابعة اهمها جميعاً، إذ نصت على «اننا نناضل من اجل أن يحصل الشعب الكردي على حق التمثيل والخدمة في كل مؤسسات الحكومة على قدر النسبة المئوية للسكان الاكراد في العراق»(٤٠).

أما المادة الثالثة والعشرون فكانت هامة جداً حيث اظهرت هدف الحزب. وقد نصت على «اننا ندعم نضال الشعب الكردي في كل اجزاء كردستان من اجل التحرر من السيطرة الرجعية والامبريالية. اننا نناضل من اجل حق الامة الكردية في تقرير المصير»(٤١).

وقد حذفت هذه المادة، بالاضافة إلى المادة الثالثة قبل أن يمنح وزير الداخلية ترخيصاً للحزب الديموقراطي الكردستاني في ٩ شباط

١٩٦٠ . كما عمل الحزب بنجاح في بثّ الدعوة القومية بين الاكراد إلى أن ساءت العلاقات بين قاسم والملا مصطفى ، حيث انحصرت نشاطاته في شمال العراق . (٤٢)

لم تكن المجابهة بين الحكومة العراقية والاكراد قبل ١٩٥٨ وبعده ذات مواقف واضحة ومتمشية مع سياسة الحزب العامة . وقد اتخذت الحكومات العراقية المختلفة مواقف متباينة من المسألة الكردية . فمن المهم ان ننظر في بنية الجانب الكردي قبل معالجة بداية ثورة ١٩٦١ ، اذ أن أكراد العراق ليسوا جميعهم من اتباع البرزاني ، كما انهم ليسوا جميعاً اعضاء في الحزب الديموقراطي الكردستاني ، وليسوا كلهم من القوميين الأكراد .

على الصعيد المحلي كانت النظرية السياسية الماركسية سائدة في الحزب الديموقراطي الكردستاني . لكن انقساماً ايديولوجياً ما لبث أن حدث في عهد قاسم بين الشيوعيين العراقيين ، والشيوعيين الاكراد ، والشيوعيين المزيفين (٤٣) .

وقد بقيت آثار الايديولوجية الشيوعية في بيانات الحزب واهدافه ؛ أما اولئك الذين كانوا يتمسكون بشكل خاص بهذه التأثيرات الماركسية بين الأكراد فكانوا أولئك المهتمين بتصفية النظام القبلي والاقطاعي القديم (٤٤) . ومع تطور الحزب الديموقراطي الكردستاني اصبحت الاختلافات بين العناصر المدينية والقبلية بين الأكراد اشدّ وضوحاً .

« لقد اتى الحزب للمرة الاولى بالانتلجنسيا المدينية غير القبلية إلى مراكز السلطة المهمة بين الاكراد ... إن الحزب الديموقراطي الكردستاني متردد في نواياه تجاه النظام التقليدي ولا يستطيع في الوقت الحاضر تحمّل إبعاد القادة الروحيين والقبليين الأكثر محافظة والذين يدعمون المجهود القومي » (٤٥) .

ومع ذلك فان هناك قوى تعمل ضد القبلية مثل العمل في حقول النفط ، وفي الجيش أو في قوة البوليس وغيرها من الوظائف البعيدة عن نفوذ المشايخ أو الآغاوات .

فضمن الاطار المديني ليست هناك طبقة عاملة كردية كبيرة ، ممـا يجعل الدعم للمفكرين التقدميين يرجع الى الطبقة المتوسطة الصغيرة ، وطبقة الحرفيين(٤٦). وبقيت الانتلجنسيا الكردية تشعر أن القوة تكمن في الدولة ومؤسساتها ، وليس في البنية الاقطاعية . يقول أحد المصادر : « إن أكراد الطبقة الوسطى المدينية سيقررون في النهاية ما سيحدث في كردستان ، لانهم قد اصبحوا المُدبّرين والمرشدين للثورة من خلال الحزب الديموقراطي »(٤٧). وربما يصدق هذا على المدى البعيد ، لكن العنصر القبلي اساسيّ للعمل العسكري الذي لا تستطيع الانتلجنسيا أداءه ، وقد ساهمت كثيراً في وقف « الارهاب اليساري »(٤٨). وفي النهاية أجبرت الحكومة على التفاوض مع العنصر القبلي التقليدي ، الذي يمثل القوة ، وليس مع المفكرين التقدميين .

وكمثال نهائي على طبيعة الحزب الديموقراطي الكردستاني الثنائية ، لننظر في علاقة البرزاني بالتنظيم الهرمي للحزب وبنيته . فبالرغم من أن البرزاني كان زعيماً للحزب الديموقراطي الكردستاني في السنوات الأخيرة خلال حربه مع الحكومة العراقية ، فان ابراهيم احمد ، رئيس تحرير جريدة « خبات » كان الزعيم الفعلي . وبينما كان لا يزال محتفظاً بمركزه ، فقد ذهب البرزاني إلى حد رفض الحزب أو على الأقل رفض كونه زعيماً له . فقد قال ذات مرة ، « ان قاسم قد اجبرني على ان أكون رئيساً »(٤٩) وقد اعرب عن مشاعره نحو الحزب بقوله انه ليس ضد الحزب بالتحديد ، ولكنه غير مقتنع بأن الحزب يعمل من أجل الشعب .

فمنذ العقدين الماضيين ، كان البرزاني الشخصية الرئيسية في النضال الكردي . وقد كان ، ولا يزال ، رمزاً للقومية الكردية . ومن ناحية اخرى ، فان ابراهيم احمد ، الامين العام للحزب الديموقراطي الكردستاني يمثل الجناح التقدمي المثقف بين القوميين الأكراد ويتطلع إلى انتهاج سياسة حيادية في عالم القوى الكبيرة التي عملت بثبات على احباط الاكراد في الماضي (٥٠). ولقد كان الحوار بين الفريقين صعباً

وحرجاً . فعلى سبيل المثال قيل إن الملا مصطفى ، أحرج احمد والفريق الراديكالي في الحزب عندما اقترح على دنا آدامز شميدت انه في مقابل الدعم الامريكي للاكراد ، فانهم سيدعمون منظمة المعاهدة المركزية .(٥١)

يحكم الحزب الديموقراطي الكردستاني مجلس رئاسة من خمسة اعضاء وكل واحد منهم يرئس لجنة ، تشبه المنصب الوزاري ، وتمارس نشاطاً معيناً . وقد كان احمد يدير الشؤون الداخلية للتنظيم ، كما كان الشخص الثاني بعد البرزاني ، الذي كان بدوره القائد العام للقوات الكردية وذلك بفضل تاريخه والتأييد الذي يتمتع به بين الاكراد . وقد فقد البرزاني سيطرته على الحزب عندما ذهب إلى المنفى ، حيث اعتبره كثيرون من مفكري الحزب الديموقراطي الكردستاني اوتوقراطياً ورجعياً . ومن ناحية أخرى ، نظر إليه زعماء القبائل على انه راديكالي جداً ، لكنهم قبلوا به وذلك لمكانته وخبراته في الحرب (٥٢) .

ومن المهم ايضاً الإشارة إلى أن الجماعات السياسية الكردية في العراق وخاصة الحزب الديموقراطي الكردستاني كانت تعمل كمجموعات حربية . وقد ساهم هذا كثيراً على خلق الالتحام بين الاكراد في نضالهم ضد الحكومات العربية في العراق .

الثورة ضد قاسم

كانت حكومة قاسم في مراحلها الاولى متعاطفة تماماً مع الاكراد . ومع ذلك فانه بمرور الزمن ، تدهورت علاقات قاسم مع الاكراد . ويبدو انه اساء تقييم قوة المشاعر القومية الكردية . وقد ساعدت سياسته في التودد للاكراد ودفاعه عن شراكة العرب والاكراد في العراق على إضعاف مركزه بين القوميين العرب ، الذين كانوا يخشون من انفصال كردي ، في حين انه اخفق في القضاء على رغبة الاكراد في الحكم الذاتي . وزاد نمو البرزانيين عدداً ونفوذاً ، وتحصُّنهم في الجبال بعد اخضاع جيرانهم ، من شكوك قاسم بنواياهم .

وبعد اخفاق سياسته الاولى ، تصلب قاسم في سياسته مع المتمردين الاكراد ، وابدى رغبة في سحق حركتهم . ونظر اليهم « كحركة انفصالية » . تدعمها الامبريالية وتسيّرها شلّة كردية رجعية (٥٣). ويقول الحزب الديموقراطي الكردستاني بأن قاسم قد حرّض الزباريين والبرادستيين ضد البرزانيين(٥٤). ويبدو ان قاسم قد اتبع سياسة ضرب فريق بآخر . كما صرّح الحزب الديموقراطي الكردستاني ايضاً بأن قاسم لم يحاكم الزباريين والبرادستيين لإغارتهم على البرزانيين ... ولكنه لم يحاكم البرزانيين واتباعهم عندما هاجموا التركمان في كركوك أو عندما قاموا بطرد القبائل الاخرى من ديارها .

ما ان تدهورت العلاقات حتّى القى قاسم القبض على اعضاء اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي الكردستاني . وقد انتقدت « خبات » صحيفة الحزب ، قاسم فما لبثت أن أغلقت في آذار ، ١٩٦١ ؛ ومع انتهاء شهر أيار ارغم الحزب على العمل تحت الارض(٥٥).

وحاول قاسم ايضاً فرض الاصلاح الزراعي على ملاكي الاراضي الجبلية من الاكراد ، وذهب أبعد من ذلك فزاد الضرائب على التبغ ، والعرق ، والبيرة ، والبترول وذلك في ربيع ١٩٦١ ، مما نفّر كثيرين من الأكراد (٥٦) .

وبالرغم من ان الملا مصطفى كان لا يزال على علاقات طيبة مع قاسم في بداية العام ١٩٦١ ، الا انه بدأ يدرك اكثر فأكثر ان العراقيين ليسوا على استعداد لأن يمنحوا الأكراد حكمهم الذاتي المنشود . وأن جماعات عديدة من العمال في بغداد اضمرت العداء للقومية الكردية ، وخاصة بعد اشتراك الاكراد في مجازر كركوك والموصل . وقد استقدم البرزاني مئة مسلح من اتباعه من برزان إلى بغداد ليكونوا حرساً خاصاً له وليقوموا بحماية الحزب الديموقراطي الكردستاني (٥٧) .

في حزيران ١٩٦١ حاول وفدٌ كردي تقديم عريضة إلى قاسم ، يطالبون فيها بالاستقلال الثقافي وبوضع حد لمحاولات توطين القبائل

العربية على الارض الكردية ، كما ذكر الوفد بأن اسعار محصول التبغ (الذي لا ينمو الا في شمال العراق) كما حددتها الحكومة لم تكن عادلة(٥٨) وقد رفض قاسم مقابلة الوفد ، بعد ان اخذت تحفّ به المصاعب الداخلية وبعد ان سئم وتعب من الاكراد البرزانيين خاصة بعد انتصاراتهم التي احرزوها على القبائل الكردية الاخرى وبنجاحهم السياسي في كركوك والموصل .

في تموز من العام ١٩٦١ ، قدّم مصطفى البرزاني والحزب الديموقراطي الكردستاني عريضة إلى الحكومة العراقية مطالبين فيها رسمياً بحكم ذاتي واسع داخل العراق ، وقد اشتملت على المطالب التالية :

١ ــ جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية الاولى في المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي .

٢ ــ جعل الشرطة كردية بكاملها ، وكذلك وحدات الجيش المتمركزة في المنطقة الكردية . كما أن الاوامر في الوحدات الكردية يجب أن تكون بالكردية .

٣ ــ للحكومة الكردية المؤقتة حق الاشراف على التعليم ، والخدمات الصحية ، والمواصلات والشؤون البلدية والريفية .

٤ ــ صرف قسم كبير من عائدات صناعة النفط المستخرج من منطقتي الموصل وكركوك في كردستان .

٥ ــ تترك الشؤون الخارجية ، والدفاع والسياسة الاقتصادية العامة للحكومة المركزية ، لكن نائب رئيس الوزراء ، ومساعد رئيس اركان الحرب ، والوزراء المساعدون في كل الوزارات فيجب أن يكونوا اكراداً .

٦ ــ تستخدم وحدات الجيش الكردي خارج المنطقة الكردية بموافقة سلطات الجمهورية الكردية فقط ، إلا في حال وجود تهديد خارجي (٥٩) .

وقد بحثت هذه المقترحات غير انها رفضت . واعتبرها مجلس

الثورة العراقي تهديداً لسلامة العراق الاقليمية والسياسية . بالاضافة إلى ذلك ، فقد شعروا انهم اذا منحوا الاكراد حكماً ذاتياً ، ترتب عليهم بالتالي منح الاقليات الاخرى المنزلة ذاتها . ثم قدم الحزب الديموقراطي الكردستاني مذكرة ثانية بشكل انذار نهائي طالباً جواباً مناسباً ، كما طلبت المذكرة وضع حدّ لفترة الانتقال بين الثورة وعودة الحريات الديموقراطية للجميع (٦٠) .

وبتحريض من الحكومة ، تظاهر العمال العرب امام مقر الحزب الديموقراطي الكردستاني وحاولوا الدخول اليه . فما كان من الحراس الاكراد إلا ان اطلقوا النار على الجمهور ، فقتلوا وجرحوا عدة متظاهرين (٦١) . ومع تأزّم الوضع في بغداد عاد الملا مصطفى وبعض رجاله الى برزان .

في ذلك الحين ، شكّل بعض الآغاوات (مثل عباس ماموند آغا ، والشيخ حسين سندولان ، والحاج ابراهيم رستم) ائتلافاً كردياً قبلياً عسكرياً بعكس نصيحة من البرزاني والحزب الديموقراطي الكردستاني ، وذلك طبقاً لبعض المصادر (٦٢) . ومع ذلك ، فقد رأى آخرون ان البرزاني كان وراء هذا الائتلاف (٦٣) .

وتفاقم الوضع بفعل بعض الحوادث مثل : الحادث الطفيف الذي حصل في الرانية ، وهي بلدة كردية صغيرة ، إثر شكايات تتعلق بمسلكية موظفي الحكومة والشرطة تضمنتها مذكرة رفعت إلى الحكومة . وقد شاع نص المذكرة وعلق عليها في الصحافة بشكل غير مؤيد . وبدون ان يحاول قاسم تقصّي اسباب الشكايات الكردية ، قام بارسال تعليمات إلى البوليس بمعالجة الموقف بعنف وأمر قواته باخماد ما اعتبره انتفاضة ضد الدولة . وقد استدرج الملا مصطفى ، الذي لم تكن له اية علاقة بحادث الرانية ، إلى الصراع لأنه كان مضطراً إلى مساعدة القادة الاكراد في تلك المنطقة (٦٤) . وكمثال آخر ، ففي ١١ ايلول ١٩٦١ ، هاجم الائتلاف المكوّن من رجال قبيلتي جاف وعاقو وحدة من الجيش العراقي عند ممر دربانديي . وقد كانت الوحدة في طريقها

من كركوك الى السليمانية . إلاّ أن الوحدة استطاعت تشتيت رجال القبائل وتابعت سيرها لتهاجم القرى البرزانية(٦٥). ونتيجة لهذه الحوادث جمع البرزاني ، بمساندة قبيلته والقبائل الحليفة ، ٧٠٠٠ رجل مسلح واحتلوا بعض التلال ، والجسور ، ومراكز الحدود الاستراتيجية ، كما طردوا البوليس وانتزعوا اسلحتهم وشتتوا بعض الحاميات الصغيرة(٦٦) ووفقاً للحزب الديموقراطي الكردستاني فقد شرع قاسم بتسليح القبائل المناوئة للبرزاني ، على أمل ان يتمكن من استعمال تكتيكات شبيهة بتلك التي استعملها ضد الشواف . وابتدأ القتال بين القبائل المؤيدة للحكومة — وهي البارادست ، لولان ، ، الزيباري ، الحارقي ، الريقاني ، الكالحي ، والسرجي ... من جهة ، وبين البرزانيين والموالين لهم من جهة أخرى .

ومع ذلك فقد حدث تغيُّر في الموقف والاوضاع منذ العام ١٩٤٥ : فقد اصبح الأكراد أفضل تنظيماً ، وغدت الحكومة العراقية اضعف ، وقوي الشعور القومي عند الاكراد ، كما انضم الكثير من شباب القبائل الموالية للحكومة إلى البرزاني ، واعلنت اذاعتا القاهرة والشام تعاطفهما مع الاكراد . كما ترك عددٌ من ضباط الصف والجنود الاكراد الجيش العراقي . وقد عمل بعض هؤلاء الجنود في تفسير شيفرة رسائل الجيش مما قدم للاكراد معرفة مسبقة بهجمات العدو المدبّرة (٦٧). وأمر قاسم سلاح الطيران بقصف المعسكرات والمدن التي احتلها المتمردون . وكانوا يقتلون في بعض الاحيان الابرياء القريبين من أماكن القصف . وقد اختبأ الاكراد وعائلاتهم في الوديان العميقة ، مستعملين منحدرات الجبال الظليلة مما يجعل من الصعب على طائرات الجيش رؤيتهم . ومع أن القصف الجوي ، لم يستطع قصم ظهر الثورة ، إلا أنه انزل خسائر فادحة ، محدثاً صعوبات عظيمة في وجه الاكراد إذ « فتك بقطعان الغنم والماعز ، وقطعان الماشية ومخازن الحبوب والعلف »(٦٨). وكان المتمردون الاكراد يفتقرون إلى الدواء والتجهيزات الصحية ، لكن الجبال العالية والوديان قدمت لهم المأوى ومكّنتهم من متابعة الحرب

ضد العراقيين ، وساعدت الهجمات الجوية ايضاً على التفاف الاكراد حول شخص البرزاني .

انتقل البرزاني في صيف ١٩٦١ ، لكي يعزّز قبضته على برزان والمناطق المجاورة . وقد هاجمت قواته الزباريين ، والريكانيين ، والبرادستيين وهزمتهم . وبقيت هذه القبائل المعادية للبرزاني ، موالية للحكومة . ثم شرع البرزاني في المفاوضات مع الزعماء الاقطاعيين والآغاوات في السليمانية ، الذين تملكهم الاستياء من اصلاحات قاسم الزراعية . وعمل البرزاني على تقديم المال والسلاح لهم اذا هم أيّدوا الثورة (٦٩). في ذلك الحين ، انتشرت شائعات عن عبور قبائل أرماني الكردية من تركية إلى العراق ، وتعهّدهم بالولاء للبرزاني . وكان لهذه الشائعات وقع كبير على القبائل الكردية في العراق ، ونتج عن ذلك أن ساعد قسم كبير منها الثورة (٧٠).

ومع هذا الدعم المتزايد ، حاصر الاكراد في ٦ ايلول ١٩٦١ ، مدينة العمادية واستولوا على مدينة زاخو بمساعدة آمر البوليس المحلي ، الذي سلّم لهم المعدّات والاسلحة . كما اجبر المحافظ المحلي على تسليم المدينة والمنطقة . وقد اصبحت زاخو مركزاً مهماً للمتمردين الاكراد الذين استعملوها كمركز للتجمّع والتموين ، وذلك قبل متابعة سيرهم لاحتلال ممرّ زاخو قرب الموصل(٧١).

ازداد نشاط الثوار ايضاً في منطقة السليمانية ، وفي (حلب جاه) وفي دربانديي خان وعلى امتداد المنطقة الشمالية نزولاً حتى سهل رانية . كما تضايق المتمردون في منطقة الموصل بفعل القصف الجوي المستمر . لقد كان هذا مُحدّداً خاصة وأن الاكراد كانوا يأملون في استعمال المنطقة كمركز للثورة(٧٢). وعوضاً عن ذلك ، اضطروا إلى نقل مركز قيادتهم الى مقاطعة اربيل ، التي تضم برزان نفسها . وهنا لقي الاكراد نجاحاً أكثر . فقد أصبح باستطاعتهم السيطرة على عدة طرق بين عاصمة المنطقة والبلدان المحيطة بها . كما احتلوا ايضاً قرى القبائل المعادية ، وهاجموا مراكز الحكومة والبوليس ، وغنموا كل ما وجدوه من

اسلحة ومعدات ، واتخذوا بعض القرى قواعد ومراكز تموين .

حاولت قوات البرزاني احتلال عاصمة المقاطعة ، اربيل . فقطعوا المواصلات بين اربيل والمنطقة الشمالية ، واصبحوا على بُعد ١٢ ميلاً من قلب المدينة . كما قطعوا ايضاً الطريق بين اربيل والموصل ، وبين اربيل وكركوك . وفتحت الطريق الثانية عندما تحركت قوات الجيش إلى المنطقة لنجدة قوات اربيل ، ولتدفع بالمتمردين بعيداً عن المدينة . واحتل الاكراد كالالا وسيطروا على الطريق إلى الحاج عمران التي كانت ضرورية لحماية خطوط مواصلاتهم وخط الرجعة في حال اضطرارهم للانسحاب من جبال برادست وسرباندي، باتجاه برزان (٧٣). وقام الجيش بطرد المتمردين من كالالا لكنه لم يستطع وقفهم عن القيام بدور بارز في منطقة رواندوز ومقاطعة كويسانجاك . خلال هذا الصراع ، كان الملا مصطفى قادراً على قيادة الثورة من برزان وتوجيه نشاطاتها في مقاطعتي الموصل والسليمانية .

كانت السياسة الكردية تهدف إلى ارغام الجيش العراقي على توزيع قواته على جبهة طويلة في مناطق جبلية يصعب وصولها وتمتد من زاخو على الحدود التركية إلى خانقين قرب الحدود الايرانية . وسياسة كهذه ستجبر العراقيين على توزيع قواتهم بشكل غير كثيف مما يضعف من تأثير قواتهم ، ويفتح مجالاً أكبر أمام الاكراد للمناورة . وهكذا ففي ايلول من العام ١٩٦٩ ، شهدت كردستان العراقية اضراباً كردياً عاماً تبعته هجمات كردية واحتلال المناطق الواقعة على الحدود التركية–العراقية قرب زاخو ، ومحاولات مدّ التأثير الكردي إلى المناطق الكردية في شمال لواء الموصل ، واربيل ، والسليمانية (٧٤) .

في الخامس من تشرين الاول ١٩٦١ ، نشرت صحيفة الثورة العراقية التي كانت تعبّر عن وجهات نظر الحكومة ، سلسلة من المقالات حول الموقف في الشمال اظهرت فيها قلق الحكومة العراقية المتزايد من التمرد :

إن اولئك الذين يعرفون طوبوغرافيا المناطق الشمالية ، وخاصة

الجبلية منها الممتدة من بيرا ماكرون في السليمانية إلى جبال بشدار ، ومن سلسلة جبال رواندوز إلى جبال برادست في لواء الموصل ، إلى الجبال التركية–العراقية . والايرانية –التركية ، قادرون بدون شك ، على ادراك خطر أي حركة مسلحة (انتفاضة) تحدث في أي من هذه المناطق . هذا اذا كانت الحركة منحصرة في منطقة واحدة ، كما حدث في الماضي . دع عنك انتشارها في جميع هذه المناطق . إن تقدير الخطر لا يحتاج لأي برهان أو تفصيل (٧٥) .

وفي مؤتمر صحافي عقد في ٢٢ ايلول ، اعلن قاسم بأن الامريكان والبريطانيين هم وراء الحركة الانفصالية، وهدّد باغلاق السفارة البريطانية ، اذا لم توقف بريطانية « أعمالها العدوانية »(٧٦). وفي ٢٤ ايلول ، انكر البريطانيون ان يكون لهم ادنى علاقة(٧٧). ومع انه لم يكن هناك برهان اكيد على اشتراك بريطانية ومنظمة المعاهدة المركزية فان من الارجح انهم ارادوا خلق بلبلة في نظام قاسم ذي الميول اليسارية .

وخلال شتاء ١٩٦١–١٩٦٢ حدّت الدولة من عمليات القصف ، بينما قام الأكراد بغزوات بين حين وآخر وذلك بسبب تساقط الثلج الشديد . في الرابع من تشرين الاول ١٩٦١ ، سلّم الشيخ احمد البرزاني زعيم المشايخ البرزانيين نفسه للحكومة العراقية وتعهّد بالولاء لقاسم . ويُعزى هذا إلى رغبته في ابقاء برزان بعيدة عن القصف ، وليقوم بدور الوسيط المحتمل (٧٨) .

في التاسع من تشرين الاول ، أعلن قاسم أن القوات العراقية قد أنهت عملياتها ضد المتمردين الاكراد . وفي ٢٣ تشرين الثاني ، أعلن عن نشر دستور جديد « خلال اسابيع او ايام » . كما اصدر عفواً عن المتمردين اذا هم القوا سلاحهم (٧٩). وقد القى قاسم هذا الخطاب اثناء زيارته لمنطقة السليمانية لافتتاح سد دربانديخان . وقد قام بهذا لتعزيز ثقة انصار الحكومة في المنطقة ولاظهار قوته ، لكن الاكراد رفضوا وقف اطلاق النار واستمر القتال . في السادس من كانون الاول ، وردت انباء عن القتال قرب زاخو وداهوق ، والعمادية . كما دفع

البرزانيون بالقبائل الموالية للحكومة إلى تركية والى المناطق العراقية غير الخاضعة للثوار (٨٠).

في كانون الثاني ١٩٦٢ ، أُعلن عن وقف اطلاق النار لمدة وجيزة ، وبدأت تظهر الى السطح انباء عن مفاوضات بين الحكومة والمتمردين . وقام قاسم بنفي تلك الانباء ، إلا ان الزعماء الاكراد كشفوا فيما بعد عن ان المفاوضات قد بدأت في كانون الثاني واستمرت حتى منتصف آذار عندما انهارت (٨١). في ١٦ كانون الثاني ، دعا قاسم إلى تسليم الذين التحقوا بالثورة ، وفي ٢٧ كانون الثاني أعلن علي عزيز الحاكم العسكري بالوكالة ، اطلاق سراح ٢٩٩ سجيناً كردياً ممن كان لهم علاقة بانتفاضة البرزاني سنة ١٩٦١ (٨٢).

وهناك حادثة اخرى مهمة وقعت في آذار ، وابتدأت في يوم النيروز في ١٤ آذار ، وهو عيد كردي قديم . ففي ذلك اليوم ، هاجم حوالي ٨٧٠ كردياً من رجال العصابات ستة مراكز للبوليس في وقت واحد في جوارتا وموكبه وغابيلون وكاركاشا وباسنا وجسر كغران . وعندما تحركت قوة عراقية من السليمانية للتحقيق تعرضت لكمين . وقد كسب الاكراد ٦٠,٠٠٠ طلقة حربية ،وبعض الاسلحة الاوتوماتيكية وبعض اجهزة الراديو ، و ١١,٠٠٠ دينار ، بالاضافة إلى عدد من رجال الشرطة الاكراد الذين التحقوا بالقوات الكردية (٨٣). وقد نفّذت فيما بعد عدة هجمات مشابهة وناجحة وذلك لسوء تقدير العراقيين لقوة الاكراد .

وطبقاً لما يقوله ا . س قانلي، فان الاكراد حوّلوا « ما بدأ كمجرد حركة مقاومة غير منظّمة ودون أية مساعدة خارجية ... إلى حرب تحرير بكل ما في الكلمة من معنى ، انطلاقاً من نيو روج في ربيع ١٩٦٢ » (٨٤) .

في ذلك الوقت ، في ١ نيسان ، أعلن قاسم في مقابلة نشرت في صحيفة الثورة ، بأن قوات الحكومة سحقت الثورة الكردية . وفي اليوم نفسه . نشرت « خبات » الجريدة الكردية ، البيان التالي : « ...

انها ثورة ديموقراطية قومية وفي حين أن اهدافها المحدّدة تتعلق بالحقوق القومية للشعب الكردي ، فان هدفها العام هو احراز الحقوق والحريات الديموقراطية للشعب العراقي كله ... إن الشعب الكردي في جنوب كردستان هو جزء من الامة الكردية مثلما الشعب العربي في العراق هو جزء من الامة العربية والاكراد لهم نفس الحقوق والتطلعات كالشعب العربي وكل الأمم الأخرى . إن الاكراد ليسوا قبيلة أو جزءاً من الامة العربية ، ولم تكن كردستان ولن تكون جزءاً من الارض العربية ... وبينما فرضت هذه الثورة عليهم ، فان الاكراد الآن قد قبلوا التحدي وانهم سيتابعون النضال لكي ينالوا حقوقهم القومية ضمن الجمهورية العراقية ... ان رفضنا طلب الانفصال عن العراق ليس له أية علاقة بحق امتنا بانفصال كهذا والذي هو جوهر حق تقرير المصير . لقد امسكنا عن الانفصال لإيماننا انه من خلال وحدة طوعية بين شعبنا والشعب العربي في العراق سيكون بالامكان ضمان مصالح الفريقين ، وان وحدة كهذه ستساعدهما على تحقيق ما يصبوان اليه . ولضمان تلك الحقوق وتحقيق تلك الاماني ، فاننا نطلب أن تكون العلاقات بين الشعبين منظّمة ومحدّدة كما هي الحال في البلاد الديموقراطية الحرة التي يوجد فيها اكثر من قومية واحدة مثل سويسرا ، والهند ، ويوغوسلافية ، وتشيكوسلوفاكية وغيرها . اننا نطالب بنوع خاص ، بالحكم الذاتي لكردستان ، الشيء الذي لا يمكن تسميته انفصالاً الا من قبل اولئك الذين ينكرون على شعبنا حقه في الوجود ...»(٨٥) .

لقد عبّرت « خبات » جريدة الحزب الديموقراطي الكردستاني للمرة الاولى عن الموقف الكردي من نقاط مختلفة . لقد اعتبرت الثورة ، عملاً ديموقراطياً ، قومياً لمصلحة جميع العراقيين ومحاولة لتحقيق الحكم الذاتي الكردي . ومع ذلك ، فقد بقي تعبير « الحكم الذاتي » تعبيراً مبهماً . لقد عرّف ، ابراهيم احمد ، الامين العام للحزب الديموقراطي الكردستاني في مقابلة مع آدامسن ، الحكم الذاتي ، بأنه الاعتماد « على قوتنا وقوة عدونا» (٨٦) واشار البيان إلى أن الاكراد

يرغبون في « وضع حدّ » لنظام قاسم ، وليس تحقيق الحكم الذاتي فقط (٨٧) .

وفي ٢٣ نيسان ، ارسل البرزاني إلى قاسم قائمة بأحد عشر مطلباً ، نصّ أحدها على وضع حد « لدكتاتورية قاسم العاجزة » (٨٨). وقد ردّ قاسم بأن اتهم شركات النفط والامبرياليين بدعم الثورة والتحريض عليها ، وأرسل الجنود إلى المنطقة في اوائل أيار (٨٩). انتهى الهجوم العراقي في ٩ أيار ، دون احراز كبير نجاح ، لكن القتال المتقطع استمر طول الشهر . ثم هاجم سلاح الجو العراقي التجمعات الكردية واعلن الاكراد أنهم أجبروا ١٣٠٠ جندي عراقي على الاستسلام في بنجوين ، كما غنموا كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر الحربية .

ثم توجهوا إلى الاكراد في كل مكان « لكي يدعموا الثورة وقائدها البرزاني ، بالمال والدماء» (٩٠). وابتدأ المبعوثون الاكراد ، بمن فيهم الطلاب والمثقفون الاكراد في لبنان ، واوروبة ، والولايات المتحدة ، حملة تهدف لفت انتباه العالم إلى قضيتهم . وشنّت القوات العراقية اولى حملاتها العسكرية الرئيسية ضد الاكراد في حزيران ١٩٦٢ ، بعد الزيارة التي قام بها إلى المنطقة الجنرال احمد صالح العبدي ، الذي قدّم لقاسم تقريراً قاتماً عن الوضع في الشمال ، ونتج عن هذا التقرير اعادة تنظيم قيادة الشمال (٩١)، التي اظهرت فعاليتها في آب ، لكن بعد أن واجه الجيش نكسة في تموز .

في منتصف تموز ، منع الاكراد ايضاً الجيش من ارسال النجدة إلى مدينة ريات المحاصرة ، والتي سقطت بيد الأكراد . كما اشتبكوا مع قوات الجيش بالقرب من رواندوز وارغموا قبيلة لولان ، الموالية للحكومة على الانتقال إلى تركية بعد أن أحرقوا العاصمة لولان (٩٢).

في شهر آب ١٩٦٢ ، تمكن الاكراد من نسف خطوط النفط التابعة لشركة الآي . بي . سي . التي تنقل النفط من العراق الى لبنان واظهروا مقدرتهم على وقف تدفق النفط من العراق . ومع ذلك ، فانهم قد احجموا عن اية هجمات متكررة على منشآت النفط . ويمكن أن يُعزى هذا

الاحجام إلى خوفهم من القصف وعدم رغبتهم في استعداء الغرب(٩٣).

خلال آب ، تمكن الاكراد من السيطرة على « نصف كردستان العراقية التي تقارب مساحتها ٤٥,٠٠٠ ميل مربع » . كما التحق ما يقدر بألفين من رجال البوليس الاكراد و ١٠٠٠ من الجنود الاكراد بالبرزانيين(٩٤). كما ولّد القصف الجوي لدى المترددين من المشايخ والطلاب ، والعمال الأكراد، الذين اصبحوا يعون هويتهم ، قناعة بأن طريقهم الوحيد هو في دعم البرزاني .

خلال ربيع وصيف ١٩٦٢ ، استطاع البرزاني كسب الحزب الديموقراطي الكردستاني كحليف له . وقد حاول الحزب الديموقراطي الكردستاني أن لا يقطع العلاقات كلياً مع الحكومة ، بل التفاوض معها عبر الشيوعيين والاحزاب اليسارية الاخرى. وكان ابراهيم احمد ، الامين العام للحزب الديموقراطي الكردستاني ، وهو محام ٍ ماركسي ، اعتبره اولئك الذين عرفوه «كشيوعي سرّي على غرار فيدل ً كاسترو » . أكثر قبولاً بالشيوعية من قاسم والبرزاني (٩٥). وقد اخفى افكاره لكي ينال دعم زعماء القبائل ، واختلف عن الشيوعيين الذين ارادوا تجنب الاشتباك مع قاسم .(٩٦) ثم ادرك انه ما لم يلتحق بالمتمردين فانه سيخسر تأييد معظم الاكراد ، باستثناء المفكرين وعمال صناعة النفط غير القبليين الذين يشكلون قلة بين الأكراد . وهكذا ترك احمد وبضعة قادة آخرين من الأكراد بغداد خلسة والتحقوا بالمتمردين في التلال والجبال في كردستان العراقية ، حيث تسلم احمد فوراً القيادة العسكرية على جبهة السليمانية (٩٧). وهذه الخطوة اعطت الثورة التنظيم الذي كانت تفتقد إليه . وبدأ قادة الحزب الديموقراطي الكردستاني ادارة المناطق التي احتلها المتمردون وبثّ الدعاية بين الاكراد من اجل المساهمة في المجهود الحربي ، متناسين مؤقتاً ذكر أية اصلاحات من شأنها تنفير ملاكي الأرض وزعماء القبائل . إذ أن التركيب النهائي للمنطقة الكردية القادمة سيقرر بعد النصر النهائي(٩٨).

في ١٤ ايلول اصبح معروفاً أن الحزب الشيوعي في العراق اراد

تأليف جبهة وطنية مع المتمردين الاكراد ضد نظام قاسم . وقد كان هذا بداية فتور العلاقات بين قاسم والشيوعيين المحليين . وفي ١٠ كانون الاول اوردت جريدة « الشرق » نبأ اكتشاف مركز قيادة للشيوعيين في البصرة على يد قوات أمن الدولة . وقد تم القبض على رئيس الحزب ، وعندما جرى التفتيش ، وجد البوليس رسائل تثبت تعاون الشيوعيين مع المتمردين الاكراد .

وفرض شتاء ١٩٦٢–١٩٦٣ فترة من الهدوء فيما يختص بالقتال على كلاالجانبين . وأمر قاسم الجيش بوقف الهجمات على الاكراد ، كما اصدر انذاراً يدعو فيه المتمردين إلى الاستسلام ، واعداً إياهم بالعفو . ثم أعلن الشيخ احمد البرزاني ولاءه لقاسم وحثّ الاكراد على قبول العفو(٩٩). وقد مدّد قاسم فترة العفو حتى الاول من آذار ، لكن الضباط البعثيين في الجيش ما لبثوا ان اطاحوا بقاسم قبل ذلك الموعد بفترة طويلة . وعندئذ دعا الأكرادُ الى وقف الحرب .

القوات الكردية

في الايام الاولى للثورة كانت قوة البرزاني لا تعدّ اكثر من ٧٠٠ رجل وفقاً لاقوال انصاره(١٠٠). ومع ذلك، فان هناك مصادر أخرى ، تعطي رقماً يقرب من ٣,٠٠٠ . ويقدر حجمها خلال صيف ١٩٦٢ بانه يتراوح بين ٤,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ رجل (١٠١). وقد نظّم الملا مصطفى قواته في فئتين ، العصابات القبلية ، والقوات الدائمة التي كانت تدعى « اليشكيري شوري شغيري كردستان » (جيش كردستان الثوري) .(١٠٢)

كانت العصابات القبلية تؤلف في البداية القوة القتالية الرئيسية . وكانوا يضربون حسب الطريقة الكلاسيكية للعصابات ، يتجمّعون في نقطة ما لمهاجمة مركز منعزل ، وبعد ذلك ينسحبون إلى بيوتهم لكي يعودوا إلى حياتهم العادية وكانوا يحتفظون بأسلحتهم مخبأة تحت الأرض

أو في مغارة ، وذلك مخافة أن تكتشف القوات العراقية هذه الاسلحة . وكثيراً ما قاموا بهجمات من نوع اضرب—واهرب وذلك لمضايقة العدو وازعاجه . كما كانت العصابات القبلية تقاتل بالطريقة التي كان يتقنها البرزاني والقبائل . لقد قاتلوا الاتراك والحكومة العراقية ، والايرانيين بهذه الطريقة . ومع ذلك ، فان فقدان النظام وغموض الرؤيا عند العصابات القبلية قد أقنعا الحزب الديموقراطي الكردستاني والبرزاني بضرورة تشكيل قوة دائمة ، هي ليشكيري شوري شغيري كردستان (١٠٣) .

واتبعت هذه القوات ايضاً تكتيك العصابات . وذلك لتدنّي عددهم واسلحتهم . كما اطلق على الجنود اسم (يش مرغا) أي (الانتحاريون) . وكانوا يرتدون الزي الكردي التقليدي — سراويل واسعة ، ومعاطف قصيرة ، وعمامة . وكان الجيش يتألف من عشرة ألوية مستقلة ، وهذه بدورها تقسم إلى كتائب وسرايا وفصائل (١٠٤).

وخضعت الألوية لأوامر القيادة الكردية العليا ، بما في ذلك الخدمات الطبية وإدارة الميدان ، والنقل والاستخبارات ، بالاضافة إلى مراكز التدريب العديدة . كما أُحدث نظام مواصلات فعّال بواسطة شبكة لاسلكية ومراسلين يعملون على امتداد طرق البلاد . « كانت المعدات تتألف من البنادق والاسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة ، ونظمت قوة مدفعية متحركة .(١٠٥) وكانت هذه القوات تتسلح بأسلحة مختلفة الصنع : « منها البريطانية والايرانية ، والامريكية والروسية ، وبنادق الموزر التركية القديمة ، والبنادق الرشاشة ، والبنادق الآلية ، وبنادق الستن ، والبرن ، والمورتر ، والبازوكا ، والقنابل اليدوية ، وعدد من البنادق الرشاشة التي استولوا عليها من العراقيين » (١٠٦). وقد ذكر عرفه وينر وآخرون أن معظم الاسلحة ، إن لم يكن جميعها قد انتزعت من العراقيين (١٠٧). ومهما يكن ، فان الدكتور أمير كموران علي بدرخان ، وهو الناطق المشهور باسم الثورة الكردية ، ذكر في مقابلة معه (١٠٨) بأن حوالي ٢٠ في المئة من الاسلحة والذخائر الحربية

انهم اتت من الخارج ، عبر ايران . وبهذه القوات استطاع البرزاني
زال هزائم كبيرة بالجيش العراقي .

خلال صيف وربيع ١٩٦٢ ، شعر البرزاني بثقة أكيدة في دعوة الصحافيين الاجانب لزيارته في مركز قيادته؛وكان هدفه لفت الانتباه إلى قضيته وطلب المساعدة من الخارج . وكان من بين الصحافيين الذين زاروا المنطقة دانا آدمز شميدت عن صحيفة « نيويورك تايمز » . وذكر شميدت ان البرزاني ، طلب بواسطته ، مساعدة الولايات المتحدة(١٠٩) . وفي التاسع من ايلول صرّح الرسميّون في الولايات المتحدة انهم لم يقدّموا أي دعم مادي أو أدبي للمتمردين الاكراد (١١٠).

ردات الفعل نحو الثورة

لقد كان « امبرياليو النفط » في نظر قاسم متهمين بتحريض الاقطاعيين الاكراد على الثورة ليمارسوا ضغطاً على العراق في مجالين : (١) مفاوضات النفط التي كانت جارية آنذاك و (٢) مطالبة العراق بالكويت . وقد تمّ القبض على موظفين بريطانيين يعملان مع الآي . بي . سي . بتهمة تحريض الاكراد على الثورة (١١١) .

واعتقد بعض القوميين العرب بأن الاكراد لم يعاملوا بحزم . كما اتّهم البعض قاسم بالتآمر مع الاكراد ، وامبرياليّي النفط والشيوعيين ، اذ ان كل هذه الفئات ارادت منع القوميين العرب من الوصول للسلطة ، مانعين العراق بذلك من الانضمام للجمهورية العربية المتحدة(١١٢) .

وهناك عرب آخرون ممن كانوا اعضاء في احزاب يسارية وليبرالية كانت لهم آراء مختلفة قليلا عن القوميين تجاه الاكراد . وأيّد أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي والحزب التقدمي الوطني فكرة الحكم الذاتي الكردي ، ضمن اتحاد عراقي . ويذكر جميل لنبيز بأن رئيس الحزب الوطني التقدمي ، محمد حديد ، هو من المناوئين للاكراد ، وقد أيّد قاسم في مقالة نشرتها جريدة الحزب « البيان » في ١٨ تشرين

الاول ١٩٦١. (١١٣) أما الديموقراطيون المستقلون امثال الدكتور خصباك وعبد الرحمن ابراهيم ، فكان لهم وجهات نظر شبيهة بالتي لدى الديموقراطيين الوطنيين .

في ايار ١٩٦٢ ، وقّع مئة مفكر عربي عريضة دعت إلى مفاوضات عربية – كردية . وكان الشيوعيون الليبراليون في مقدمة هذه الحركة(١١٤) ؛ ومن بين المؤيدين عبد الرحمن ابراهيم وكامل الجادرجي ، رئيس الديموقراطيين الوطنيين (١١٥). ورفض قاسم الفكرة وقبض على ثمانية ممن وقّعوا العريضة . وحكم على بعضهم بالسجن خمس سنوات .

ولزم الشيوعيون الصمت، خلال الأشهر الاولى من الثورة الكردية. لقد كانوا يؤيدون قاسم ، إلى حد ما ، في صراعه مع ناصر اذ ان السوفيات رغم علاقاتهم الطيبة مع عبد الناصر لم ينسوا المظاهرات المعادية للشيوعية في سورية ومصر في العام ١٩٥٩ . ولم يكن يسرُّهم أن تتحد سورية ومصر تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، بدلاً من جنوح سورية نحو الشيوعية في ظل الجنرال عفيف البزري وخالد بكداش ، ولم يكن احتمال دخول العراق في الوحدة ليرضي السوفيات . فمن ناحية ، لم يكونوا يريدون تنفير العرب بدعمهم للاكراد . ومن ناحية اخرى ، رأوا في الثورة الكردية بذوراً للاضطراب في ايران وتركية الموالیتين للغرب .

في شباط ١٩٦٢ ، بدأت محطات الاذاعة الشيوعية السرّية اذاعة بيانات تأييد للثورة(١١٦). وفي ٢٣ حزيران ، من العام ١٩٦٢ ، اعلن راديو برلين الشرقية بأن قاسم يفتقر إلى « الحكمة السياسية » في مهاجمته للاكراد ، ثم بدأ باذاعة انباء مؤيدة للاكراد(١١٧). كما صرّحت هذه الاذاعات بأن الشيوعيين لم يوافقوا على الثورة الكردية أصلاً وذلك لخوفهم من أن تضعف الثورة العراقية . وذهبوا إلى حد إتهام النظام العراقي بأنه جائر وغير ديموقراطي ، وذلك لوقوفه ضد التقدميين الاكراد بمساعدة الاكراد الرجعيين (١١٨) .

واستمر الخط الشيوعي الرسمي في تأييد قاسم، مدّعياً بأن الغرب

وراء الثورة الكردية ، كما اوردت الجريدة الشيوعية « قضايا السلام والاشتراكية » مقالا جاء فيه :

« بالرغم من الممارسات غير الديموقراطية لحكومة قاسم في الداخل فان السياسة الخارجية للجمهورية العراقية معادية للامبريالية على العموم وذلك بفضل النضال الشعبي المستمر . إن هذه حبّة مُرّة للامبرياليين وعملائهم . ولا يستطيع الشعب الكردي اغفال هذه الحقيقة أو التغاضي عن تقديرها تماماً ، كما يفعل القوميون البرجوازيون الاكراد ... (الذين) وضعوا مفاهيمهم القومية الضيقة فوق مصلحة النضال المشترك . وهذا ما قادهم الى تبنّي اسلوب يضعف النضال المشترك والى الدفاع عن تصفية التنظيم الشيوعي في كردستان (١١٩). كما دعت « The world Marxist Review » إلى تأسيس حكومة ذاتية للاكراد في العراق ، ووضع حد « للنظام العسكري الدكتاتوري » وهما مطلبان طالب بهما الاكراد . وفي الوقت نفسه قال الشيوعيون بأن الحكم الذاتي ليس « حلاً نهائياً للقضية الكردية » (١٢٠). كما اشاروا بأن حلاً يمكن أن يكون في كردستان الكبرى المستقلة . وقد انضمت الاحزاب الشيوعية في تركية وايران الى الهجوم جهاراً على قاسم (١٢١) .

واستأنف الاتحاد السوفياتي تودّده لقاسم وامتداح سياسته الخارجية . واستمر السوفيات في تزويده بالسلاح ، الذي استعمل بعضه ضد الاكراد . كما ازدادت العلاقات مودّة بين الاتحاد السوفياتي والعراق في الشهور التي سبقت الاطاحة بقاسم(١٢٢).

لقد نظر الشيوعيون العراقيون إلى القضية الكردية « كجزء من الصراع الطبقي في مرحلة تاريخية معينة . إن القومية الكردية (مثل سائر القوميات) ليست مفهوماً فلسفياً ... بل بالاحرى وجدت في ظروف معينة وستزول مع زوال هذه الظروف » (١٢٣) .

وقد ساهمت جارتا العراق ، تركية وايران ، في الانتفاضات الكردية . إن نجاح ثورة البرزاني سيترك تأثيرات بارزة على الاكراد عندهم . لقد اهتم البلدان بهذه الانتفاضة : واعلنت ايران في حزيران

١٩٦٣ ، عن تأسيس اذاعة جديدة في كرمان شاه ، تذيع بالكردية لمدة ثلاث ساعات يومياً . كان هذا تنازلا رسمياً من قبل ايران للمطالب الكردية بالاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد سنّت ايران قانوناً لاصلاح الاراضي في الجزء الشمالي الغربي من البلاد حيث يعيش الاكراد والاقليات الاخرى (١٢٤). وابقت ايران حدودها مفتوحة للمتمردين كما يقال انها قدّمت لهم دعماً بسيطاً .

وقد اغتاظت تركيه من النشاطات العسكرية العراقية قرب حدودها ولكن كان يروقها أن ترى الثورة تسحق . ولم تقم بأية أعمال مضادة للعراق حتى ١٥ آب ١٩٦٢ ، وذلك عندما قصفت طائرة عراقية بطريق الخطأ مركزاً تركياً على الحدود ، تسبب في مقتل ضابطين في البوليس . وفي اليوم التالي قامت النفاثات التركية باسقاط طائرة عراقية ، قالت بأنها اخترقت المجال الجوي التركي . إلا ان العراقيين اعلنوا ان الطائرة كانت على مسافة سبعين ميلاً داخل الحدود العراقية (١٢٥). ونتيجة للاحتجاجات العراقية الشديدة ، قامت تركيه بسحب ممثلها الديبلوماسي من العراق . لكن العلاقات التركية ـ العراقية ما لبثت أن تحسنت فيما بَعْد ، اذ لم يشأ الاتراك أن يروا الثورة تمتد إلى منطقتهم ، خاصة بعد قيام الاكراد ، باختطاف مزارعين اتراك قاموا بابلاغ حكومتهم عن تهريب الاسلحة عبر الحدود مع ايران في حزيران ١٩٦٢ .(١٢٦)

الفصل الثالث

الأكراد في ظل البعث والأخوين عارف
١٩٦٣ - ١٩٦٨

ثورة البعث

بدأت علامات الانحلال تظهر في حكم عبد الكريم قاسم في العام ١٩٦٣ بعد أن أدت سياساته وحكمه الشخصي إلى غربة الكثير من القوى صاحبة النفوذ في العراق . فقد أخذت الشرطة تشدد من سيطرتها على الافراد والاحزاب الذين يشتبه في انهم غير موالين للحكم (١). وحاول قاسم تحويل الانتباه عن الشؤون الداخلية إلى الشؤون الخارجية بواسطة المطالبة بالكويت في الوقت الذي أدى فيه ازدياد الاستياء من الحكومة إلى ازدياد النشاط القومي خاصة في صفوف البعث العربي الاشتراكي .

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد برز إلى الوجود في العام ١٩٥٣ بعد اندماج الحزب الاشتراكي العربي بزعامة اكرم الحوراني(٢)، وحزب البعث (٣) بزعامة ميشال عفلق. وقد لقي برنامج الحوراني تجاوباً في صفوف الفلاحين الفقراء الذين وعدوا بملكية الأرض وتلقي العلم وقبل كل شيء العدالة الاجتماعية . وقد نظم حزب البعث في العام ١٩٤١ كحركة قومية عربية تستهدف بعث عالم عربي موحد . وكان ميشيل عفلق قد تأثر تأثراً شديداً بالفكر اليساري عندما كان طالباً في جامعة السوربون الفرنسية في باريس . وجمع اندماج ايديولوجيتي الحزبين المفكرين والبرجوازيين الصغار المستائين من الاوضاع السائدة ليبدأوا ثورة معادية للفقر والاقطاع واهم من ذلك كله معادية للاستعمار.

ونظرت ايديولوجية الحزب إلى الماضي والمستقبل ، فقد تطلع

عفلق إلى خلق حديث للامجاد القديمة . ونادى مبدأ البعث الاشتراكي بتأميم الصناعات الكبيرة وتوزيع اراضي الدولة على الفلاحين . واكّد الحزب تأكيداً خاصاً على العروبة ومعاداة الامبريالية ومصادرة المؤسسات الاجنبية وزيادة مسؤوليات الدولة واشراك العمال في ادارة المعامل .

وقد وضعت الخطط لقلب قاسم بعد فشل محاولتي الشواف والكيلاني للإطاحة به . وتزعم حزب البعث رجل شاب وقوي وزعيم الجناح المدني في الحزب وهو علي صالح السعدي ؛ واصبح الحزب نشيطاً للغاية في صفوف الطلاب والضباط القوميين الذين كانوا يحاولون الاطاحة بالحكومة القائمة . واشتد النشاط والتحرك السري استعداداً للانتفاضة .

ونتيجة لحادثة صغيرة بين احد الطلبة وابن فاضل عباس المهداوي ، رئيس المحكمة العسكرية ، حدث إضراب طالبي عام في السابع والعشرين من كانون الاول ١٩٦٢ . وعندما حاولت المدرسة معاقبة الطالبين تدخل المهداوي لصالح ابنه ، مما أدى إلى اضراب عام ضد المحسوبية ، وادى الاضراب بدوره إلى تجمع العناصر المعادية لنظام الحكم . ولعب البعثيون في ذلك دوراً مهمّاً (٤). وحمل الاضراب قاسم على اتهام بعض ضباط الجيش من البعثيين بمحاولة التخلص منه ؛ وفي محاولة منه لاحباط هذه المحاولة اعتقل صالح مهدي عماش ، الضابط البعثي النشيط . وما أن مر يومان على اعتقال عماش حتى اجتمعت جماعة من البعثيين المدنيين للنظر في الوضع ، فما كان من الشرطة الا ان اعتقلت السعدي بعد ان علمت بالاجتماع . أما قائد المجموعة العسكرية من البعثيين احمد حسن البكر فقد اصدر الاوامر ببدء الثورة في الثامن من شباط ، أي قبل اسبوعين من الموعد المعين له وقبل أن يتمكن قاسم من اعتقال بقية الزعماء البعثيين(٥).

وفي صبيحة الثامن من شباط (الرابع عشر من رمضان) توجهت مجموعة من الرجال المسلحين تسليحاً جيداً والمتنكرين بملابس مدنية الى بيت جلال الاوقاني ، قائد القوات الجوية الموالي لقاسم ،

وقتلته . وفي الوقت نفسه توجهت مجموعة اخرى إلى وزارة الدفاع حيث يقيم قاسم ، بينما توجهت مجموعة ثالثة إلى دار الاذاعة . ولدى وصول المجموعة الاخيرة إلى الاذاعة قامت بالسيطرة على الحراس وعلى الاتصالات . وما ان تم ذلك حتى اقام حزب البعث مجلساً وطنياً لقيادة الثورة ليحل محل حكومة قاسم . وعين المجلس ، بناء على اقتراح السعدي ، عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية . وكان الحزب يأمل من وراء اتخاذ هذه الخطوة الحصول على التأييد بسبب شعبية عارف في الداخل وعلاقاته الوثيقة بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

ولم تكن نتيجة الثورة واضحة لبعض الوقت ، فقد تجمّع الشيوعيون وبعض قادة الجيش لدعم قاسم لكنهم سرعان ما رأوا قوات الثورة في بغداد . ووجه الشيوعيون نداء إلى الشعب يطلب اليهم تدمير المتآمرين الخونة عملاء الامبريالية بلا رحمة . وطلب الشيوعيون من الشعب السيطرة على السلاح من مراكز الشرطة ومن أي مكان آخر ومهاجمة الانقلابيين . ... وذلك من اجل الحفاظ على الاستقلال والديموقراطية لأن من المهم اهمية كبرى تدمير المتآمرين (٦).

ونشبت صدامات دموية وشرسة لمدة يومين عندما اجتمع الشيوعيون ومؤيدوهم إلى جانب قاسم لمنع البعثيين من احتلال وزارة الدفاع — وخسر المدافعون عن حكم قاسم بسبب الهجمات الجوية على مقر قاسم (٧). واستسلم عبد الكريم قاسم في اليوم التالي ، ثم حوكم امام محكمة عسكرية عينّها مجلس قيادة الثورة وتمّ اعدامه في اليوم نفسه . وقد نفذ الحكم فيه وفي المهداوي في آن واحد . وقتل مئات من الشيوعيين في الشوارع بينما القي القبض على اعداد اكبر منهم وسجنوا أو قتلوا على يد البعثيين بعد نجاح الثورة . واستمرت المقاومة العسكرية الشيوعية بضعة ايام بعد اعدام قاسم(٨). وبدا أن الدائرة قد اكتملت منذ العام ١٩٥٩ .

وعين مجلس قيادة الثورة عارف رئيساً للجمهورية واحمد حسن البكر رئيساً للحكومة . وتألفت الحكومة من بعثيين وغير بعثيين وضمت

وزيرين كرديين .

كان احد الاسباب الرئيسية للثورة ضد قاسم عجزه عن مجاراة المسألة الكردية . وبسبب قيامه بقصف القرى المدنية واتباعه تكتيكات وحشية اخرى انضم كثيرون من الاكراد إلى قوات البرزاني . وادى عجز قاسم عن تحطيم المتمردين الاكراد إلى اثارة القوميين العرب ، وجعله بالتالي يفقد شعبيته عموماً وخلق خلافاً في صفوف الجيش (٩). وعانى العراق ايضاً اقتصادياً نتيجة هذا القتال الطويل ، بصورة مباشرة وبسبب تهديد آبار النفط على يد المتمردين الاكراد . وكانت ثورة الاكراد في الحقيقة اشارة إلى ضعف نظام قاسم .

أما البعثيون الذين تآمروا على قاسم فقد أجروا اتصالات مع الاكراد منذ شباط ١٩٦٢ . فقد اتصل العقيد طاهر يحيى مع ابراهيم احمد ، من الحزب الديموقراطي الكردستاني ، للتعرف على الشروط التي يستعد الاكراد بموجبها لدعم الثورة . وطالب الاكراد بالحكم الذاتي كشرط وحيد لدعم البعثيين(١٠). وقد قبل البعثيون من حيث المبدأ هذا الشرط بالاضافة إلى اشراك كرديّين في الحكومة . ونتيجة لهذا الاتفاق أيّد الاكراد اضراب الطلاب وثورة رمضان .

انبثق تأييد الاكراد للبعثيين من حاجتهم لفترة يتنفسون فيها الصعداء ومن رغبتهم في معرفة المطالب التي يستطيعون تحقيقها في ظل القيادة الجديدة . أضف إلى ذلك ان رفع الحصار الاقتصادي الذي فرضه قاسم يقدم منافع استراتيجية واقتصادية في حال تجدد القتال(١١). وهكذا ، ما ان انفجرت الثورة حتى ارسل البرزاني برقية تأييد للثورة وامر قواته بوقف اطلاق النار(١٢) . وكدليل على حسن النية تبادل الجانبان الاسرى . وقد اتاحت هذه الهدنة للحكومة البعثية الفرصة للقضاء على الشيوعيين الذين كانوا متمركزين في صفوف العمال في المدن العراقية . ودعا الشيوعيون الاكراد لكي يدعموهم لكن دون جدوى . إلا ان بضعة شيوعيين قد منحوا ملجأ بين الاكراد . واتخذ الاكراد عموماً موقفاً محايداً عندما هاجم سلاح الجو العراقي القرى

التي كانت في قبضة الشيوعيين (١٣) .

وبدا ان الحكومة الجديدة في ظل عارف كانت مستعدة للتفاوض مع المتمردين الاكراد الذين شعروا ان بإمكانهم الوصول إلى حل مرض مع الحكومة (١٤). وجرى الاتصال بين الاكراد والحكومة عن طريق شقيق الملا مصطفى وجلال الطالباني ، العضو البارز في الحزب الديموقراطي الكردستاني والذي ترأس الوفد . وابتدأت المفاوضات بداية حسنة اذ كان طاهر يحيى قد اخبر الطالباني ان الحكم الذاتي سيعلن قريباً ، الا ان بعض الزعماء الآخرين اخذوا يتحدثون عن « الحقوق الكردية » بدلاً من الحكم الذاتي . وخشي الزعماء البعثيون ان يضعف مركزهم القومي اذا هم قبلوا بالمطالب الكردية . ويبدو ان هؤلاء الزعماء قد اخذوا بحجم المطالب الكردية وخافوا ان يؤدي الحكم الذاتي إلى الانفصال ، ومما زاد من خوفهم هذا مطالبة الاكراد باستقلال ثقافي واداري داخل الحكومة العراقية .

واخبر الطالباني ان تركيبة المجموعة الثورية كانت ستتغير واقترح عليه ان يجري اتصالاً بالقاهرة والجزائر من اجل بحث المسألة الكردية ضمن برنامج الوحدة العربية(١٥). وذهب الطالباني إلى القاهرة متردداً ، الا انه توقف في طريقه اليها في بيروت حيث صرح للصحافة بأن المفاوضات مع الحكومة لم تقطع وانما تأجلت لأن الاكراد ارادوا معرفة وضعهم المقبل في الاتحاد العربي(١٦).

وقال الطالباني ان جمال عبد الناصر قد أيّد الحكم الذاتي للاكراد وليس انفصالهم ، ويؤيد أي اتفاق يصل اليه الجانبان من خلال المفاوضات . ووعد عبد الناصر ايضاً بأن ينصح عبد السلام عارف بقبول مطالب الاكراد العادلة . وشارك احمد بن بله عبد الناصر آراءه مؤكداً عدم جدوى محاولة حل المسألة الكردية بالقوة(١٧).

وفي هذه الاثناء اعلن البرزاني في الثامن والعشرين من شباط انه ارسل ممثله للتفاوض في بغداد وليس في العواصم العربية الاخرى . وطالب الحكومة العراقية بأن تصدر بياناً في اول آذار تعترف فيه بالحكم

الذاتي للاكراد ، ملمحاً إلى انه اذا لم يتم هذا فانه سيعلن الاستقلال الكردي ويستأنف القتال . وعاد الطالباني ليعلن في بغداد عن نتائج رحلته ويقنع البرزاني بالتراجع عن موقفه(١٨). وفي أول آذار أعلنت الحكومة انها تضمن «حقوق الاكراد» ، وفي الخامس من الشهر نفسه بدأ الاتصال الرسمي الاول بين حكومة الثورة والبرزاني . وقدم الجانب الكردي مطالبه محذراً من انه اذا لم يقبل مبدأ الحكم الذاتي خلال ثلاثة ايام فان الاكراد سيستأنفون القتال على الرغم من انه بالإمكان التفاوض على التفاصيل فيما بعد (١٩) .

المطالب الكردية (٢٠)

كانت مطالب الاكراد الرئيسية كما يلي :

١ – الاعتراف الفوري بالحكم الذاتي للاكراد في العراق ، على ان ترسل نسخة عنه إلى الامم المتحدة مع نسخة عن الدستور الجديد .

٢ – تحدد الحدود الجغرافية بتركيه شمالاً وايران شرقاً وسورية غرباً وجبال حمرين جنوباً .

٣ – جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في مدارس المنطقة الكردية .

٤ – الحكم الذاتي :

أ – حكومة ديموقراطية برلمانية يرئسها نائب رئيس وحكومة ومجلس وطني كردي . وتبقى وزارات الخارجية والدفاع والمالية تحت سيطرة الحكومة المركزية .

ب – يمثل الاكراد في الحكومة الوطنية وتكون حصتهم فيها مساوية لنسبتهم إلى مجموع سكان العراق .

٥ – الجيش :

أ – يخدم الاكراد في الجيش العراقي بنسبة تعادل نسبتهم إلى مجموع سكان العراق ، ويشكلون وحدات كردية محضة .

ب – يخدم الاكراد في جميع فروع القوات المسلحة (٢١) .

ج – يكون تشكيل المؤسسات العسكرية مشابهاً للمؤسسات العسكرية الموجودة في الجمهورية العراقية .

٦ – تتألف الموازنة من الجمارك وتشمل ما لا يقل عن ثلثي عائدات النفط المستخرج من الآبار الموجودة في كردستان .

٧ – تبقى فرق الانصار في كردستان إلى ان يتم تشكيل الجيش . وتزود الحكومة الانصار بالطعام واللباس والمخصصات .

ومع ان الحكومة البعثية وافقت على الحكم الذاتي للاكراد من من حيث المبدأ الا انها رفضت قبول هذه المطالب المتشددة خوفاً من ان يؤول هذا القبول على انه خطوة نحو استقلال الاكراد . وقرر مجلس قيادة الثورة تشكيل وفد شعبي يناقش الخلافات دون ان يكون له صفة رسمية . وعندما اجتمع الوفد الشعبي مع زعماء الاكراد في جوار قرنه في السابع والثامن من آذار ١٩٦٣ تمكنوا من الوصول إلى تسوية ، الا انه كان لا بد لهذه التسوية من موافقة الحكومة والبرزاني .

وقد شملت هذه التسوية النقاط التالية : الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي(٢٢) في الحكم الذاتي على أن يرد هذا البند في الدستور المؤقت القادم ؛ والعفو العام عن جميع الثوار الاكراد واطلاق سراح السجناء منهم ؛ وتطهير المسؤولين الحكوميين المتهمين بسوء التصرف في الشمال ؛ ورفع الحصار الاقتصادي ؛ واخلاء القوات العسكرية من كردستان (٢٣).

وفي الوقت نفسه اعلن راديو بغداد ان « اللجنة الوطنية للثورة العراقية تعترف بالحقوق القومية للشعبالكردي على اساس اللامركزية»(٢٤) وفي الحادي عشر من آذار صرّح علي صالح السعدي في دمشق ، حيث كان يهنىء الحكومة السورية البعثية الجديدة ، بأن « المقاطعات الكردية ستتولى ادارة نفسها في كافة المجالات ما عدا الشؤون الخارجية والدفاع والمالية فانها ستبقى خاضعة للحكومة المركزية »(٢٥). الا انه لم يأت على ذكر للحكم الذاتي ، ولكن اللامركزية فهمت وقبلت من قبل الاكراد على انها اعتراف بحقوق الشعب الكردي في ادارة نفسه بنفسه (٢٦).

وقرر البرزاني ، رداً على بعض منتقديه الذين اتهموه بانه لا يمثل جميع الاكراد ، ان يعقد مؤتمراً في السابع عشر من آذار مستهدفاً منه استشارة ممثلي الاكراد حول نقاط كان قد جرى بحثها مع الحكومة ، وانعقد المؤتمر في التاريخ المذكور واختتم في الثاني والعشرين من آذار (٢٧) . وقد حضر هذا المؤتمر الذي انعقد في كويسنجق نحو ألفي كردي بينهم مئة وخمسة وستون مندوباً عن اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي الكردستاني وكبار قادة القوات الكردية وممثلي القبائل والاقليات (٢٨) . وذكرت المصادر الكردية ان البرزاني ترأس المؤتمر ، الا ان خدوري يقول ان الطالباني ترأس المؤتمر ممثلاً البرزاني (٢٩). وقد أيد الحزب البرزاني الذي اقنعه بتقديم مجموعة اخرى من المطالب الى الحكومة . وقد انعقدت لجنة مؤلفة من خمسة وثلاثين عضواً لاعداد المقترحات وانتخبت لجنة اخرى مؤلفة من اربعة عشر عضواً وسبعة مستشارين برئاسة الطالباني للتفاوض مع الحكومة .

وصل الطالباني إلى بغداد في ٣٠ آذار ليجد البعثيين منشغلين في المفاوضات مع سورية والجمهورية العربية المتحدة حول وحدة عربية .

والتقى الاكراد بالوفد الشعبي في جامعة بغداد ، ولكن بما ان الطالباني اراد التفاوض مع وفد رسمي ، فقد انتهى الاجتماع دون اية اتفاقية . وبعد عدة ايام شكّلت الحكومة وفداً رسمياً ضمّ أعضاء من الوفد الشعبي . وكان على هذه الجماعة ان تجتمع بالاكراد للعمل على وضع تفاصيل قانون « الادارة الذاتية » (٣٠).

وبينما امتدت المفاوضات حتى نيسان بين الاكراد والحكومة العراقية ، كانت المفاوضات جارية في القاهرة حول وحدة عربية بين سورية ، والعراق ومصر . وفي الثامن من نيسان ، قدّم الطالباني مذكرة بالنيابة عن الوفد الكردي إلى الاعضاء العراقيين في مؤتمر القاهرة ، تشير إلى موقف الاكراد من هذا المشروع . وقد تألفت من النقاط التالية :

١ — يطالب الاكراد بحق تمثيلهم في المؤتمر .

٢ – لن يقف الاكراد في طريق الوحدة العربية .

٣ – اذا بقي العراق مستقلاً تماماً ، فان الشعب الكردي يطالب فقط باحترام حقوقه القومية على اساس توزيع السلطة ، كما اتفق عليه .

٣ – ب – اذا دخل العراق في اتحاد فدرالي ، فيجب منح الشعب الكردي حكماً ذاتياً اوسع بالمعنى الكلاسيكي للكلمة .

٣ – ج – اذا اندمج العراق في وحدة تامة مع دولة او اكثر من الدول العربية فسيشكّل الشعب الكردي منطقة في هذه الدولة بطريقة تحفظ وجوده كاملاً ، وفي الوقت نفسه تزيل الشك حول احتمال انفصالهم(٣١).

في ٢٤ نيسان ، أي بعد اسبوع من توقيع اتفاقية الدولة الفدرالية بين العراق وسورية ، قدم الوفد الكردي نسخة معدّلة للمشروع مع اضافة مطالب محدّدة اكثر من تلك التي قدّمت سابقاً للحكومة العراقية . وقد اشترط هذا المشروع الكردي على قيام حكومة مركزية للعراق بأسره ، حيث يحكم الاكراد من قبل جمعية تشريعية منتخبة بارادة حرة ومجلس تنفيذي تعينه الجمعية وتستجيب له. وستكون الحكومة المركزية مسؤولة عن هذه المجالات : رئيس الدولة ، الشؤون الخارجية، الدفاع الوطني ، المالية ، شؤون النفط ، الجمارك ، المرافىء والمطارات الدولية ، التلغراف ، خدمات البريد والهاتف ، خطوط سكك الحديد والطرق الرئيسية ، المواطنية ، تنظيم ميزانية الدولة ، الاشراف على المحطات الرئيسية للراديو والتلفزيون ، والطاقة الذرية .

وستكون السلطات الكردية مسؤولة عن الشؤون التالية ضمن مقاطعة كردستان : القضاء ، الشؤون الداخلية ، المدارس والتربية ، الصحة ، الزراعة والتبغ ، البلديات ، العمل ، الشؤون الاجتماعية ، اعادة البناء ، المصايف ، وكل الامور الاخرى التي لم توكل إلى الحكومة المركزية . وسيلتزم المجلس التنفيذي بسياسات وقوانين الجمعية التشريعية ضمن المقاطعة الكردية .

أما العائدات الكردية فتأتي من المصادر الآتية : (١) المصادر المحلية الضرائب والجبايات ؛ (٢) حصة ، تكون متناسبة مع سكان كردستان

بالنسبة إلى عدد سكان العراق العام . من الواردات الاجمالية للعراق ، وذلك بعد الحسم ، بالنسبة ذاتها ، لنفقات الحكومة المركزية على الشؤون المتبقية ضمن دائرة اختصاصها ؛ (٣)حصة كردستان ، بالنسبة ذاتها ، من القروض والمساعدات الخارجية ؛ (٤) القروض الداخلية والمساعدة غير العسكرية التي تتلقاها كردستان ؛ (٥) عائدات التبغ ، والمصايف والغابات في كردستان . وستشارك كردستان بالنسبة ذاتها ، في المشروعات والمخططات والخدمات العامة .

وستشمل كردستان مقاطعات كركوك ، والسليمانية ، واربيل ، وتلك المقاطعات والمناطق التي تقطنها اكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى . وينتخب الاكراد نائب رئيس العراق بالطريقة ذاتها التي ينتخب بها الرئيس العراقي ، وتكفل السلطات الكردية للاقليات الدينية والاثنية ، كالتركمان ، والاشوريين ، والكلدانيين ، والارمن ، حقوقهم الاقتصادية والثقافية ، وحرياتهم الدينية والديموقراطية ، وتمثيلهم النسبي في المجالس التنفيذية والتشريعية .

ويكون للاكراد وزراء ، وموظفون في الحكومة ، وطلاب ، ومنح دراسية بالتناسب مع اعدادهم . ويحتفظ الجيش العراقي باسمه . ولكن اذا تغيّر ذلك الاسم (وفي هذا اشارة إلى الوحدة العربية المقترحة) ، فان القسم الكردي منه سيدعى « فيلق كردستان » . ويخدم الضباط والجنود الاكراد في هذا الفيلق فقط ، وفي كردستان وحدها أما الضباط وضباط الصف الذين طردوا لاسباب سياسية فيسمح لهم بالعودة إلى الجيش والعمل في كردستان.اخذ عدد متناسب من الاكراد للخدمة في البوليس ، والجيش ، والقوة الجوية ، والخدمات العسكرية الأخرى .

وللحكومة المركزية الحق في ارسال قوات اضافية إلى كردستان في حال وجود عدوان خارجي أو تهديد فعلي بعدوان خارجي ؛ أما في الحالات الاخرى ، فيجب العودة إلى الجمعيات التشريعية والتنفيذية الكردية ، طالما ان جوهر هذه المادة لا يعرقل الجيش العراقي في

مناوراته أو نشاطاته العادية . أما التعبئة العامة للجيش في كردستان فيجب ان تتم بموافقة المجلسين التشريعي والتنفيذي (٣٢).

يمكن للمرء ان يرى للمرة الاولى في هذه الخطة وصفاً مفصّلاً للمطالب الكردية . وقد قدّم كأساس للمناقشة يمكن تعديله باتفاق الطرفين . وزاد الأكراد مطاليبهم فيما بعد إلا ان الحكومة العراقية شعرت في الوقت نفسه بأنها أقوى من قبل لانها كانت تقترب من شقيقتها سورية ولم تعد راغبة في النظر في هذه الخطة .

والتقى الطالباني والوفد المفاوض للبدء في ترتيب خطة الحكم الذاتي ، مرتكزين على قانون الادارة اللامركزية المعمول به في السودان (٣٣). ووقع الخلاف عندما حان الوقت لمناقشة حدود المقاطعة الكردية . وقد اراد الاكراد لواء كركوك بكامله ومقاطعة خانقين ، بينما ارادت الحكومة الاحتفاظ بكليهما وسمحت فقط لمقاطعة جمجال الكردية بالانضمام الى لواء كردستان المقترح . ولاكراد خانقين الحق في استعمال الكردية لغة رسمية بالاضافة إلى العربية(٣٤).

وقد حمل هذا الخلاف الحكومة إلى اقتراح خطة مركزية اوسع تشمل كل العراق ، مع وضع برنامج خاص بكردستان. وتشكّلت لجنة وزارية لوضع مشروع جديد حول توزيع السلطة والحدود يرتكز على موقف الحكومة . وكان الحل الذي وصلت اليه اللجنة هو تقسيم العراق إلى ستة ألوية ، احدها ، لواء السليمانية الذي يعتبر كردياً . أما ألوية اربيل ، وداهوق ، والسليمانية ، فتشكل لواء جديداً ؛ ويضاف اليه ايضاً مقاطعة جمجال من لواء كركوك وخمس مقاطعات من لواء الموصل . وكان يسكن هذه المقاطعات سابقاً الاكراد . واعتبرت الكردية لغة رسمية في اللواء الجديد ، جنباً إلى جنب مع العربية ، حيث تستعمل في المدارس الابتدائية والمتوسطة بينما تدرس العربية كلغة ثانية ؛ أما في المدارس الثانوية فتستعمل العربية (٣٥). كما يُدار اللواء بالطريقة ذاتها التي تدار بها الالوية الاخرى . وقد رفض الاكراد هذا المشروع بشكل رئيسي لأن مناطق النفط في كركوك وخانقين لم تدخل ضمن

اللواء الكردي .

بدأت الحكومة بزيادة الضغط على الاكراد وبوضع قيود على ممثلهم في بغداد كما اعادت فرض الحصار الاقتصادي على الشمال . وقد رأى الاكراد في هذه الاعمال اشارة الى استعداد الحكومة للقتال ثانية .(٣٦)

ولم يستكن الاكراد اثناء المباحثات . فقد استفادوا من الهدنة في اعادة تنظيم قواتهم وتدريب متطوعين جدد ، كان الكثير منهم لاجئين نزحوا اثناء برنامج الحكومة المناوىء للشيوعية . وبسط البرزانيون سلطانهم على مناطق جديدة ، منظّمين الادارات الفعّالة في المناطق الواقعة تحت امرتهم . واقام البرزاني ايضاً محطة للراديو بدأت البث عندما استؤنف القتال . (٣٧)

وبالرغم من هذه الانتصارات ، فان البرزاني لم يستطع كسب تأييد جميع الاكراد ، وكانت الحكومة قادرة على كسب تأييد عدة قبائل كردية رئيسية ، بما فيها الزيباريون والحارقيون والبريفقانيون واللولانيون ، والبارادستيون والشرافيون(٣٨). لقد كانت هناك اسباب متعددة دفعت بهذه القبائل إلى تأييد الحكومة . فقد كان بعضهم من المرتزقة المأجورين ؛ وكان بعضهم اعداء تقليديين للبرزانيين ؛ وبعضهم كان في ريب من نوايا البرزاني ؛ وبقي آخرون كانوا يخشون من تحالفاته مع الشيوعيين ودعمه لهم (٣٩). ونظمت الحكومة الاكراد المناوئين للبرزاني في فرقة فرسان صلاح الدين ، وقد سميت كذلك تيمناً بالقائد الكردي المسلم الشهير .

وقد ادّعى الجانبان انهما يريدان السلام ، لكن الاكراد اصرّوا على مطاليبهم ، بينما شعرت الحكومة بأن القبول بهذه المطالب تجزئة العراق وانحلاله . وفي اوائل حزيران غادر الوفد الكردي بغداد(٤٠). واصدرت الحكومة بياناً في العاشر من الشهر ذاته حددت فيه مهلة لكي يسلّم فيها الثوار اسلحتهم ، واتهمت الاكراد بالمطالبة بشروط مستحيلة واتهمت الحكومة أيضاً البرزاني واتباعه بمهاجمة مواقع الجيش ، ومراكز

البوليس ، والمدنيين ، وموظفي الحكومة ، وبالاغتصاب والخطف ، وايواء الشيوعيين ، والمجرمين ، والفارين من وجه العدالة ؛ والتخطيط للانفصال . واتهموا ايضاً بالعمل على تعطيل المفاوضات.(٤١)

جرت المفاوضات في ٦ و ٧ و ٨ حزيران واستؤنف القتال في ١٠ حزيران ١٩٦٣ .

تجدد القتال : حزيران ـ تشرين الثاني ١٩٦٤

قامت الحكومة البعثية ، التي تخلّت عن مطالبتها بالكويت ، باستدعاء قواتها من الجنوب وارسالها إلى الشمال . وقامت ثلاث فرق عسكرية بمهاجمة القوة الكردية الرئيسية في مناطق عقره ، ورواندوز ، والعمادية في حزيران عندما استؤنف القتال . ووردت انباء عن القتال ايضاً في الرانية ، وكويسنجق ، وشوارتا ، والسليمانية ، ومناطـق خانقين(٤٢). وتبيّن ان القتال كان قاسياً وصعباً . واستطاع الاكراد تأخير تقدم القوات العراقية . وقام سلاح الجو العراقي بقصف المناطق التي استولى عليها الثوار ، بينما تمكن الاكراد من شراء أو تهريب بعض الاسلحة المضادة للطائرات ، جعلت من الصعب ملاحظة الهدف ، وقيل بأنهم قاموا باسقاط بعض الطائرات العراقية (٤٣). وبالرغم من ذلك فان القوات العراقية باعدادها المتفوقة ، ونيرانها الشديدة ، ودعمها تابعت سيرها ، حتى وصلت إلى جوار زيبار وبرزان .

كان على التكتيكات الكردية ان تتجنب الايقاع بها . فقد تخلّوا مراراً عن قراهم ، ومعسكراتهم وممراتهم الاستراتيجية ، متمسكين بالمبدأ القائل ان المهم هو بقاء الجيش نفسه ، وليس التمسك بالمواقع الجغرافية . ومن سوء الحظ ، أن الكثير من الاراضي التي فقدت كان يُظنّ بأنها لا تقهر ، وكانت مهمة بالنسبة للخطط الكردية . واجبر المتمردون ايضاً على التخلي عن زيبار وبرزان ، عند انسحابهم الى التلال النائية في الشمال ، والشمال الشرقي (٤٤). لقد وفقت الحكومة

تماماً في هجومها .

وقالت النيويورك تايمز انه في منتصف تموز استطاعت القوات العراقية انزال هزائم بقوات الحزب الديموقراطي الكردستاني على الجبهتين الجنوبية والشرقية ، كما استولت على ممر غالي علي بيك الذي يتحكم بالوصول إلى راوندوز والقسم الشمالي الشرقي من البلاد(٤٥).

وخلال الصيف اعلن الاكراد عن انتصاراتهم على الجيش العراقي . وفي احدى المعارك التي وقعت في ١٥ حزيران ، قال الاكراد انهم استولوا على سبع دبابات ، واحرقوا ١٢ طائرة ، واسقطوا طائرة اليوشن واحدة ، وقتلوا ١٣٠ عراقياً (٤٦). وقاومت قوات البرزاني في تموز اندفاع القوات الحكومية ، وهزمت كتيبة عراقية قرب داهوق . وترأس البرزاني بعدئـــذ رجاله لمساعدة انصار الحـــزب الديموقراطي الكردستاني وذلك بوقف التقدم العراقي قرب رواندوز(٤٧). وكان هدف الاندفاع العراقي قرب الحدود الايرانية هو فصل البرزاني وقوّاته في الغرب عن قوات الحزب الديموقراطي الكردستاني في الجنوب . وقد قاتل الاكراد بقيادة البرزاني بنجاح اكثر من اولئك الذين كانوا تحت قيادة الحزب الديموقراطي الكردستاني .

ويبدو ان الجيش في هذه الفترة قد ابتكر « طرقاً جديدة واكثر فعالية في تعامله مع رجال العصابات » . فعلى حد قول عرفه :

« انه في مدة اسبوعين ، زعم أن ١٣٤٠ عراقياً قد جرحوا و ٧٢٠ قد اسروا ، بينما سقط في ايدي الاكراد ٢٠ دبابة و ١٦٤ بندقية رشاشة ، و ٩ مدافع مورتر ، و ١٠٠٠ بندقية ذات Stem-Gun . وادعى الاكراد انهم قد فقدوا في اثناء الفترة عينها ١٣٤ قتيلاً ، ٢٧٣ جريحاً » (٤٨) .

ولا شك ان هناك مبالغة لدى الطرفين ، وانهما قد خسرا خسائر جسيمة . وفي نهاية ايلول كان الكثير من اراضي كردستان العراقية قد وقعت في أيدي الحكومة . لقد قاتل البعثيون الاكراد بلا رحمة ، وخضعت عدة مناطق في الشمال نهائياً وبشكل تام لسلطة الحكومة ،

حتى انهم قاربوا على القضاء على الثورة الكردية . وبالرغم من هذا ، فقد رفض الاكراد ان يستسلموا . وقد أعيقت الحكومة أيضاً بفعل اخطائها هي والخلاف بين البعثيين .

لم يكن الكفاح الكردي في العراق ليفشل في ترك اصداء واسعة في المناطق الاخرى التي تقطنها اغلبية كردية ، ففي تركية ، حيث الجو السياسي المتوتر من قبل ، بدأ الزعماء الاكراد بتحريك المطالب الكردية في الولايات الشرقية ، حيث كانت تقيم أغلبية كردية. أما الأتراك، وقد كانت لديهم حساسية تجاه هذه المسائل بسبب الثورات الكردية السابقة ، فقد ردّوا ردّاً فورياً وقاسياً . وتم القبض بسرعة على زعماء الحركة بينما تم تعزيز الحدود العراقية(٤٩). وفي ١٤ حزيران ، قالت صحيفة « ميليات » التركية بأن « السلطات العراقية والتركية ستتعاونان عندما يكون ذلك ضرورياً » (٥٠).

في العام ١٩٦٤ ، ازداد اهتمام ايران باستغلال الحرب الكردية لمصلحتها الخاصة وذلك لوجود عدة نزاعات بينها وبين العراق . فقد كانت ايران تشكّل الطريق الرئيسي لوصول الاسلحة إلى الاكراد ، اذ ان تركية كانت قد أغلقت حدودها مع العراق . واصبح يبدو واضحاً ان اية مجموعة تحظى بدعم ايران ستكون لها اليد العليا في المستقبل . (٥١)

في ذلك الحين كانت الحكومتان البعثيتان في العراق وسورية تقتربان من الوصول إلى اتحاد فدرالي . وفي ٣٠ ايلول ١٩٦٣ ، صدر بيان عن اتحاد فدرالي عراقي –سوري مقترح ، سيكون « نقطة تحوّل في النضال العربي من اجل الوحدة والاشتراكية»(٥٢). وفي ٨ تشرين الاول ، بعد اجتماع سرّي للقيادة القومية لحزب البعث ، أعلن رئيس الوزراء السوري ، اللواء امين الحافظ « عن قيام وحدة عسكرية بين العراق وسورية »(٥٣). وقد عيّن صالح مهدي عماش ، وزير الدفاع العراقي ، قائداً للقوات المسلحة الموحّدة ، وحدد مركز القيادة في دمشق . وعبرت فرقة ن الجيش السوري بقيادة العقيد فهد الشاعر

الحدود السورية إلى العراق لكي تشارك في القتال ضد الاكراد . في ٢٨ تشرين الاول ، قال الشاعر بأن القوات العراقية والسورية « قد قامت بتطهير مناطق فش خابور وفخير ، في شمال العراق ، من المتمردين الاكراد » (٥٤)، بالرغم من ان « خبات » الجريدة الكردية قد زعمت ان السوريين قد فقدوا الكثير كما وتم أسر الكثيرين منهم(٥٥). وقد سُحبت هذه القوات بعد الاطاحة بالحكومة البعثية في العراق ، واستقبلتهم الحكومة السورية استقبال الابطال .

وقد قوي الموقف الكردي كثيراً بفضل الموقف السوفياتي منه . فقد كان السوفياتيون يكنون عداءً شديداً للحكومة البعثية ، وذلك لقمعها الشيوعيين العراقيين . وتوقفت شحنات الاسلحة السوفياتية إلى بغداد (وفي ذلك الحين وقع العراق صفقة لشراء الاسلحة من بريطانية). وبان موقف الاتحاد السوفياتي من الاكراد واضحاً في مقالة ظهرت في صحيفة « البرافدا » في ٦ أيار ١٩٦٣ . وقد ادانت المقالة الحكومة العراقية لاتباعها « سياسة الارهاب والكبت » ضد الارهابيين العراقيين ، ومتهمة اياها بانها تتعمد تأخير مفاوضاتها مع الاكراد(٥٦). وبعد الاطاحة بقاسم ، كان الاتحاد السوفياتي يأمل في استعادة نفوذه في العراق بواسطة الاكراد . وفي ٢٠ حزيران من العام ١٩٦٣ ، حذّر الاتحاد السوفياتي من انه سيوقف مساعدته للعراق اذا ما استمرت عمليات الحكومة ضد الاكراد ، ومشيراً إلى انه سيقدم المساعدة للبرزاني بدلا منها . (٥٧)

وعلى الجبهة السياسية ، أرسل اندريه غروميكو ، وزير الخارجية السوفياتية ، بعد استئناف القتال في ١٠ حزيران ، مذكرات تحذير رسمية إلى حكومات العراق ، وايران ، وتركيه وسورية . وقال في مذكرته إلى العراق « بأن القمع الدموي ضد الاكراد سيضعف الدولة العراقية » . واتهم ايضاً ايران ، وتركيه ، وسورية بالتدخل العسكري في شمال العراق . وقد نفت الدول الثلاث قيامها بأي نوع من هذه الاعمال . إن نشاطاً كهذا يهمُّ دولاً اخرى بالاضافة إلى العراق :

لان دخول اية قوات إلى المنطقة مرتبطة بكتل عسكرية سيترك آثاراً سياسية تهدّد دولاً كثيرة ، بما فيها الاتحاد السوفياتي (٥٨). وفي ١١ تموز ، رفض المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة النظر في التهمة السوفياتية للعراق بانه كان يسعى إلى « تصفية الاقلية الكردية تصفية جسدية » . (٥٩)

وقد ابدى الرئيس عبد الناصر اسفه لاستئناف القتال ولخصت « المحرر » ، وهي جريدة لبنانية ناصرية ، موقف مصر كالتالي : إن القاهرة ترفض تماماً أي انفصال كردي ، وتعارض المطلب الكردي بفرقة عسكرية داخل الجيش العراقي . وبتأكيدها على هذه الحقيقة ، فان القاهرة تعتقد انه بالامكان حل المشكلة الكردية على اساس الحكم الذاتي واللامركزية(٦٠). وقوّى موقف الرئيس عبد الناصر يد الأكراد ، ولا سيما بعد المباحثات التي جرت في القاهرة قبل ذلك من تلك السنة بين الطالباني والرئيس عبد الناصر . ومع استمرار القتال ، تدهورت العلاقات بين حكومة البعث وعبد الناصر . وشنّ محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير جريدة « الاهرام » حملة على البعثيين العراقيين متهماً اياهم بأنهم كانوا يطلبون الدعم التركي والايراني والغربي في قتالهم ضد الاكراد (٦١).

حكومة عارف

في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، قام انقلاب اطاح بالحكومة البعثية ، فقد زحف ضباط يمينيون وناصريون ، يدعمهم الرئيس عارف ، على بغداد وأقالوا الحكومة ، بعد صدام قصير مع الحرس القومي البعثي المؤيد للسعدي .

وقد تنوعت اسباب سقوط البعث . فقد كان الكثير من القادة شباباً تنقصهم الخبرة ، كما انهم امضوا معظم وقتهم في المعارضة بحيث لم يتيسر لهم اكتساب الخبرة في الحكم . وبالرغم من تنظيمه الممتاز

كان البعث حزباً سرياً لا يتعدى عدد اعضائه اكثر من بضعة آلاف . وكان الحزب يحظى بتأييد الضباط القوميين حيث كان القوة القومية الوحيدة المنظمة جيداً والقادرة على الوقوف في وجه الشيوعيين(٦٢).

وكان الكثير من القرارات الحكومية يتخذ على الفور من قبل القادة البعثيين دون استشارة القيادات القطرية أو القومية للحزب ؛ وأدّى هذا إلى خلق حالة شبيهة بالفوضى وعدم الامان بين البعثيين مما دفعهم إلى ممارسة تكتيكات قاسية للاحتفاظ بالسلطة . واشتد النزاع الداخلي حتّى تشرين الثاني ، حين طرد المتطرفون من الجانبين من الحزب .

وهكذا ، بينما كان الجيش يقاتل الاكراد بنجاح وقد أحاط بآخر معاقلهم (٦٣)، وصل الصراع السياسي داخل البعث إلى الذروة ، بين اليسار ، الممثل بالجناح المدني بقيادة السعدي ، والجناح اليميني المؤلف في معظمه من العسكريين . واحتل الصراع مكان الصدارة بعد المؤتمر القومي السادس الذي تبنّى آراء الجناح اليساري بتنفيذ الاشتراكية البعثية على الفور ، والقبول بفكرة « الصراع الطبقي » ، ومصادرة القطاع الخاص ، وتبنّي فكرة ان المزارع الجماعية هي طريق البلاد الوحيد نحو الاشتراكية والسلام الدائم مع الماركسيين(٦٤). إلا ان هذه المقترحات اثارت الزُمر اليمينية ومن يؤيدها كما ادت الى الصراع الذي اسقط البعث .

وقامت الحكومة الجديدة ، عملاً بنصيحة الرئيسين عبد الناصر وبن بللا ، بعقد هدنة مع الاكراد . واعاد الآن رئيس الوزراء طاهر يحيى فتح باب المفاوضات مع الأكراد ، وهو الذي كان قد تفاوض معهم بالنيابة عن القوميين العرب في العام ١٩٦٢ . في ٢ شباط ١٩٦٥ ، بدأت المباحثات بين صالح اليوسفي البرزاني ممثل الاكراد والجنرال محمود ، محافظ السليمانية . وفي ١٠ شباط ، اصدر الرئيس عارف والملا مصطفى في آن واحد بيانات تعلن وقف اطلاق النار ، وقد ورد في بيان عارف ذكر النقاط التالية : (١) التأكيد على « الحقوق القومية » للاكراد ضمن وحدة الشعب العراقي ؛ على أن تدرج هذه في الدستور

المؤقت ؛ (٢) اطلاق سراح السجناء السياسيين ورفع الحصار الاقتصادي عن الشمال ؛ (٣) اعادة انشاء الادارة المحلية في الشمال ؛ (٤) اعادة اعمار الشمال ، ودفع التعويض للاشخاص الذين اخذت منهم اراضيهم بسبب سدّي بنحان وزباخان . (٦٥)

لقي البيان قبولاً حسناً لدى العرب . كما رحّب الاكراد بالبيان ايضاً اذ كانوا بحاجة إلى الراحة بعد الحصار والقصف الجوي . واراد البرزاني « ان يعطي الحكومة فرصة لكي تظهر ما كانت تنوي عمله للاكراد من ناحية منحهم حقوقهم القومية » (٦٦). ولكنه كان حذراً لان الحكومة لم توافق على منحهم الحكم الذاتي . وبعد بضعة اسابيع استؤنف القتال .

وظنّ عارف ان وقف اطلاق النار والجهد المخلص لإعمار الشمال يمكن أن يحلّ المشكلة . لكن الزعماء الاكراد طالبوا بالحكم الذاتي ، واعترضوا على احتشاد القوات المسلحة العراقية « عدة كيلومترات داخل المنطقة التي يحتلها الجيش الكردي » . حسب قول عصمت وانلي ، سفير البرزاني المتجول .(٦٧)

في ١٦ آذار ، صرح وزير الداخلية العراقي بأن البرزاني قد جدّد تحدّيه لسلطة الحكومة ، ومنع الادارات المحلية من القيام بواجبها وأضاف « بأن نشاطات المتمردين قد وصلت رحلة لا يمكن للحكومة أن تتغاضى عنها كما انها خلقت وضعاً خطيراً في الشمال » . وطالب بحلّ الباش ميرغا زاعماً بأن مطالبة البرزاني « بالاستقلال الكردي » قد خرقت اتفاقية ١٠ شباط ، بينما قامت الحكومة بتنفيذ معظم وعودها(٦٨).

وقد عمل نشر الدستور الجديد المؤقت على تفاقم الوضع ، اذ نصت المادة الاولى منه ، « بأن الشعب العراقي هو جزء من الشعب العربي ، هدفه الوحدة العربية الشاملة . وستحاول هذه الحكومة انجاز هذا في أقرب وقت ممكن ، مبتدئة بالاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة ». كما جاء في المادة ١٩ « بأن العراقيين متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات ، بمعزل عن العرق أو الاصل أو الدين أو اللغة . إن

المواطنين (عرباً واكراداً) سيتعاونون معاً في حماية وجود الوطن . وهذا الدستور يكفل حقوقهم القومية ضمن اطار الوحدة العراقية »(٦٩). وكان توقيت هذا الدستور سيّئاً لأن الاكراد كانوا يخشون على حقوقهم في دولة عربيّة موحّدة . وقد رأوا في هذا الدستور خطوة إلى الوراء بالنسبة للمركز الذي وصلوا اليه في ظلّ قاسم ، الذي اعتبر الاكراد والعراقيين شركاء في العراق .

وبالرغم من النفور المتزايد ، فقد ظلت الحكومة على اتصال بالاكراد ، وذلك لوجود فئتين في داخلها ، كانت تؤمن احداهما بالتسوية عن طريق المفاوضات ، والاخرى تؤمن بالحل العسكري .

البرزاني والحزب الديموقراطي الكردستاني

في اوائل العام ١٩٦٤ ، لم تكن العلاقات بين البرزاني والحزب الديموقراطي الكردستاني على احسن ما يُرام . فقد أثار البرزاني سخط الحزب الديموقراطي الكردستاني عندما اصدر امراً بوقف اطلاق النار في شباط دون استشارة الحزب . وقد انتقد جلال الطالباني ، الناطق باسم البرزاني ، القبول بالهدنة مع نظام عارف . وصرّح الطالباني في مؤتمر صحافي عقدَ في ٢٩ شباط بأنه قبل بوقف اطلاق النار محتجاً ، وشدّد على بقاء قواته في حالة استنفار ومتابعة تدريبها بالرغم من وقف اطلاق النار . وأعلن ايضاً بأن القوات الكردية في هذا الوقت لا تقل عن ١٣٠,٠٠٠ كما يبلغ عدد اعضاء الحزب الديموقراطي الكردستاني ٣٠,٠٠٠ . وعندما سئل عما اذا كان الحزب الديموقراطي الكردستاني سيحلّ نفسه بعد اعلان الحكومة عن خططها لتشكيل حزب وطني واحد ، أجاب بأن الحزب الديموقراطي الكردستاني « لن يحلّ نفسه أبداً » (٧٠). وقد عكس موقفه وتعليقاته ابتعاداً مكشوفاً ومتزايداً عن البرزاني من قبل زعماء عديدين في الحزب الديموقراطي الكردستاني . فقد اعتقد هؤلاء الزعماء ، بمن فيهم ابراهيم احمد ، الامين العام ؛

والطالباني ، السفير المطلق الصلاحيات ، وعمر دبّابه رئيس اركان الحرب ، ونوري طه ، الذي لم تكن علاقاته بالبرزاني تتميز بالارتياح ابداً ، بان قبول البرزاني بوقف اطلاق النار سيجعله عرضة للتجريح ، فقد قاموا ببث اشاعات تقول بأنه لم يؤيد المسألة الكردية كما يجب . وقدموا اليه مذكرة تعارض قبوله بوقف اطلاق النار ، لانهم احسوا بان الحكومة كانت تحاول كسب الوقت فقط لكي تقوّي نفسها ولم تكن تنوي تحقيق أي من المطالب الكردية (٧١). وقد اغضب هؤلاء القادة ايضاً ان البرزاني ، لم يستشرهم ، عندما قام بتبديل كبار الضباط في القوات الكردية بآخرين يكنّون له الودّ . ونتيجة لذلك ، ظهرت في خانقين وبغداد منشورات تطعن في دوافع البرزاني واخلاصه للقضية الكردية . وقد حاول عددٌ من الزعماء الاكراد تسوية الوضع . وفي عطلة عيد الاضحى ، قاموا باحضار احمد والطالباني إلى الرانية حيث حُلّت الخلافات بينهم بطريقة وديّة ، غير ان ذلك لم يدم الا لفترة قصيرة فقط . (٧٢)

كانت آراء البرزاني حول الموضوع ، تنبع من كونه القائد الاعلى للقوات العسكرية الكردية ، وانه الرجل الافضل الذي يقرر وقف اطلاق النار . وقد قرّر ان من الضروري ذلك ، لان الكثير من المنطقة الكردية دمّر بفعل القصف ، كما اضحى الكثير من الناس لاجئين ، ودمّرت المحاصيل الضرورية لاستمرار التمرد . وابعد من ذلك ، ان معنويات الناس قد انخفضت لان عبد الناصر ، قد تخلّى عن تأييد الاكراد ، بعد الاطاحة بالبعث.(٧٣)

ويبدو من المحتمل ان قادة الحزب الديموقراطي الكردستاني ، الذين لم يكونوا يجهلون هذه الاوضاع ، قد تجاهلوها لانهم ارادوا التخلص من البرزاني وذلك باظهاره وكأنه عميل للعراق . وقاوم البرزاني افتراءاتهم باتهامهم بالتواطؤ مع منظمة المعاهدة المركزية (السنتو) ، خاصة بعد الزيارة التي قام بها الطالباني لايران (٧٤). (كان الطالباني ، الذي التحق بمجموعة احمد بعد وقف اطلاق النار ، قد زار طهران

حيث قام بعدة اتصالات هناك ، ثم عاد متنكراً إلى العراق) .

وفي هذا الوقت بالذات ، عقدت اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني اجتماعاً عاماً في « موات » ، بالقرب من السليمانية ، حيث دُعي بمؤتمر موات السادس . وفي هذا الوقت قدموا مطالب جديدة إلى الحكومة عـــن طريق صالح اليوسفي ، كما اصدروا قراراً ينتقد البرزاني .(٧٥)

وللرد على ذلك ، دعا البرزاني ، بعد مقابلة مع طاهر يحيى والفريق عارف (رئيس اركان حرب الجيش العراقي وشقيق الرئيس عارف) ، إلى اجتماع يضمّ نوابه في الحزب الديموقراطي الكردستاني ، واعضاء من المكتب السياسي ، وضباطاً من الباش ميرغا ، وزعماء القبائل . وقام هذا المؤتمر باصدار قرار باحداث مجلس اعلى للثورة الكردية ، بقيادة البرزاني . وهذا يعني وقوع الحزب الديموقراطي الكردستاني تحت سيطرة البرزاني ، ومع ذلك ، فان اعضاء اللجنة المركزية رفضوا قبول قيادة البرزاني عندما دعاهم إلى تسليم اسلحتهم والخضوع لاوامره . وقد اتّهم المؤتمر اللجنة المركزية بالعمل لصالح الاجانب ، وتفريق الموالين ، ومهاجمة البرزاني (٧٦). كان الملا مصطفى يعمل من مركز القوة حيث حظي بدعم زعماء القبائل الذين كانوا قد التزموا الحياد ، وباعتراف العراقيين الذين وعدوا بالتفاوض معه فقط كممثل للاكراد (٧٧).

أدى رفض المنشقّين الامتثال لاوامر البرزاني إلى طرد ١٤ منهم من الحزب . بينهم الطالباني ، واحمد ، وطه . وأمر البرزاني ايضاً ٢٠٠٠ من البرزانيين و ٥٠٠ من الهامارشيديين ، الذين انضموا حديثاً للبرزانيين ، بالتقدم إلى موات . في ذلك الوقت ، قام الجناح العسكري في الحزب الديموقراطي الكردستاني ، يرافقه ٦٣٠ من الباش ميرغا الذين التحقوا بهم بعبور الزاب الاصغر إلى ايران . وقد رفضوا السماح للايرانيين بأن يجردوهم من اسلحتهم ، مدّعين بانهم سيعودون إلى العراق قريباً . توجه احمد الى طهران ، بينما مكث الطالباني ودبابه مع قواتهما قرب الحدود العراقية (٧٨). وقد قامت هذه القوات بعبور الحدود ثانية ،

وزادها عُدّةً التحاق ١٥٠ من الباش ميرغا بها ، لكنها شتتت على يد البرزانيين واتباعهم .

حاول بعض الوجهاء الاكراد ، منهم الشيخ احمد من برزان ، وهاما رشيد ، مصالحة البرزاني وزعماء الحزب الديموقراطي الكردستاني . وقد وافق البرزاني على السماح للمنشقين ، باستثناء ابراهيم احمد ، على العودة والامتثال لاوامره ، كما دعا الحزب الديموقراطي الكردستاني ان يوقف نشاطه السياسي انسجاماً مع القانون العراقي الجديد القاضي بمنع الاحزاب السياسية . وهكذا فقد تقلّد البرزاني الادارة المدنية والعسكرية . وفي المقابل ، تعهّد البرزاني باستئناف القتال اذا لم يمنح العراقيون الحكم الذاتي للاكراد . (٧٩)

ثم عقد الاكراد مؤتمراً ثانياً في الرانية بعد عودة بعض اعضاء الجناح المنشقّ . وقام البرزاني في هذا المؤتمر باحداث تغييرات سياسية كاسحة وضعته في مركز القيادة . كما تألفت ثلاث مجموعات لمعالجة الشؤون الكردية : مجلس الاعيان بزعامة الشيخ لطيف حفيظ زاده ، ابن المرحوم الشيخ محمود من السليمانية ؛ مجلس الشورى بزعامة مامند عباس آغا وهو زعيم قبيلة آكو وصديقٌ مخلص للبرزاني ؛ ومجلس الثورة بقيادة البرزاني نفسه . وكانت كل مجموعة تضم ١٦ عضواً : اربعة أعضاء عن القبائل ، واربعة عن الحزب الديموقراطي الكردستاني ، واربعة عن المفكرين والاكراد الحضريين ، واربعة يختارهم البرزاني.(٨٠)

وهكذا استطاع الملا مصطفى أن يحوز على تأييد العناصر القبلية والدينية وأن يضعف العناصر الشوفينية اليسارية .

تجدد المفاوضات

بعد ان اطمأن البرزاني إلى سيطرته على ارض الوطن ، قرر اعادة المفاوضات مع الحكومة العراقية . وفي تشرين الاول ، من العام ١٩٦٤ ، ارسل مذكرة وفريقاً للمفاوضات مع الرئيس عارف ، حيث جدّد في

المذكرة مطالبه التي كان قد قدّمها من قبل إلى الحكومة البعثية . واتهم الحكومة بأنها (وإن سنّت قوانين اشتراكية وعقدت ميثاق وحدة السادس والعشرين من ايار مع الجمهورية العربية المتحدة دون استشارة الشعب أو الجمعية التشريعية) عندما « يُثار موضوع الحقوق القومية الكردية ... تؤجّله مدّعية بعدم وجود برلمان » . وطالب ايضاً بتغيير المادة ١٩ من الدستور المؤقت التي تقول « ان هذا الدستور يكفل (للاكراد) حقوقهم القومية ضمن اطار الوحدة العراقية » . وتحويلها الى الشكل التالي : « إن هذا الدستور يعترف بحقوق الشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن اطار الوحدة العراقية» (٨١) . وذهبت المذكرة إلى الاعلان عن مطالب جديدة « كعودة القبائل العربية التي استقرت في قرى كردستان إلى مواطنها الاصلية » وبتعديل المادة الاولى من الدستور على الشكل التالي « ان الشعب العربي في العراق هو جزء من الامة العربية » . بدلاً من « إن الشعب العراقي هو جزء من الأمة العربية » . (٨٢)

وفي مذكرة ثانية قدّمت في تشرين الاول ، طالب البرزاني بانسحاب القوات العراقية من ألوية ديالى ، وكركوك ، واربيل ، والسليمانية ، والموصل(٨٣). وقد قدّم البرزاني هذه المطالب المتطرفة لكي يظهر انه لم يكن يتعاون مع الحكومة . وكما يرى بعض ممثليه ، فانه لم يكن مقتنعاً باخلاص بهذه المطالب (٨٤). ومع ذلك، فمن المحتمل، انه كان يعمل طبقاً للمبدأ القائل «خذ القليل لكي تنال الكثير». في هذا الوقت (تشرين الاول ١٩٦٤، أي بعد مرور ثمانية شهور على وقف اطلاق النار) كانت الحكومة العراقية لا تزال تحاول حلّ المشكلة الكردية سلمياً . وكان المطلوب من حكومة يحيى الجديدة أن تسارع في اعادة بناء الشمال ، والسعي في اتمام الوحدة الوطنية .

وفي الحال ، خطا البرزاني خطوة أبعد واعلن عن تأسيس برلمان كردي ومجلس وزراء كردي من ١١ رجلاً ، بينهم جلال الطالباني . (كان الطالباني قد عاد من ايران ويُظنّ انه تصالح مع البرزاني ،

الذي قام بوضعه بالفعل تحت الرقابة الشديدة في دولاريجا) ٨٥ . وقد كتب دنا آدامس شميدت في (النيويورك تايمز) :

« إن الاكراد ، بقيادة الجنرال ملا مصطفى البرزاني ، قد حافظوا على حكم ذاتي بالفعل . وحين فشلوا بعد محاولة طويلة الأمل باقناع بغداد باعطائهم ما اعتبروه حقوقهم القومية ، فانهم الآن قد انتزعوا هذه الحقوق» (٨٦).

ومع ذلك ، فقد استمرت المفاوضات بين الحكومة والبرزاني حتى مطلع العام ١٩٦٥ ، بالرغم من ان الاعمال والمطالب الكردية قد أثارت المتصلبين في الحكومة . وفي الواقع ، فان كلا الجانبين ، أرادا استمرار الهدنة ، اذ انهما لم يكونا على استعداد للقتال . لكن في مطلع ربيع ١٩٦٥ ، اصبح واضحاً لدى الرئيس عارف انه اذا اراد لنظامه البقاء فان عليه ان يعمل على اعادة هيبة الحكومة في الشمال ، والاّ فعليه ان يواجه محنة مع المتصلبين من ضباط الجيش . وفي آذار جدّد البرزاني مقترحاته ، مطالباً بمنطقة جغرافية كردية ، ووزارة للشؤون الكردية ، وحلّ فرسان صلاح الدين وعندما رفضت الحكومة هذا ، استؤنف القتال ، في نيسان ، ١٩٦٥ .

وقد استخدم قسمٌ كبير من الجيش العراقي في هذه الحملة . ودار قتال عنيف وكانت اجزاء من الاراضي تتداولها الايدي من حين لحين . كان باستطاعة الاكراد القيام بمقاومة عنيفة ، لانهم اصبحوا يتلقون الآن دعماً من الشرق والغرب ، بما فيه السلاح . وبدأ الاكراد باستعمال « أحدث أساليب استعمال المدافع » ضد الحكومة ، طبقاً للمصادر الكردية في اوروبة . وقد اعتبرت تشيكوسلوفاكية مصدر هذه الاسلحة حيث اقام الاكراد فيها بعثة لهم(٨٧). ومع ذلك ، فقد كانت جميع المساعدات الخارجية تمر عبر العراق . وللمرة الاولى استمر القتال حتى شهور الشتاء .

وفي ٢٥ ايلول ١٩٦٥ ، عيّن الرئيس عارف ، عبد الرحمن البزاز رئيساً للوزراء . وكان البزاز مدنياً معتدلاً ، ومهتماً باصلاح الاوضاع

الاجتماعية والاقتصادية في العراق . وكان يدرك ان هذا لا يمكن تحقيقه ما لم يعُد السلام والاستقرار إلى الامة . وقد ساهم البزاز حين كان نائباً لرئيس الوزراء في حكومة عبد الرزاق (التي دامت شهراً واحداً فقط) في تعديل المادة ١٩ من الدستور المؤقت والتي تنصّ على الآتي :

إن المواطنين العراقيين متساوون في الحقوق العامة والواجبات دون أي تمييز على اساس من العنصر ، أو الأصل ، أو اللغة ، أو الدين ، أو أي سبب آخر . إن هذا الدستور يؤكد على الحقوق القومية للاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة قومية أخوية(٨٨) .

وكان هذا عملاً لاسترضاء الاكراد مع انه لم يمنحهم « الحكم الذاتي » الذي طالبوا به . وفي أول مؤتمر صحافي له كرئيس للوزراء ، أعلن البزاز ، « اننا نحترم القومية واللغة الكرديتين ... اننا نعترف بحقوق الاكراد لكننا نرفض التخلي عن جزء من ارض الوطن»(٨٩). كما وعد بالاعتراف بالاكراد كأمة ، وقال بأن ثمة قوانين لا تزال قيد الدرس ستعطي كل لواء قدراً من الحكم الذاتي ومجلساً تشريعياً . ووقف في طريق مساعي البزاز للصلح الفريق عبد الرحمن عارف ، ووزير الدفاع عبد العزيز العقيلي ، الذي اتخذ موقفاً متشدّداً ضد اعطاء الامتيازات للاكراد .

في اواخر شهر كانون الاول ، من العام ١٩٦٥ ، دارت معركة مهمة في منطقة بنجوين قرب الحدود الايرانية ، حيث قام الاكراد بمهاجمة القوات العراقية والاعتداء عليها في محاولة لتغطية الانقسامات بين البرزاني وجناح الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي كان يتلقى دعماً شيوعياً(٩٠) . وكان وزير الدفاع العراقي العقيلي يشير إلى هذه المعركة حين اتهم كلاً من الشرق والغرب « بمساعدة المتمردين على خلق اسرائيل اخرى في شمال وطننا كما تعاونوا في ١٩٤٨ على خلق اسرائيل ... ونأمل من جارتنا ايران أن تغلق حدودها في وجه الخارجين على القانون ، هذه الحدود التي اصبحت

المصدر الرئيسي لتمويلهم وتموينهم . واذا كنا قد اظهرنا مرونة وصبراً في الماضي فليكن معلوماً أنَّ لكلٍ من المرونة والصبر حدوداً ». (٩١)

وتعليقاً على الترحيب السوفياتي بالطالباني ، الذي كان يزور موسكو في ذلك الحين ، فانه قال « لقد احتجينا بواسطة سفيرنا هناك . ولا اظن ان العراق سيظل صامتاً ازاء أي اعمال عدوانية تمسُّ سيادته أو أي تدخُّل في شؤونه الداخلية»(٩٢)

وقال الفريق عارف ، رئيس اركان حرب الجيش العراقي ، بأن المعركة « قد برهنت على ان الحدود الايرانية لم تزل مفتوحة امام المتمردين ولم تزل المصدر الرئيسي لتمويلهم ، ومسرحاً لتجمّعهم واعدادهم للقتال ولتدريبهم ... إن الاكراد يتسلحون بأسلحة من ايران وحلف السنتو » (٩٣). وصرّح عارف انه بسبب تسلل الاكراد من ايران واليها ، اضطر الجيش إلى استعمال اسلحة خفيفة ضدهم ، إذ ان « استعمال اسلحة ثقيلة سيجعل من الحدود الايرانية هدفاً مباشراً ». وذهب عارف إلى امتداح موقف تركيه ، لوقفتها الوديّة مع العراق تجاه المتمردين الاكراد(٩٤). وفي بداية العام ١٩٦٦ احتج العراق رسمياً إلى طهران (٩٥) .

استمر القتال على نحو متقطع حتّى وفاة الرئيس عارف في حادث تحطم طائرة في ١٣ نيسان ١٩٦٦ . واصبح شقيقه ، اللواء عبد الرحمن عارف الرئيس الجديد . وقد صرّح عن اعتقاده في ان حل المشكلة الكردية يكون بمنح الاكراد حكماً ذاتياً يضمن هويتهم القومية ، وعاداتهم ، ولغتهم .(٩٦)

وفي اذاعة للمتمردين اقترح البرزاني الهدنة لكي يفسح المجال امام حكومة الرئيس الجديد لإظهار اهتمامها بمنح الحكم الذاتي(٩٧). وكان الرئيس عارف ، وهو من المتصلبين ، بحاجة إلى فترة وقف اطلاق النار لكي يعزّز سلطته . وقد اقترح البرزاني ذلك لانه كان بحاجة الى فترة من الزمن لالتقاط انفاسه ولأنه كان يعقد آمالاً كبيرة على رئيس الوزراء البزاز .

وبالاضافة إلى ذلك ، شعر البرزاني ان من الضروري منع الطالباني من التقليل من مركزه كزعيم للاكراد . وقد اتصل الطالباني بالبزاز قبل كل شيء لانه احس ان البرزاني لم يكن راغباً في عقد معاهدة سلام من شأنها عزله عن منصبه كقائد عسكري للاكراد ، وقام بترتيبات لوقف اطلاق النار . ومع ذلك ، فانه أساء فهم مركز البرزاني ، وذلك لأن البزاز عندما اعلن عن برنامج للسلام مؤلف من ١٢ بنداً في ١٢ حزيران ، بادر البرزاني إلى الموافقة . ولم يعد للطالباني أية فائدة بالنسبة للحكومة . وقد حاول اغتصاب منصب البرزاني ، وهكذا فقد ازيح مؤقتاً عن الميدان السياسي . وبقي الحزب الديموقراطي الكردستاني قوة هامة ، لكنه أخذ يخضع بشكل متزايد لسلطة البرزاني ، حين وافق بعض اولئك الذين لم ينضموا للطالباني واحمد على تناسي خلافاتهم الشخصية في سبيل الوحدة . (٩٨)

استهلت الحكومة مفاوضاتها في البداية مع احمد والطالباني ، بدلا من استهلالها مع ممثلي البرزاني . فهدد البرزانيون باستئناف القتال اذا لم يشركوهم في المفاوضات . وقد استطاع البزاز تقديم برنامج للصلح فقط بعد فشل الحملة العسكرية التي شُنت في ايار والتي أُصيبت فيها كتيبتان عراقيتان باضرار بالغة عند ممر هندارين(٩٩). وقد ازداد البزاز قوة حين قدّم اقتراحه المعتدل هذا . وكان راغباً عن اخلاص في حل المشكلة الكردية ، اذ ان نفقات الحرب كانت في الطريق لأن تشكل عبئاً على الاقتصاد ، وكان يرغب ايضاً باعادة العلاقات المتدهورة مع ايران والاتحاد السوفياتي الى طبيعتها .

وعادت المفاوضات مع البرزاني في حزيران وفي ٢٩ منه ، اذاع البزاز برنامجه المؤلف من ١٢ بنداً ، ومع انه لم يخضع لجميع المطالب الكردية ، فانه خطا خطوة واسعة نحو اللقاء معهم . وقد تعهّد بمنح الاكراد ما يلي :

١ — ستعلن الحكومة العراقية اعترافها بالقومية الكردية وبوجود المساواة التامة بين العرب والاكراد في العراق .

٢ – ستقوم الحكومة بتنفيذ هذا من خلال اطار اللامركزية ؛ وسيكون لكل لواء مقدار اكبر من الحكم الذاتي .

٣ – ستكون اللغة الكردية الى جانب اللغة العربية ، هي اللغة الرسمية في المناطق الكردية .

٤ – يمثّل الاكراد في البرلمان الجديد بممثلين حسب نسبتهم المئوية من مجموع السكان .

٥ – يمثل الاكراد بالتناسب في ادارة الدولة ، والسلك الدبلوماسي ، وقيادة الجيش .

٦ – ايفاد الطلاب الاكراد للدراسة في الخارج وتعطى لهم المنح الدراسية والهبات وستعير جامعة بغداد اهتماماً خاصاً للغة الكردية وآدابها .

٧ – يعيّن الموظفون المحليون في المناطق الكردية بواسطة الاكراد .

٨ – يسمح بالنشاط السياسي الكردي وبالصحافة السياسية والأدبية ضمن حدود القانون .

٩ – اصدار عفو عام عن المتمردين الاكراد ؛ وعودة الموظفين الاكراد إلى مراكزهم السابقة .

١٠ – عودة المتمردين الاكراد الذين كانوا سابقاً في الجيش أو البوليس إلى مراكزهم . أما بقية القوات الكردية فستُلحق بالحكومة حتى تعود إلى الحياة العادية . اعادة الفرسان إلى مراكزهم بعد حلول السلام .

١١ – تخصيص اعتمادات مالية لإعمار الشمال .

١٢ – اعادة توطين القرويين الذين تركوا منازلهم أو طردوا منها.(١٠٠)

وقد قبل الاكراد برنامج البزاز لكنهم لم يقتنعوا بقدرة الحكومة على تنفيذه .

وإذا اعترف هذا البرنامج بالقومية الكردية ، فإنه تضمن خطة لتوزيع السلطة كان الاكراد قد رفضوها عندما تقدّم بها البعث ثم تقدم بها عارف ثانية ، وكذلك ، رفضها ، قانلي ، سفير البرزاني

المتجول(١٠١)، في اواخر نيسان ، عام ١٩٦٦ . وبالرغم من ذلك ، فقد قبل البرزاني بها وبالخطة الآن لانه ادرك ان الحرب لن تؤدي الى الاستقلال ، وانها قد ارهقت شعبه ، وان البزاز كان يقوم بمسعى مخلص من أجل حل المشكلة .

سقطت حكومة البزاز دون أن تتاح لها فرصة تنفيذ مقترحاتها . وترأس مجلس الوزراء الجديد ، ضابط في الجيش يدعى ناجي طالب ، ومع انه أعلن احترامه لبرنامج سلفه ، إلا أنه لم يفعل الكثير من اجل تنفيذه . وقد شعر طالب ان البرزاني لا يمثل جميع الاكراد.(١٠٢)

وقام البرزاني بارسال مبعوث إلى بغداد للبحث في تعيين وزيرين كرديين . غير ان المبعوث عاد خائباً . وقد قيل ان رئيس الوزراء طالب قال معلقاً(١٠٣): « اننا لا نريد تحويل العراق إلى لبنان آخر » . واستمر الموقف آخذاً في التدهور والبرزاني يهدّد باستئناف القتال . لقد كان هناك أزمة ثقة . أما الرئيس عارف ، الذي لم يكن راغباً في تجدّد القتال ، فقد كان يخشى ان تؤدي سياسة رئيس الوزراء طالب إلى ما كان يخشاه بالضبط . وفي ٢٦ تشرين الاول ، قام بجولة دراماتيكية في الشمال للقاء البرزاني . وكان هذا هو اللقاء الاول بين البرزاني ورئيس عراقي . وجرت بين الزعيمين مباحثات وديّة انتهت بتعهّد عارف بتنفيذ عدة نقاط من خطة البزاز وباستئناف المفاوضات . وقد اوقف البرزاني حملته الدعائية في الراديو كما اعاد الاسلحة الثقيلة التي غنمها(١٠٤).

ساعد هذا اللقاء على تهدئة الموقف وضمان مفعول الهدنة . لكن تدابير البزاز لم تنفذ وذلك لان المتصلبين كانت لهم اليد الطولى لعهد رئيس الوزراء طالب . لقد اغضبتهم انباء اقامة البرزاني ادارة فعلية في المنطقة الجبلية من الشمال . وكان البعض في بغداد يعتقد ويشدد على ان المطالب الكردية المتضخمة والتدابير المتخذة لمصلحة الحقوق الكردية كانت « تبدو اكثر مما يستحقون بموجب عددهم في البلاد » (١٠٥). وقد تركز الاستياء على شخص البرزاني و « انتهازيته » » و « لصوصيته » و « هدفه المشبوه »(١٠٦). وكانت الفئات التي تنادي بهذه الآراء تخشى

من ان اتفاقية بين البرزاني والرئيس عارف قد تؤدي إلى تقوية هذا الاخير ، ومع ذلك ، فقد قرر الرئيس عارف ، الاّ يزيد الطين بلّة بتنفيذ الاتفاقية بكاملها . ونتيجة لذلك عاد الموقف إلى التوتر ثانية . واستمرت بعض الصدامات البسيطة بين القوات الكردية والحكومة . وقد تجاهل البرزانيون عدة نداءات لتسليم اسلحتهم ، بينما راحوا يتهمون موظفي الحكومة بتعطيل جهود عارف . واعاد طاهر يحيى في رئاسته الثانية لمجلس الوزراء ، توطين بعض القرويين الاكراد المطرودين من قراهم . متمماً بذلك البند ١٢ من خطة البزاز(١٠٧).

بعد العام ١٩٦٦ ، اتبعت الحكومة سياسة محاولة تفريق الاكراد . فقامت بتجنيد المزيد من فرسان صلاح الدين والعناصر القبلية الموالية للحكومة . ولم تكن هذه الجهود لتشكل تهديداً للبرزاني ، بقدر ما كانت تهدده مجموعة اليساريين الاكراد بقيادة جناحي الطالباني واحمد في الحزب الديموقراطي الكردستاني . وبدأت الاتّهامات من كلا الجانبين ، وكل واحد يتهم الآخر بالمساومة على القومية الكردية . وكان اغتيال شاهين الطالباني ، وهو مذيع كردي في اذاعة بغداد ومن عائلة الطالباني ، في اوائل العام ١٩٦٦ ، قد عمل على زيادة حدّة الصراع بين الطالباني والبرزاني . وكان الصراع في اساسه شخصياً .

واستمرت هدنة قلقة حتى عودة البعثيين إلى السلطة في انقلاب تموز ١٩٦٨ .

الفصل الرّابع

اتفاقيّة آذار ونتائجها

اتفاقية ١١ آذار

في ١٧ تموز ، من العام ١٩٦٨ ، قام البعثيون العراقيون بانقلاب أبيض أطاحوا فيه بحكومة الرئيس عارف . وقد قاد الانقلاب الفريق احمد حسن البكر ، الذي كان رئيساً للوزراء عام ١٩٦٣ في الحكومة البعثية والذي قاد الضباط الذين شنوا حملة عنيفة ضد الاكراد . وفي ظل الحكومة الجديدة ، اصبح البكر رئيساً وقائداً لمجلس قيادة الثورة . وبالرغم من العنف الذي تميّز به الاكراد في العام ١٩٦٣ ، فقد تعهّد الرئيس ، بعد اسبوع من الانتخاب ، بحل المسألة الكردية سلمياً ، طبقاً للنقاط ال ١٢ الواردة في برنامج البزاز(١). وبعد ذلك بفترة قصيرة ، قامت الحكومة بتنفيذ جزء من برنامج البزاز وذلك باقامة جامعة في السليمانية وكلية كردية للآداب (طبقاً للمادة ٦) . واصدرت ايضاً عفواً عاماً يسمح للفارين من الجيش والشرطة بالعودة دون اسلحتهم (طبقاً للمادتين ٩ و ١٠)(٢).

وبالرغم من هذه الاجراءات ، فقد كان الاكراد في ريب من نوايا البعثيين . اذ انهم لم ينسوا ان الحكومة البعثية تحت قيادة البكر هي التي شنت اعنف حملة عليهم . وبالاضافة إلى ذلك ، فان البرزانيين لم يطمئنوا إلى علاقات النظام الحميمة بجناحي احمد والطالباني . كان جناح الطالباني أكثر ميلاً إلى دعم موقف الحكومة من البرزانيين ، الأمر الذي أدّى إلى القتال بين الطرفين .

وقالت « النور » وهي جريدة يومية تمثل آراء مجموعتي احمد

والطالباني : « إن الزمرة الكردية الرجعية ، التي تتعامل مع الامبريالية ، تحاول تجميد تسوية عادلة مع اول حزب عربي سياسي حاكم ... لتمد يدها إلى الشعب الكردي مباشرة ، باخلاص وأمل » ٣ . وفي ٥ كانون الاول ١٩٦٨ ، أعلنت « النور » ، « بأن الحزب الحاكم يعترف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ... ويبذل كل جهد لحل المشكلة بالطريقة السلمية العادلة ، وبروح من الاخوة » (٤). وذهبت المقالة إلى اتهام الامبرياليين وعملائهم بالعمل على اثارة حرب عدوانية ضد الحركة التحررية للشعب العراقي وضد الحكومة الوطنية . واعلنوا انه « من واجب كل كردي شريف منع الحرب من الاندلاع ثانية ، واذا حصلت ، لا سمح الله ، فعليه ان يقهر المرتزقة الذين يتاجرون باسم شعبنا » . (٥)

وقد أيّد جناح الطالباني موقف الحكومة طوال أواخر الستينات فعلى سبيل المثال ، أذاع راديو بغداد ، في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٨ ، بياناً للحكومة اشارت فيه إلى عملاء الامبريالية الذين كانوا يبثون الدعاية ضد حكام العراق ، كما أكّد البيان على نوايا الحكومة في السعي لايجاد حل سلمي وعادل للمشكلة الكردية . وصرّحت « النور » بأن هذا البيان « كان وثيقة هامة في تاريخ تطور العلاقات بين قوميّي العراق الرئيسيتين العربية والكردية . كما وانه يضعهما على قدم المساواة في الحقوق والواجبات القومية ، والاحترام المتبادل ، والاخوة »(٦).

ومع ذلك ، فقد كانت ردّة فعل جناح البرزاني تجاه البيان ، اظهار انعدام الثقة المستمر :

« إن موقف السلطات اللاواقعي تجاه المشكلة الكردية واعتماد الحكومة على المأجورين والمتشردين لسحق الثورة الكردية هما سياسة مكتوب لها الفشل ... إن هذه السياسة من شأنها أن تخلق توترات أبعد وتهدّد فرص السلام والأمان في المنطقة الكردية كما ستعرّض سكان العراق بأكمله ، عرباً واكراداً على السواء ، إلى مصاعب ومصائب مرة أخرى . وسواء رضي الحكام ام لم يرضوا ، فان هذه السياسة هي

المسؤولة عن خلق الجو السلبيّ الذي يسهّل تغلغل المخططات الامبريالية في منطقة الشرق الاوسط بأجمعها» .(٧)

وقد أدّى الصراع بين مجموعتَي الطالباني والبرزاني إلى صدام بينهما في ٢٢ تشرين الاول ١٩٦٨ ، تبعه قتال اوسع . كان جناح الطالباني يؤيد موقف الحكومة ، على أمل ان يكون الفصيل الرسمي الوحيد الذي تفاوضه الدولة . وفي المقابل ، ارتأت الحكومة التعامل مع جناحي احمد والطالباني اذ انها كانت تنتهج سياسة يسارية شبيهة بتلك التي مارسها البعث . وكانت الحكومة ايضاً تأمل في بثّ الفرقة بين الاكراد . اذ حالما تبدأ المفاوضات ، تكون هي في موقع أقوى .

وفي مقابلة اجراها صحافي عراقي ونشرتها «النهار» ، أعلن البرزاني انه لا يضمر العداء للنظام ، ولكنه كان ينسحب من المشاركة الفعّالة فيه . كما ذهب إلى القول بأن الحكومة تزكّي اتفاقيتها مع الاكراد بادخالها اربعة وزراء أكراد إلى مجلس الوزراء ، وليس بينهم من يكنّ العداء للاكراد(٨). وقد اهتاج الاكراد من انصار البرزاني عندما عيّنت الحكومة في مجلس الوزراء كردياً من انصار الطالباني ، مما تسبب في استقالة وزيرين آخرين من مؤيّدي البرزاني(٩). وحاول الملا مصطفى البحث مؤقتاً عن حلفاء في مكان آخر . ففي منتصف العام ١٩٦٨ ، طالب الحكومة العراقية بتنفيذ برنامج البزاز ، وتوسيعه لكي يشمل كل القوى السياسية في البلاد ، وليس الاكراد فقط .(١٠)

وظهر سعيه لاكتساب تأييد الفئات السياسية العربية في مشروع نشره الحزب الديموقراطي الكردستاني في جريدة « خبات » . دعا فيه القوى الوطنية والديموقراطية إلى تشكيل حكومة ائتلافية تعيد « الحريات والحقوق الديموقراطية الاساسية ، وتنفّذ اتفاقية ٢٩ حزيران مع الاكراد ، وتزيد عائدات نفط العراق ، وتوزّع قسماً عادلا منها على الاكراد . اعتماداً على نسبة السكان . ودعا الحكومة الجديدة ايضاً الى ضمان تنفيذ برنامج اصلاح الاراضي واقامة افضل علاقات ممكنة مع الحكومات العربية، ودعم حركات التحرر الوطني ، ومواجهة

الامبريالية . ومساعدة الامة العربية في سعيها من أجل حقها الطبيعي في الوحدة العربية » (١١). وقد كان الاقتراح الاخير دعوة صريحة لمؤازرة القوميين العرب ومحاولة لطمأنتهم بعدم رغبة الأكراد في الانفصال عن العراق .

وطوال شهر كانون الاول من العام ١٩٦٨ وفي كانون الثاني من العام ١٩٦٩ ، بدأ الأكراد ، الذين عاودوا نشاطاتهم في الاذاعة السرية ، باذاعة انباء عن صدامات كردية مع الجيش والاكراد الموالين للحكومة (١٢). وارسل الدكتور كموران بدرخان ، مبعوث البرزاني مذكرة إلى الامم المتحدة مطالباً « بوسيط من الامم المتحدة للتدخل من أجل حل المسألة الكردية » (١٣).

ومع ذلك ، فان الحكومة ، قد كرّرت في ٧ شباط ١٩٦٩ ، رغبتها في تنفيذ برنامج البزاز والسعي لايجاد حل عادل للمسألة الكردية (١٤). وترددت انباء عن استئناف القتال وعن هجمة عراقية عنيفة في آذار . وردّ الاكراد على ذلك بضرب منشآت النفط بالقنابل في كركوك للمرة الأولى . واشار متحدث رسمي كردي بأن هذا يمكن ان يكون تحولاً في السياسة يظهر « خيبة الاكراد وخوفهم المتزايد » من نشوب حرب جديدة(١٥). وتضمن ايضاً وجوب اشراك الاكراد بعائدات النفط .

وقال ناطق رسمي كردي بأن الهجوم على شركة نفط العراق التي يمتلكها الغرب في آذار ١٩٦٩ قد فُرض على الاكراد الذين ارادوا مهاجمة العراق « في اكثر مواقعه ضعفاً » (١٦) . وفي الواقع ، لقد كان من دلائل عجز البرزاني عزمه على مهاجمة المصالح الغربية ، مخاطراً بالتهديد بالضغط على ايران ، اهم مصدر لسلاحه .

واستمر القتال مع الاكراد الذين كانوا يتلقون دعماً متزايداً من ايران ، في حين ان كلا من الحكومة والاكراد كان يدّعي الانتصارات . وفي اواخر العام ١٩٦٩ أصبح لدى الاكراد مستودعٌ للاسلحة يضم « اكثر من مئة مدفع خفيف مضادّ للطائرات ، و ٢٠ مدفع ميدان

يزن الواحد ٢٥ رطلاً ، وعدداً من المدافع المضادة للدبابات » التي اعترف الاكراد بشرائها من خارج العراق(١٧). ولما كان من غير المحتمل مرور هذه الاسلحة عبر الحقول المزروعة بالالغام أو عبر الحدود التركية ذات الامن الشديد ، فقد وجب الافتراض بانهم تلقوها من ايران . وهذا هو الاحتمال الاقرب اذ ان ايران كانت منشغلة في نزاع مع العراق حول عدة مواضيع منها : ملكية شط العرب والخليج ومسألة الدعم الايراني للاكراد العراقيين . ففي ١٧ أيار ، من العام ١٩٦٩ ، اتهم الرئيس البكر ايران باخفاء تصاميم للبلاد والمياه العراقية ، وصرح بأن هذه مع جهود عصابات البرزاني قد خططت لتحويل الجيش العراقي عن الجبهة الاسرائيلية (١٨).

وفي غضون ذلك ، كان الطرفان يحاولان كسب الحلفاء ويؤكدان على ايمانهما بحل سلمي ، مع ان القتال كان يزداد استعاراً . وفي مذكرة بعث بها البرزاني إلى « الاحزاب ، والهيئات ، والشخصيات الوطنية ، والقوات المسلحة في العراق » ، دعا فيها الحكومة إلى « تعديل سياساتها تجاه المسألة الكردية ، وتشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن جميع القوى السياسية في العراق بما فيها الحزب الحاكم ، « لدراسة مختلف وجوه القضية » . واتهم الحكومة ايضاً باتباع سياسة « تضرّ بمصالح الشعب والبلاد » ، كما دعا شعب العراق إلى شد ازر الامة وحمايتها»(١٩)

وتفاقم الوضع في العراق في حزيران على اثر اعتراف محافظ بغداد السابق مدحت الحاج سرّي ، بانه كان يعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية وان الاكراد كانوا يتلقون اسلحة منها (٢٠). ومع استبعاد صحة هذا الأمر ، فقد تمّ اعدام سرّي .

في ٢٣ ايار كرّرت الدولة رغبتها في ايجاد حل عادل . وفي الوقت نفسه كانت تشدّد من قبضتها على الاعداء الداخليين . فوجه النظام ضربة عنيفة إلى الشيوعيين ، والقوميين الموالين لناصر ، والجناح البعثي الموالي لسورية ، ومن قيل عنهم انهم من الجواسيس . وصمم الزعماء العراقيون على الاّ يدعوا زمام امر البلاد يفلت من ايديهم بسبب

افتقارهم إلى التجربة ، أو خوفاً من حدوث الانشقاق الداخلي . كما عاملوا بشدة ، الاعداء الحقيقيين أو المشبوهين .

وفي ١٧ كانون الاول ، نشرت جريدة الثورة شبه الرسمية مقالاً وقعته لجنة التحرير أوضحت فيه وجهات نظر الزعماء البعثيين حول كيفية حل المشكلة الكردية . كما اعترف المقال بالقومية الكردية وتحدث عنها كدعامة للقومية العربية في نضالها ضد الصهيونية والامبريالية.(٢١) وقد اعطى هذا للزعماء اشارة أدّت إلى المفاوضات . وفي ٢٩ كانون الاول، وردت انباء عن وفد حكومي يرغب في الاجتماع بالبرزاني(٢٢).

وفي كانون الثاني من العام ١٩٧٠ ، ارسل مبعوثون إلى المنطقة الكردية لكي يطمئنوا الاكراد بأنّ الحكومة جادّة في مساعيها لايجاد حل سلمي وانها تعمل بنية حسنة (٢٣). وجرت مباحثات رسمية في شباط . وتوترت المفاوضات لفترة من الزمن ، قاربت الوصول إلى الفشل حول مسائل كركوك ، ومستقبل الباش ميرغا ، واصرار البرزاني على توفير ضمانة خارجية لتنفيذ الاتفاق . وانقذ المحادثات ادراك البرزاني بانه سيخسر شيئاً بسيطاً ، وكذلك تدخّل صدام حسين التكريتي المتواصل (٢٤) . ترأس التكريتي ، وهو الامين العام لحزب البعث ، المفاوضات وربما كان اقوى رجل في العراق بعد الرئيس البكر .

وفي ١١ آذار ١٩٧٠ ، اذاع الرئيس البكر بياناً على الأمة اعلن فيه أن مجلس قيادة الثورة قد توصل إلى حلّ المشكلة الكردية انسجاماً مع قرار المؤتمر السابع لحزب البعث ، المنعقد في نهاية ١٩٦٨ وبداية ١٩٦٩ . وطبقاً للبكر ، فان المؤتمر قد « حدّد موقف الحزب الايديولوجي والنظري من هذه القضية القومية ورسم الطريق لحلّها » . وصدرت في نهاية ذلك المؤتمر ، قرارات لكي توضع موضع التنفيذ . وقد نصت : على ان المؤتمر قد كرّر على ان مسألة الآمال القومية الكردية في العراق هي من اولى المسائل التي تواجه الثورة العربية . وبالرغم من مرور عدة أعوام ، فانه لم يتم الوصول إلى حل صحيح . لهذا السبب وبناء على

الاجراءات التعسفية المتخذة لحل المشكلة ، فقد حلّت بالعرب والاكراد مآسٍ كثيرة . إن قوى الامبريالية والرجعية ، وعصابات العملاء والانتهازيين قد استغلت هذه المشكلة باستمرار ... لقد تآمروا على حقوق العرب والاكراد على السواء لكي ينزلوا اشدّ الاذى بالمكاسب الوطنية ، والتقدمية والديموقراطية التي احرزت خلال اعوام طويلة من النضال والتضحيات ...

وليس بسرٍّ أن تتخذ حكومة الثورة زمام المبادرة بتبنّي كل التدابير الضرورية من اجل اعادة السلام والامن إلى كل اجزاء شمال العراق (٢٥) .

وقّع البرزاني والتكريتي الاتفاقية في ١٠ آذار (٢٦)؛ واذاعها الرئيس البكر في الحادي عشر من ذلك الشهر . وطبقاً للبيان ، فان المؤتمر السابع قد اصدر قرارات تعترف بالقومية الكردية ، وبالنيروز عيداً وطنياً ، وتوزيع السلطة الحكومية ، والعمل على تطوير الثقافة الكردية ، واعلان عفو عام . وبالاضافة إلى ذلك ، فان اتفاقية آذار ١٩٧٠ قد تضمنت ما يلي :

الاعتراف بالكردية ، جنباً إلى جنب مع العربية ، كلغة رسمية في المناطق الكردية ؛ اشراك الاكراد في الحكومة دون تمييز ؛ تطوير الثقافة والتربية الكرديتين ؛ وجوب كون الموظفين الحكوميين اكراداً في المناطق الكردية أو ممن يتكلمون الكردية ؛ السماح للاكراد بتأسيس منظمات للشباب والراشدين ؛ تمديد فترة العفو إلى ١١ آذار وارجاع المتمردين إلى مناصبهم المدنية والعسكرية ؛ التطوير الاقتصادي للمنطقة الكردية ، واعطاء معاشات تقاعد وبدل للجنود من كلا الطرفين ؛ عودة الاكراد الى القرى أو التعويض المالي عليهم ؛ الاصلاح الزراعي ؛ تعديل الدستور لكي ينصّ على : «ان الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيسيتين : القومية العربية والكردية ؛ اعادة محطة الاذاعة الكردية والاسلحة الثقيلة إلى الحكومة ؛ تعيين نائب كردي للرئيس ؛ تعديل القوانين الاقليمية طبقاً للبيان ؛ انشاء منطقة كردية ذات حكومة

ذاتية (٢٧) .
كان رد البرزاني على هذه النشرة ان اصدر بياناً « يعترف فيه بالحقوق القومية العادلة للاكراد بما فيها الحكم الذاتي »(٢٨). وذهب خطوة أبعد من ذلك فدعا الأكراد الى التعاون مع الحكومة العراقية . وصرّح الدكتور محمود عثمان الذي اخذ يظهر كشخصية قيادية في الحزب الديموقراطي الكردستاني بعد البرزاني ، بالنيابة عن الشعب الكردي والبرزاني، بأن من الممكن لهم ان يظلوا مؤيدين وحلفاء للامة العربية في نضالهم المشترك وفي سبيل مصلحة القوميتين الشقيقتين (٢٩).

وقبل التحدث عن الاسباب التي أدّت بكل من الطرفين للوصول إلى تسوية ، فانه من الضروري النظر إلى نظام البعث الذي جعل الاتفاقية ممكنة خاصة وان البعثيين كانوا قد اتخذوا دوماً خطاً متصلباً ضد الحركة الكردية .

من المهم الاشارة إلى ان الحكومة القائمة تشتمل على فئتين ، تتألف احداهما من الضباط البعثيين البرغماتيين المعتدلين كاللواء عماش واللواء البكر ، وتتألف الاخرى من الجناح المدني ، بزعامة صدام حسين التكريتي . وتضم هذه المجموعة شباباً في الثلاثينات ، وهم مثقفون ، ومؤمنون بحماس بصواب قضيتهم . ويحكمون العراق على شكل مجتمع سرّي ، كما يعملون على ابقاء انفسهم متسترين في المراتب الثانوية من السلطة الحكومية الرسمية ...

وبالنسبة للمتحمسين من البعثيين المدنيين الذين تكمن لديهم السلطة الحقيقية ، فان الولاء للحزب يفوق كل الولاءات الاخرى(٣٠).

ومع ذلك ، فان الفريقين ، يصممان على الامساك بالبلاد تحت سيطرتهما وعلى البقاء موحدين . انهم يتذكرون الروح الانشقاقية المريرة التي أدّت إلى الاطاحة بهم في العام ١٩٦٣ على يد اعدائهم . ويقال بأن البعثيين يحلمون باعادة العراق إلى مركز القيادة في العالم العربي ، كما تخامرهم « رؤى لمجتمع أكثر عدلاً ، وازدهاراً ، واخيراً اكثر مجداً ... وذلك عندما تدرك بلاد الرافدين ثانية قوتها القديمة الكامنة

والعريقة كاحد اهراءات العالم وعندما تنفق الثروة النفطية الجديدة نسبياً على التنمية الاقتصادية بدلاً من الاسلحة » (٣١). ان هؤلاء القادة هم رجال لا يرحمون ولا يساومون ومعروفون « بعدالتهم الشديدة والحازمة » ، التي تنبع من رغبتهم في البقاء في السلطة.(٣٢)

اسباب الاتفاقية

لا شك في ان الاسباب الكامنة وراء القبول بالاتفاقية متنوعة ومعقّدة على الجانبين . كانت الحكومة البعثية تكتنفها الصعوبات في الداخل والخارج . كما كان هناك سوء تدبير اقتصادي لموارد البلاد وكذلك نفقات الحرب الكردية ، التي كلفت الحكومة نحواً من ٣٥ مليون دينار عراقي (٢٥٠ مليون دولار) (٣٣). ولقد ساعد الانقلاب الفاشل في شباط ١٩٦٩ ، بالاضافة إلى مؤامرات اخرى قبله ضد الحكومة العراقية ، على تكوين قناعة لدى البعثيين العراقيين بضرورة حل القضية الكردية ، وذلك لتخفيض عدد اعدائهم الداخليين (٣٤). وقد عملت الحرب ايضاً على منع العراق من لعب دور حاسم في المناطق التي كانت تتعرض فيها مصلحتها القومية للخطر .

فعلى سبيل المثال ، أُجبر العراق على القيام بدور دفاعي في صراعه مع البعث السوري ولم يستطع ان يفعل اكثر من العمل على تفادي المؤامرات ؛ كما لم يستطع القيام بأي مسعى فعّال لاعادة البعث السوري إلى حظيرة القيادة القومية للبعث .

إن الحكومة العراقية ، التي اعتبرت نفسها أحد بلدان « خط المواجهة » كسورية ، والاردن ، ومصر ، في الصراع مع اسرائيل ، قد تعرضت للانتقاد لانها لم تفِ بكلمتها ، ولانها لم تسهم بقسطها في القيادة العربية الشرقية(٣٥). وعندما واجه العراقيون ايران حول مسألة شط العرب ، اجبرتهم قعقعة السيوف الايرانية على التنازل عن حقهم . وقد شعر العراق بالاهانة دون شك لانه لم يستطع الرد على احتشاد

الجيوش الايرانية على حدوده . وفشل العراق في فك ذلك التعاون الوثيق بين ايران والعربية السعودية المحافظتين ، اللتين ارادتا ان تكونا في مركز يمكنهما من السيطرة على منطقة الخليج بعد انسحاب بريطانية في ١٩٧١ ، وبذلك يتم عزل العراق عن القيام بدور فعّال في المنطقة .

ومن ناحية أخرى ، فان ايران بحاجة إلى عائدات النفط لكي تتابع نموّها الاقتصادي ، كما كانت تأمل ان تحوّل به ميول العناصر الراديكالية ، والاحتفاظ بجيش قوي . ولم تكن تريد من العراق اليساري ان يسيطر على بعض العائدات ، وحيث ان العراق كان منهمكاً بحربه مع الاكراد فانه لم يتمكن من توفير الجيوش التي ينافس بها ايران ، وابعد من ذلك ، ان فشل العراق في اخماد التمرد الكردي قد أوحى لزعماء دول الخليج بانه كان في موقع اضعف من ايران .

وعملت الحرب الكردية ايضاً على منع العراق من القيام بدور حاسم في عدة نزاعات اخرى مع ايران ، منها الاستفادة من مياه النهر المتدفقة من نهر زغروس إلى نهر دجلة ، ومطالبة القوميين العرب باقليم خوزستان (أو عربستان كما يسميه العرب) ، والنزاعات والقيود المفروضة على الجانبين حول السماح للحجاج الايرانيين بزيارة المزارات الشيعية في النجف وكربلاء في العراق . يضاف إلى هذه المسائل ذلك الصراع الذي نشب في العام ١٩٦٩ بعد ان الغت ايران معاهدة شط العرب . وردّ العراق على هذا بمقاطعته للبضائع الايرانية ، وطرد بضعة آلاف من الايرانيين من العراق (اتهم بعضهم بالتجسس لحساب وكالة الاستخبارات المركزية) كما أيّد جهود الجنرال الايراني بختيار في مساعيه للاطاحة بنظام الشاه. (اغتيل بختيار عام ١٩٧٠ على يد عملاء ايرانيين)(٣٦)

وهناك عامل آخر عجّل في الوصول إلى اتفاقية مع الاكراد الا وهو الانقلاب الذي وقع في العراق في شباط ١٩٧٠ ، والذي اشتركت فيه ايران بدون شك . وقد انجذب النظام ايضاً باحتمال التأييد الداخلي من قبل قطاع اوسع من السكان ، اذ ان الدعم الذي كان يتمتع به كان محصوراً في الجيش والعناصر البعثية ، وحيث انه كان للاكراد

اتصالات مع القوى المناوئة للحكومة . (٣٧)

أما الأسباب الكامنة وراء الموافقة الكردية على التسوية ، فليست متنوعة ، ولكنها معقّدة . لقد ضاق الاكراد ذرعاً بالحرب . فمنذ بداية الثورة في العام ١٩٦١ ، قيل انهم قد تكبّدوا ٦٠,٠٠٠ اصابة ؛ كما دمّرت ٣٠٠٠ قرية من قراهم(٣٨). وفي شباط ١٩٧٠ كانت هناك ١٣,٠٠٠ عائلة كردية تتلقى العون من مجلس قيادة الثورة الكردي وذلك لانهم فقدوا ارباب بيوتهم في قتال الستينات . كما كانت العناصر اليسارية الشابة وخاصة في الجناح الموالي للبرزاني في الحزب الديموقراطي الكردستاني ، ترغب في الوصول إلى اتفاقية مع البعثيين (٣٩)، وذلك لأن ايديولوجيتهم كانت قريبة من تلك التي للبعثيين حول القضايا الاجتماعية ، وكذلك لشعورهم بأن هذا هو الطريق الذي يستطيعون به انتزاع السيطرة على الحركة الكردية من قبضة الزعماء القدامى .

هذه العناصر ، وكذلك البرزاني ، كانت مستاءة من العلاقات الحميمة بين الحكومة وجناح الطالباني . وكان البرزاني يعي ايضاً أن الدعم الايراني له لا يرتكز على محبة ايران للاكراد ؛ بل بالاحرى كان يعتمد على منافستها للعراق . وعلاوة على ذلك ، فقد بدأ يقتنع بعدم جدوى الحلم بكردستان موحدة ، تلك التي كانت تدعو لها العناصر اليمينية ، مثل حزب « كاجيك » الصغير ، وحزب كومالا كرد(٤٠). وبالاضافة إلى ذلك ، فان اكراد العراق كانوا هم المجموعة الوحيدة التي اعترفت بها حكومتها كشعب منفصل له حقوقه ، في حين ان حكومات البلدان الاخرى التي يقطنها الاكراد (باستثناء الاتحاد السوفياتي) قد مارست عليهم سياسة الاحتواء والكبت (٤١) .

وقد قدّمت الاتفاقية للبرزاني ايضاً وسيلة شريفة لتسوية النزاع ، وذلك انها منحت الاكراد حكماً ذاتياً واسعاً ضمن الجمهورية العراقية ، وهو في الاساس الهدف الذي قاتلوا من اجله طيلة عقد من الزمن . واخيراً ، فان من المحتمل ان يكون البرزاني قد رغب في توقيع اتفاقية وهو في قيد الحياة (اذ كان قد بلغ الحادية والسبعين من العمر) .

وبالرغم من استمرار الغموض والشكوك ، فان الاتفاقية تنفّذ با لتدريج ، ويعمل الجانبان كما لو ان التسوية يجب ان تنحصر هنا . ومع ذلك ، فيجب الاعتراف بأن من الممكن للبرزاني ان يكون منتظراً ليرى ما يمكن ان يحصل عليه قبل ان يحلّ الباش ميرغا ، أو ينهي اتصالاته مع الايرانيين .

كانت اتفاقية آذار مفاجأة للعالم الخارجي اذ ان قلة من الناس كانت تتوقع انتهاء الصراع الطويل بين الاكراد والحكومة المركزية في بغداد ، اذ انّ عدة محاولات سابقة للوصول إلى اتفاقية كانت قد باءت بالفشل . وكان يعتقد بأن « كون الاكراد يتلقون دعماً فعلياً من ايران واسرائيل » (لنستعمل كلمات احد الموظفين الرسميين في الدولة الذي رفض ذكر اسمه) فانهم لن يصلوا إلى اتفاق مع الحكومة . إن البعثيين ، بقيادة البكر وعماش الذي انتهج سياسة عنيفة ضد الاكراد في ١٩٦٣ ، قد اتخذوا موقفاً ثابتاً ؛ وبدا انهم لن يذعنوا ابداً للمطالب الكردية . لكن الواقعية والمصلحة الذاتية لكلا الطرفين ، اكثر من حب طرفٍ لآخر ، ألحّت بضرورة الوصول إلى اتفاق .

تنفيذ الاتفاقية

وفي خلال شهر من الاتفاقية تألّفت لجنة عليا من تسعة أعضاء بينهم خمسة من العرب واربعة من الاكراد ، اوكل اليها مهمة تنفيذ الاتفاقية .ووزعت وزارة الاعلام العراقية في العام ١٩٧٠ كتيباً بعنوان « ثورة تموز في عامين » حيث ورد فيه بعض المنجزات التي قامت بها الحكومة البعثية تجاه الاكراد .

كان اول عمل قامت به الحكومة بعد توقيع الاتفاقية هو تعديل الوزارة ، وتعيين خمسة وزراء اكراد يمثلون الاكراد ، وفي ٢٣ نيسان أعلنت الحكومة عن تعيين عدد من الاكراد في وزارة الخارجية ، بينهم اثنان برتبة سفير ؛ وفي ٢٥ نيسان عيّن مجلس قيادة الثورة مديراً

كردياً عاماً لمديرية الثقافة والإعلام التي انشئت حديثاً .

في نهاية نيسان ، أعلنت وزارة التربية عن تنفيذ نص البيان القاضي باستعمال الكردية كلغة للتعليم في المدارس الكردية ، وادخال التاريخ الكردي في المدارس العراقية ، وتدريس اللغة الكردية ، والقواعد الكردية والادب الكردي كمواد اساسية في المدارس المتوسطة في الشمال . واعيد اصدار جريدة « التآخي » (التي تمثل الحزب الديموقراطي الكردستاني) في الاول من ايار وكذلك جريدة هوكاري الاسبوعية ومجلة « البيان » .

وقد ساعد على عودة الحياة الطبيعية إلى الشمال استئناف الخدمات الصحية ، والحكومية ، والاجتماعية ، حيث استعاد الناس نشاطهم التجاري وبوشر بنشاط واسع النطاق في تجديد واعادة بناء الشمال ، ولا سيما مدن المصايف ؛ وساهم في هذا العمل الجيش ، والباش ميرغا ، والمزارعون العرب والاكراد ، والطلاب ، واعضاء حزب البعث والحزب الديموقراطي الكردستاني . واعلنت الحكومة الثورية ايضاً عن اعترافها بالحقوق القومية للأقلية التركمانية بانشائها مديرية للدراسات التركمانية ، والسماح باصدار جريدة اسبوعية ومجلة شهرية باللغة التركمانية (٤٢) .

وأمرت الحكومة أيضاً باغلاق جريدة « النور»(٤٣) التي تمثل جناحي احمد – الطالباني داخل الحزب الديموقراطي الكردستاني . وهو الذي يعارض البرزاني . وكان هذا التصرف جزءاً من الاتفاقية بين الحكومة والبرزاني . وزعم احمد انه غادر العراق للعلاج الطبي ، بينما قيل ان الطالباني كان قيد الاقامة الجبرية في بيته (٤٤). وقد أبعد الاثنان بسبب وضعهما المحرج اذ اتهمهما الاكراد من انصار البرزاني بالخيانة ، في حين انهما لم يعودا مفيدين للحكومة . ومن الممكن ان تكون هذه الفئة قد حجبت نفسها على أمل ان ترى الاتفاقية تُفسخ والقتال يتجدد ، أو انها كانت تعمل من أجل هذين الهدفين .

في ٧ كانون الاول ، ١٩٧٠ ، نصب كمين لسيارة تابعة لادريس

بن البرزاني في بغداد . وكان قد ترك المدينة على غير توقع ، ومع ذلك ، فقد أصيب بجراح صديق كردي كان يقود السيارة . وصرّح بعض الزعماء الاكراد بأن المرتزقة من الأكراد هم الذين قاموا بهذا العمل بالتآمر مع موظفين عرب لا يريدون السلام ، بينما قال آخرون بانها مسألة ثانوية (٤٥).

في ٢٢ كانون الاول ، أعلن البرزاني في مقابلة مع وكالة رويتر للانباء بأن تلك المحاولة لن « توقف الاكراد عن تنفيذ اتفاقية ١١ آذار التي أنهت الحرب الأهلية التي استمرت عشر سنوات » (٤٦). الا انه أبدى اهتماماً كبيراً حول مضاعفات ذلك الهجوم الذي اعتبره صفعة للشعب العراقي بأجمعه . وقد صرّح هو والدكتور محمود عثمان المتحدث الرسمي باسم الحزب الديموقراطي الكردستاني ، بأنهما يشكان في كون المتآمرين من اتباع الطالباني (٤٧).

في تموز من العام ١٩٧٠ ، عقد الحزب الديموقراطي الكردستاني مؤتمراً في كاللالا ، المقر الصيفي للبرزاني . وقد هرع الاكراد من مختلف البلدان إلى هذه البلدة العراقية القريبة من الحدود التركية وذلك للاحتفاء بالاتفاقية مع الحكومة العراقية (٤٨). وكان يتوقع من مؤتمر « كاللالا » ان ينتخب البرزاني كأول كردي نائباً عن رئيس العراق . الا انه أخفق في ذلك . وتكلمت بعض الروايات عن وقوع خلاف بين الاكراد حول مرشح لنيابة الرئاسة وذلك بعد ان قيل ان البرزاني تنازل عنها ، إلا ان مصادر مطلعة نفت هذا وقالت انه بعد قرار الحكومة بتعيين اكثر من نائب واحد للرئيس ، عزم الاكراد على الا يختاروا نائباً للرئيس لاظهار امتعاضهم من هذا العمل(٤٩). وصرّح محمود عثمان بأن هذا ليس امراً مهمّاً حيث ان للاكراد خمسة وزراء يمثلونهم في مجلس الوزراء(٥٠). وحضر المؤتمر ممثلون عن منظمات كردية مختلفة من سورية وايران ، كما حضره ايضاً ممثلون عن مختلف الاحزاب العراقية ، والعربية والشيوعية .

وفي جلسة سرية للحزب الديموقراطي الكردستاني دامت خمس

ساعات ، انتخب المؤتمر بالاجماع البرزاني رئيساً . وبعد انتخابه دعا البرزاني الى زيادة التعاون مع الحكومة باسم الشعب العراقي كله . ودعا ايضاً إلى العدالة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي والاقتصادي الجذريين ؛ كما أدان « العناصر المخربة التي تحاول بذر الشقاق بين ابناء الوطن الواحد بهدف تمزيق المنجزات القومية » (٥١). وقد انتهى المؤتمر بالتأكيد على الصداقة العربية — الكردية وتأييد الاكراد للحكومة .

في ١٦ تموز ، ١٩٧٠ ، اتخذت الحكومة خطوة اخرى في سبيل تنفيذ كامل لاتفاقية آذار ، وذلك عندما أعلن الرئيس البكر عن اصدار قانون مؤقت . فبينما كانت الحكومة تعلن عن التزامها بتحقيق دولة عربية موحدة ، كانت تؤكّد على وعودها للاكراد . وتنص المادة ٥ من الدستور على ان (أ) العراق جزء من الأمة العربية . (ب) يتألف الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين ، العربية والكردية . ويؤكّد هذا الدستور على الحقوق القومية للشعب الكردي ، وعلى حقوق جميع الاقليات ضمن الوحدة العراقية . أما المادة ٧ فتنص على أن (أ) العربية هي اللغة الرسمية . (ب) تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية جنباً إلى جنب مع العربية في المنطقة الكردية . كما تنص المادة ٨ على « تقسيم العراق إلى وحدات ادارية تنظم على أساس من الادارة اللامركزية »(٥٢) .

وبينما تستمر الصعوبات في تنفيذ بعض شروط الاتفاق ، فان النصوص الأخرى (التي اعتبرت متعارضة والتي كان الاعلان غامضاً بصددها) هي في طريقها إلى الحلّ . فمن بينها الطريقة التي سيشارك بها الأكراد في السلطة التشريعية . وحتى عهد قريب كانت هذه احدى المسائل التي تلقي شكاً حول قابلية الاتفاقية للحياة ، الا اذا صدّقنا ما يقال من أن هناك بروتوكولاً سرياً بين الاحزاب . ومع ذلك ، ففي ٢٧ كانون الاول ، قالت « الثورة » بأن حزب البعث الحاكم والحزب الديموقراطي الكردستاني سيمثلان في المجلس الوطني القادم طبقاً للقانون الصادر في ٢٣ كانون الاول (٥٣).

ويشترط هذا القانون قيام مجلس وطني يكون بمثابة جسم تشريعي، وسيتألف من مئة عضو. وهؤلاء الأعضاء، كما قالت «الثورة» سيضمون ممثلين عن الفلاحين والعمال العرب والاكراد وذلك بالنسبة لعددهم من مجموع سكان العراق، وكذلك ممثلين عن المنظمات الشعبية العربية والكردية، والشخصيات الوطنية والتقدمية (٥٤). وأعلنت «التآخي» الناطقة باسم الحزب الديموقراطي الكردستاني، بأن هذا المجلس هو جسم مؤقت يمهّد الطريق لانتخابات حرّة وقيام مجلس تأسيسي لوضع دستور دائم(٥٥).

وهناك مسألة أخرى يمكن ان تثير الانقسام وهي مستقبل الباش ميرغا، الذين بلـــغ عددهم ما يقارب ال ٢٥,٠٠٠ في وقت من الاوقات(٥٦) وقد وعدت الحكومة بضم ٦٠٠٠ من الباش ميرغا إلى قواتها المسلحة كحرّاس للحدود. ومع وقوع بعض التأخير، فقد قبل منهم لحد الآن ١٠٠٠ شخص، وقال البرزاني بأن قواتهم الباقية، التي ستستمر في حمل السلاح، سيدفع لها من منحة شهرية تبلغ ٩٠,٠٠٠ دينار عراقي(٥٧).

وبينما أظهر الاكراد عدم الرضى حول المبالغ المالية التي انفقتها الدولة على تطوير الشمال، فقد اظهروا ايضاً تفهماً لموقف الحكومة. فقد صرّح الدكتور محمود عثمان «بأن المبلغ الذي أُنفق على المنطقة غير كاف، الا ان هذا ينطبق على بقية المناطق الاخرى في البلاد حيث ان الحكومة تفتقر إلى الاعتمادات المالية، وذلك عائد الى الأوضاع الاقتصادية الرثّة. وقد وعدت الحكومة باصلاح الوضع في السنـــة القادمة» (٥٨).

مناطق الصراع المحتمل

إن الوصول إلى حلّ أو شبه حل لبعض هذه المشاكل لا يعني أن جميع المشاكل قد حُلّت. فهناك مسألتان رئيسيتان بقيتا بدون حلّ

وربما عملتا على تمزيق الاتفاقية . هاتان المسألتان تتعلقان بالسكان والاقتصاد .

أما الأولى فهي الصراع حول كركوك الغنية بالنفط ، والتي يدّعي الاكراد بأنها مدينة كردية ، اذ ان الاتفاقية تنص على انه حيثما توجد أغلبية كردية فان المنطقة يجب ان تخضع للسيطرة الكردية . ومع ذلك ، فان بعض المصادر ، تقول بأن المدينة تنقسم بالتساوي من حيث العدد بين العرب والاكراد ، والتركمان(٥٩). وقد أعلن الدكتور بدرخان ، ممثل مجلس قيادة الثورة في اوروبة ، في مقابلة معه بأن الحكومة قد طلبت من التركمان ان يتسجّلوا إما اكراداً أو عرباً وذلك خلال عملية احصاء السكان . وبما ان التركمان لا يكنّون اية محبة للاكراد فان نتيجة هذا الأمر واضحة (٦٠). وهكذا يصبح الاكراد بعدئذٍ اقليّة وتخضع المدينة للسيطرة العربية .

وفي الواقع ، فان مشكلة كركوك مرتبطة بمشكلة أكبر وهي مشكلة السكان . وقد كان مقرراً اجراء احصاء للسكان في نهاية شهر تشرين الاول الا أنه أُجّل إلى ربيع ١٩٧١ . ويعتبر هذا الاحصاء احدى النقاط المهمة التي يجب ان تُحسم ، ويجري هذا بمساعدة خبراء الامم المتحدة . وقد أعلن الدكتور عثمان بأنّ هناك سببين لهذا التأخير : الصعوبة التقنية في اجراء احصاء للسكان في بلد كالعراق حيث هناك نسبة كبيرة من السكان البدو ، واحتمال وجود عوامل سياسية ثانوية سوف تُحلّ بمرور الزمن (٦١) .

إن الاختلافات بين الحكومة والاكراد حول هذه المسألة تنبع من وجود عدد كبير من الاكراد الايرانيين في العراق الذين عاشوا هناك منذ عدة سنوات ولكنهم ليسوا مواطنين عراقيين ، وحول مواطنية العديد من الاكراد الذين انتقلوا إلى العراق من المناطق الكردية في ايران ، وسورية ، وتركيه منذ انتهاء القتال(٦٢). إن الاكراد يدّعون بأن هؤلاء هم أكراد عراقيون عائدون إلى وطنهم بينما تشك الحكومة في ان الاكراد يحاولون تضخيم اعدادهم ، وخاصة في مناطق مثل

كركوك . ويدّعي الاكراد بأنّ هناك مليوني كردي من أصل تسعة ملايين عراقي ، بينما تقول الحكومة بأنهم يزيدون على المليون بقليل . والحقيقة ان عددهم ربما تراوح بين الاثنين . ومع ذلك فان هناك ما يبشّر بالخير (لأن النفط هو سبب الصراع حول كركوك) بناء على ما قاله الدكتور محمود من أنّ الإحصاء لو أسفر عن جعل كركوك تحت الادارة الكردية ، فان الاكراد لا يتوقعون ان تدفع لهم حصتهم مباشرة من عائدات النفط (٦٣) .

وقد وردت انباء عن تبرّم الاكراد من أسراع الحكومة في إعمار المناطق الكردية (٦٤). فقد أعلن الدكتور عثمان انه بالرغم من فراغ خزينة الدولة ، فان إعادة الاعمار قد بدأت ببناء أو اعادة بناء ٢٧٠٠ منزل في المناطق المتحضرة ؛ كما اعيد بناء المدارس والمستشفيات ايضاً(٦٥). وطبقاً لما قاله الاتروشي محافظ اربيل(٦٦) ، فانه قد اعيد بناء خمسين قرية من أصل مئة كانت قد دمّرت تماماً خلال القتال في منطقة اربيل٦٦.

ولكن بالرغم من المصاعب والصراعات التي تلوّح في الافق ، فان الزعماء العرب والاكراد ينوون الحفاظ على اتفاق السلام الذي أنهى الحرب(٦٧). وفي مقابلة مع وليم توهي في « لوس انجلوس تايمز » عبّر البرزاني عن تفاؤله بقوله :

« نحن متفائلون في هذا الوقت . فبعد عشر سنوات من القتال منحتنا الحكومة العراقية الحكم الذاتي في آذار الماضي ، ويبدو لي الآن انهم ينفّذون الاتفاقية . ونحن ، ايضاً ، نحاول ان نتعاون مع الحكومة . إن الجانبين بحاجة إلى السلام والأمان بعد القتال . انني لا أشعر انّ هناك أماناً تاماً لحد الآن ، ولكن ربما سيكون ذلك في يوم ما » (٦٨).

وقد وصف صدّام حسين التكريتي ، القائد البعثي ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، التسوية بأنها « تسوية كاملة وحقيقية ، وثابتة ، وسياسية ، ودستورية ، تؤكّد الاخوّة الدائمة بين العرب والاكراد»(٦٩). وهذا هو ما نتمناه بالتأكيد ؛ ومع ذلك ، فلربما برهنت انها غير عملية ، أو بقيت دون تنفيذ ، كما حدث في الاتفاقيات السابقة .

تأثيرها على العالم العربي

كان للاتفاقية وقع على المنطقة بالرغم من أن ما تشتمل عليه لا يزال إلى الآن رهن التحقيق ؛ ومع ذلك ، فان تسوية النزاع قد تركت آثارها على بعض بلدان المنطقة . وقد وجّهت اتهامات بأن اسرائيل تساعد الاكراد ؛ ومع ذلك ، فان البرزاني قد رفض هذه التهمة عدة مرات وأعلن معارضته للصهيونية(٧٠). وليس من شك في ان اسرائيل كانت تفضّل استمرار الحرب وتحويل القوات العراقية عن استخدامها المحتمل ضدها . الا انه لا يوجد أي برهان صريح على المساعدة الاسرائيلية للاكراد .

ومن المؤكد ان نتيجة الاتفاقية كانت ازدياد الجهود الكردية والعراقية ضد اسرائيل ، كما شهدت بذلك عدة منظمات فلسطينية . فعلى سبيل المثال ، فان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر كاللا المنعقد في تموز ١٩٧٠ قد حيّا نضال الشعب الكردي ورحّب بالاتفاقية التي أنهت القتال . وعبّر عن أمله في أن تؤدي هذه إلى عمل أوسع ضد « العدو المشترك ، اسرائيل » (٧١) .

وقد اعتبرت نشرة « الشرارة » التي تصدرها الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين ذات الاتجاه الماركسي بأن اتفاقية آذار هي « انتصار للجماهير العربية والكردية في آن واحد ، اذ ان الاعمال القمعية في الماضي قد مثّلت عقلية شوفينية رجعية ومصالح تتناقض مع مصالح الجماهير العربية الكادحة في العراق ... (انها ستعمل) على خلق عراق تتمتع فيه الجماهير بكافة الحريات الديموقراطية وحيث تجنّد كل الطاقات البشرية والمادية في العراق من أجل القتال ضد الاعداء الامبرياليين والصهيونيين » (٧٢). وقد قيل ان الف كردي عراقي قد ذهبوا إلى الأردن للالتحاق بالجيش العراقي الذي يواجه اسرائيل(٧٣).

وهناك بلد آخر ظهر ذات أهمية في هذا الصراع وهو ايران ، التي تواجه الآن عراقاً لا تتجه قواته لقتال الاكراد ، عراقاً يتحدّى

ايران في الخليج . ويهدّد النظام القائم وذلك باثارة المتململين من أكراده وعربه . إن ايران تأمل ، إن لم تكن تعمل على إفشال اتفاقية آذار ، وأغلب الظن انها تحاول ابقاء خطوط مواصلاتها مفتوحة مع الاكراد .

تختلف الاسباب الكامنة وراء دعم ايران للاكراد . فقد كانت الحكومة تأمل في تحويل انظار العراق وقواته ، كما ذكرنا آنفاً ؛ وبالاضافة إلى ذلك ، فان كون الاكراد يرتبطون عِرقياً بالايرانيين ، فانها كانت تأمل بامكانية استخدامهم لتوسيع اراضي ايران . فقد أعلن الجنرال بختيار في العام ١٩٥٨ وهو الذي تعاون مع العراق في العام ١٩٦٩ على اثارة الاضطراب في ايران ، بأن الاكراد الذين هم خارج ايـران يعتبرون ايرانيين وان ايران تميل إلى الموافقة في ما لو رغب أكراد سورية والعراق في الاتحاد مع ايران (٧٤).

كانت ايران قد اتخذت موقفاً معادياً للاكراد في ظل الحكومة الملكيّة الهاشمية ، إلا ان هذا انقلب إلى دعم بعد استيلاء قاسم على الحكم ، اذ هاجم قاسم الحكومة الايرانية علانية ، بينما حرّض المهداوي سكان عربستان والاكراد الايرانيين على الثورة(٧٥). وفي ظل الحكومة البعثية تحولت سياستهم إلى الحياد ثانية . وكان الايرانيون يقدمون من حين لآخر المساعدة للحكومة البعثية على شكل ضباط اتصال يبلّغون عن حركات التمرّد(٧٦). وتعزى هذه السياسة إلى الموقف المعادي الذي اتخذه البعثيون من الشيوعيين . إلا ان السياسة ما لبثت ان تغيّرت ثانية إلى دعم كامل للاكراد ، وذلك بعد الاطاحة بالحكومة البعثية .

ومن جهة اخرى ، فقد قامت تركيه بدور مغاير ، حين التزمت هي ايضاً بموقف مناوىء للاكراد بالنسبة للعراق في ظل الحكومة الملكية ، وتحولت إلى سياسة عدم الانحياز في ظل قاسم ، بالرغم من انها كانت تغضّ الطرف عن الدعم الذي كان يقدمه أكرادها إلى المتمردين (٧٧). ثم تغيّرت هذه السياسة بعد استيلاء البعثيين على الحكم ، حيث اتخذت تركيه موقفاً صارماً تجاه أكرادها الذين يؤيدون البرزاني ، وذلك باغلاق حدودها وزرع الطرق بالالغام . ومنذ مدة قريبة ، بحث حزب الشعب

الجمهوري التركي مذكرة أعدّها زعماؤه ، تعالج القومية الكردية التي عادت إلى الظهور ثانية في شرق تركيه ، وذلك نتيجة للاتفاقية العراقية بدون شك . كما اتهمت المذكرة البرزاني بأنه تلقى معونة من الاتحاد السوفياتي ، وايران ، واسرائيل ، وان الاسلحة الاسرائيلية كانت تتدفق عبر ايران . واصدرت تركيه قوانين بشأن تملّك الاسلحة النارية كما قامت بحملة تفتيش واسعة بحثاً عن مخابىء الاسلحة السريّة في المنطقة الكردية من شرق تركيه (٧٨).

وقد اتخذت الحكومة السورية موقفاً ثابتاً ضد الاكراد . ففي مؤتمر الحزب الديموقراطي الكردستاني في (كاللا) ، قدّم اعضاء من الرابطة الكردية الاوروبية مذكرة ، زعم ان وزيراً سورياً سابقاً للداخلية كان قد أعدّها ، ينصح الحكومة فيها بكبح جماح القومية الكردية وبنقل الاكراد من منطقتهم في الشمال الشرقي من سورية وتوزيعهم في انحاء البلاد(٧٩) .

وفي اليوم نفسه الذي اذيعت فيه اتفاقية آذار ، أعلنت الحكومة البعثية السورية عن محاكمة ١١ عضواً من الحزب الديموقراطي الكردستاني السوري ، بتهمة بثّ دعاية مخرّبة واثارة نزاع عنصري (٨٠).

ويحوم الشك حول ما اذا كانت حكومة الأسد ستتبع سياسة مغايرة تجاه الاكراد .

أما الجمهورية العربية المتحدة ، التي رحّبت بالاتفاقية ، فقد كانت دائماً ترى ان من المطلوب الوصول إلى اتفاق كردي – عراقي ، وان على العراق أن يمنح المطالب الكردية قليلاً من الانفصال . وقد اختلفت درجة التأييد حسب متانة العلاقات بين الحكومات العراقية المختلفة والرئيس عبد الناصر . في حين اتخذت الجزائر وسائر الدول العربية موقفاً مماثلاً .

أما الأحزاب الشيوعية في هذه البلدان فقد أيّدت الاتفاقية ، وكان الشيوعيون العراقيون قد دعوا إلى الحكم الذاتي منذ أوائل العام ١٩٦٨(٨١).كما أيّد الاتحاد السوفياتي الاتفاقية ، وربما كان في الواقع

قد مارس ضغطاً على الطرفين للجلوس إلى مائدة المفاوضات . ومنذ مدة وجيزة ، أعلنت « التآخي » جريدة الحزب الديموقراطي الكردستاني ، عن وصول سفن سوفياتية إلى ميناء البصرة ، تحمل شحنة من مواد الاعانة من الصليب الاحمر السوفياتي . ولم يكشف النقاب عن طبيعة الشحنة وحجمها ؛ كما ذكر أن شحنات اخرى عديدة قد تمّ تسليمها . وعبّرت الجريدة عن شكرها « للمساعدة المخلصة » التي قدّمها الاتحاد السوفياتي ، « ولدعمه العادل للحقوق القومية الكردية المشروعة ، وللنضال العادل للشعب العراقي ضد الصهيونية والامبريالية » (٨٢).

وكانت ردّات الفعل الامريكية والغربية مشجّعة في معظمها بوجه عام . فبينما كان الاكراد يتلقون تغطية اعلامية وديّة ، فان حكومة الولايات المتحدة لم تتخذ موقفاً علنياً في تأييد الاكراد ، بالرغم من الاتهامات السابقة القائلة بتدخّل وكالة الاستخبارات المركزية . ومع ذلك ، فالجدير بالذكر ، أن حكومة الولايات المتحدة قد بعثت برسالة إلى البرزاني بعد اتفاق وقف اطلاق النار في شباط ١٩٦٣ ، تقول فيها بأنها ستمدّ يد العون للحكومة الذاتية اذا كانت هذه نتيجة مفاوضات مع الحكومة العراقية (٨٣). وربما كانت هذه الرسالة نتيجة لرغبات البرزاني في المساعدة . وقد أظهر حديثاً ، رغبة اخرى في طلب مساعدة امريكية دون موافقة علنية من جانب الحكومة الامريكية (٨٤).

أما في ما يتعلق ببريطانية ، فانها ، من ناحية ، كحكومة الولايات المتحدة ، ترحب بقيام استقرار يعم العراق ويؤمّن تدفقاً ثابتاً للنفط ، حتى ولو كان النظام مخالفاً لرغبتها ؛ ومن ناحية اخرى فانها قلقة من ناحية الضغط المتعاظم والذي يُمارس الآن على حلفائها في المنطقة . ففي حال قيام تمرّد كردي في ايران أو تركيه ، فان حلفاء امريكا وبريطانية في السنتو ، سيكونون ايضاً وبدون شك خارج رضى القوتين الغربيتين . ومع ذلك ، فقد لاقت الاتفاقية ترحيباً عالمياً بوجه عام .

الفصل الخامس

نتائج وتوقعات حول الاتفاقية

نتائج وتوقعات حول الاتفاقية

لم يَعُد العراق الآن منشغلاً بحرب مرهقة مع المتمردين الاكراد ، ولذلك فإن الحكومة سيتاح لها ان تحقق اهدافها في الداخل والخارج . ففي الداخل . قوّت اتفاقية ١١ آذار النظام ، على الأقل في المدى القصير . وقد أثارت بدون شك سخط بعض القوميين العرب داخل الجيش ، الذين يظنون بأن الحكومة قد قامت بتنازلات أكثر مما يجب . ومن بين اولئك الذين قيل عنهم انهم عارضوا الاتفاقية كان اللواء صالح مهدي عماش ، وزير الداخلية (١). وبالرغم مما اشيع عن الاختلاف ، فانه لا يزال في منصبه . ولم يعلن عن أية معارضة للاتفاقية من داخل حزب البعث ؛ كما ان ميلهم للوحدة لم يزل قوياً .

وسيحظى البعثيون ، إن لم يكن بدعم الاكراد ، فعلى الأقل بغيابهم عن المعارضة . وان مساعي النظام لتهدئة الاقليات الاخرى ، كما رأينا في اتفاقية آذار ، ستكون لها نتائج حسنة .

ومن بين هذه الاقليات الاخرى ، هنـــاك اثنتان : الاشوريون والتركمان . فالتركمان ، كما ورد سابقاً ، قد منحوا حق التعليم والنشر بلغتهم الخاصة . كما ان الاقلية الاشورية الكلدانية قد أقلعت عن احلامها بدولة منفصلة منذ محاولاتها الفاشلة للثورة في الثلاثينات . وقد استرضت الحكومة الاشوريين بتسمية الموصل باسمها الاشوري القديم ، نينوى . وقد قيل بأن اولئك الاشوريين الذين يعيشون في الشمال قد اشتركوا في القتال مع الاكراد وكان لهم ممثـــل في مؤتمر الحزب الديموقراطي

الكردستاني والمجلس الكردي (٢). ولكن في أي من الحالين ، ليس لهذه المجموعات ، ولا للأقليات الدينية أو الاثنية الاخرى كاليزيديين والمنديين ، والأرمن ، واليهود ، العدد الكافي لكي يشكّلوا تهديداً للحكومة .

وهناك تجمعات اخرى عديدة ، تشمل الشيعة ، واكراد الطالباني ، والضباط القوميين العرب الذين عارضوا الاتفاقية ، قد تؤثر على نتيجة الاتفاقية . وسنتحدث عن كلٍ من هؤلاء على حدة .

ويمكن للحكومة أن تواجه تهديداً مهمّاً من قبل الطائفة الشيعية الاسلامية. اذ ربما يشكّل الشيعة ٦٠ في المئة من العراقيين(٣).ومن المحتمل ان يكونوا قد امتعضوا من هذا التحالف بين الاكراد السُّنة والزعماء العراقيين السُّنة الذين احتكروا الحكومة منذ الاطاحة بالملكية . ومن ناحية اخرى ، فان الحركات القومية العربية العلمانية كالبعث لم تفشل في استقطاب الشيعة . وهذه الاحزاب تشدّد على الولاء للحزب اكثر من الولاء للعائلة ، أو الدين ، أو المنطقة . وعلى العموم ، فانه لم يظهر إلى الآن أي مؤشر يبيّن كيفية نظرة الشيعة للاتفاقية . فعلى ما يبدو ، فانهم ، كالسنّة ، قد سرّهم انهاء القتال وان اموالاً اكثر ستنفق على الاحتياجات الداخلية .

أما جناح الطالباني في الحزب الديموقراطي الكردستاني فلم يكن مغتبطاً جداً باتفاقية آذار ، اذ انها كانت نتيجة مداولات بين الحكومة وجناح البرزاني ، عملت على التقليل من أهمية الطالبانيين حتّى النهاية . وقد القيت محاولة اغتيال ادريس البرزاني الجديدة على عاتق اتباع الطالباني ، وربما ، اظهرت في الواقع ، المضائق اليائسة التي وصلوا اليها ، ونمط الاعمال التي يجب أن يلجأوا اليها ، وذلك نتيجةً لتلاشي تأثيرهم السياسي .

ويعلن بعض الزعماء الاكراد بأن هذه الهجمة قد تمّت بمعرفة أو تغاضي الرسميين الذين يعارضون التسوية (٤). وسواء صحّ هذا ام لم يصح ، فمن المحتمل ان بعض ضباط الجيش يعارضون التسوية

ويرغبون في انتهائها . ولكن اذا تمّ تنفيذها على ما يرام ونجحت سياسات العراق في الخليج ، فانه من غير المحتمل أن تجد هذه الجماعات دعماً كبيراً .

وقد أيّدت الجماعات الشيوعية واليسارية الاتفاقية البعثية ، كما فعل القوميون الناصريون والزعماء الدينيون . وإن نجاح النظام في الوصول إلى تسوية وفي العمل على تنفيذها قد منحه مقداراً معيناً من الثقة بالنفس ؛ وبدأ فترة من الرخاء في الداخل ، وهو تطور يعمل على تخفيف حدّة المعارضة . وكذلك اتبع النظام سياسة اكثر انفتاحاً باطلاقه سراح السجناء السياسيين ورفع الحواجز عن القطاع الخاص في الاقتصاد او بتوزيع السلطة . كما قاموا حديثاً بتقديم عروض سخيّة للعراقيين من أصحاب الدرجات العلمية الذين يعملون في الغرب وذلك لتشجيعهم على العودة إلى الوطن والمشاركة في تطوير البلاد (٥).

وتسمح الاتفاقية ايضاً لكلا الجانبين بالاهتمام بالتعمير ، والصحة ، والتربية ، وتنمية الاقتصاد . فمثلاً ، هناك مفاوضات جارية للحصول على قرض من البنك الدولي لري ٦٥,٢٥٠ فداناً في خاليس . وسيساعد المشروع على بناء طرق حديثة ، وجسور ، وقرى نموذجية في هذه المنطقة (٦).

وفي علاقته بالبلدان الاخرى ، قدّمت الاتفاقية للنظام حرية أوسع للعمل . فقد ارسلت الحكومة ، بعد توقيع الاتفاقية ، ٣,٠٠٠ جندي اضافي إلى الأردن للالتحاق بالفرق العراقية المتمركزة هناك ، كما اتخذت موقف المؤيد القويّ للفدائيين الفلسطينيين – على الأقل حتى الفترة التي رفض فيها البعثيون التدخّل لجانب الفدائيين خلال القتال مع الجيش الأردني في أيلول الماضي . ومن المحتمل ان يكون فشل العراق في التدخل عائداً الى الضغط السوفياتي وتهديدات الولايات المتحدة بالتدخل . وقد أظهرت هذه الحادثة انه بالرغم من الاسلوب الخطابي ، فان العراق ليس مهتماً باسرائيل قدر اهتمامه بالخليج (٧) .

ويملك العراق الآن القدرة على منافسة غريمته الحكومة البعثية في

سورية وعلى محاولة لعب دور مسيطر في الشؤون العربية . وقد قيل ان صدام حسين التكريتي زعيم البعث العراقي ، يحلم بعراق يساعد على قيادة العالم العربي وهو على رأسه . ومن بين المناطق التي يرغب العراق في بسط نفوذه عليها الخليج العربي ؛ وقد كان هذا من بين الدوافع الرئيسية التي حملت الحكومة على تهدئة الاكراد : لقد اراد العراق أن يعدّ نفسه لمواجهة طويلة مع ايران والعربية السعودية حول الخليج . فمنذ العام ١٩٧٠ ، أظهر العراق اهتماماً متزايداً في تقلّد زعامة الخليج . وقد قام بنشاط في دعم ، وتمويل وتدريب ثوار عُمان ، والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي ، وجبهة تحرير ظفار المتطرفة . وأقام ايضاً علاقات ودية مع جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في شبه الجزيرة العربية ، كما قدّم اليها حديثاً قرضاً بسبعة ملايين دولار .

وقد كانت سياسة العراق تشدّد بازدياد ، على الحاجة للاحتفاظ بالشخصية العربية للخليج (وهو مصدر نزاع مع ايران) ، وعلى افشال المخططات الامبريالية (وهذا مصدر نزاع مع العربية السعودية) . ويحاول العراق ايضاً قلب الآية على ايران وذلك باشعال لهيب القومية الكردية في ايران . وما هو اشد تأثيراً من ذلك ، انه يحاول تحريض عرب خوزستان على الثورة واثارة العناصر اليسارية التي تعارض الشاه(٨).

فبعد عدة سنوات فقط نستطيع أن نعرف ما اذا كانت هذه الاتفاقية قد حلّت المشكلة الكردية نهائياً ، أو انها ستسير في طريق سابقاتها . ومع ذلك فان الموقف يبشّر بالخير لان كلا الجانبين يبدو انه مهتم بتنفيذها ، مع ان الشك لا يزال قائماً . وما هو أبعد من ذلك ، ان اتفاقية آذار ، حتى لو نقضت فانها ستكون قد وضعت اساساً لاية اتفاقية في المستقبل ، اذ انها هي نفسها قد ارتكزت على اتفاقية ١٩٦٦ .

والكثير سوف يعتمد على نجاح أو فشل سياسات العراق الداخلية وفي الخليج . فلو نجحت سياسته الخارجية ، فحتى ضباط الجيش الذين لم يرقهم ذلك ، سيذعنون لسياسة الدولة تجاه الاكراد . ومن ناحية

اخرى . لو تقلّص نطاق نفوذها خارجياً ، فان الضغط سيزداد عليها لكي تشدّد من قبضتها على الاقليات فيها .

من المفروض ان لا ننسى ان التاريخ السياسي للعراق لم يكن مطابقاً للتنبؤات في الماضي وسيكون من غير المجدي اصدار أية احكام محددة على المستقبل . ويمكن القول بأن تباشير المستقبل تدعو للامل ، ومهما يكن الأمر . فانه يبدو انّ هناك نية حسنة وتفاؤلاً بين الزعماء العرب والاكراد اكثر من ذي قبل ؛ واكثر من ذلك ، ان الكثير من الاتفاقية قد نُفّذ إلى الآن ، وهناك شيء أكيد ؛ فحتى لو استمرت هذه الاتفاقية . فانها لن تؤدي إلى كردستان مستقلة تضمّ أكراد العراق ، وتركيه ، وايران . كما لن يسمح البعثيون ، ولا ايران ، ولا تركيه للامور أن تصل إلى هذا الحدّ .

التوترات المتزايدة

في السنتين اللتين أعقبتا صدور اتفاقية ١١ آذار ، كان هناك سلام مضطرب بين الاكراد والبعث ، تخلله وقوع حوادث احياناً على كلا الجانبين . وبالرغم من ذلك ، يبدو أن الحزبين يريدان تنفيذ الاتفاقية ويعملان على الحفاظ عليها .

ففي الذكرى السنوية الاولى للبيان ، تكلم الزعماء العراقيون والاكراد بودّ حول التحالف القائم بين حزب البعث العراقي والحزب الديموقراطي الكردي . وأوردت « الثورة » عن الامين العام المساعد لحزب البعث . شبلي العيسمي ، قوله بأن اتفاقية ١١ آذار « قد عبّرت عن التطلعات الثورية والتقدمية لحزب البعث لانهاء جميع عوامل التفرقة الوطنية » . وامتدح العيسمي التحالف بين الحزب الديموقراطي الكردي وحزب البعث ، وعبّر عن امله في ان يستمر الحزبان في متابعة العمل معاً لمقاومة اخطار « الامبريالية ، والصهيونية والرجعية ... التي تهدد ثورة ١٧ تموز وبيان ١١ آذار». واضاف بأن بعض العناصر الهدامة كانت

تحاول الوقوف في طريق « المصير والمصالح المشتركة للاكراد والعرب . لكن حزب البعث والحزب الديموقراطي الكردي سيقفان معاً ويتغلبان على جميع المصاعب » (٩).

وفي اليوم نفسه ، قال السكرتير العام للحزب الديموقراطي الكردي ، حبيب محمد كريم ، لصحيفة « الجمهورية » بـأن تحالف البعث ـ والحزب الديموقراطي الكردي قد وضع حداً للتدخل الاجنبي : « لقد عزّز البيان استقلالنا ، وليس لأي أجنبي أي فرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق » . وامتدح الحكومة البعثية لكونها قادرة على انهاء الصراع الاهلي (١٠) .

في ١١ أيار ، ١٩٧١ ، أذاع راديو بغداد مرسوماً للرئيس البكر ، عن انشاء لجنة عليا ذات سلطات تامة لتنفيذ نصوص اتفاقية ١١ آذار وعيّن المرسوم صدام حسين ، الامين العام لحزب البعث ، رئيساً للجنة الجديدة . ومنح المرسوم اللجنة نفس الصلاحيات الممنوحة لمجلس قيادة الثورة الكردي في تهيئة تنفيذ الاتفاقية . وتكون قرارات اللجنة ملزمة لكل الوزراء في حال صدورها .

ومن بين الاعضاء الآخرين في اللجنة كان الجنرال سعدون عنيدان ، ومرتضى حديثه وزير الداخلية وعضو مجلس قيادة الثورة الكردي ، وثلاثة أعضاء من القيادة القومية لحزب البعث هم : نعيم حداد ، سمير نجم ، ومحمد فاضل .

وبينما لم يكن هناك أي توضيح رسمي عن سبب حل هذه اللجنة محل اللجنة المشتركة التي انشئت اصلاً لكي تنفذ اتفاقية ١١ آذار ، فان عزم الحكومة على الاسراع في التنفيذ كان حافزه تذمُّر الاكراد من ان بعض الاقسام المتعارضة في المعاهدة لم يتم تنفيذها ، كمسألة احصاء السكان ، وكركوك ، والاكراد الايرانيين .

في نيسان ١٩٧٢ ، اصدر مجلس قيادة الثورة امراً بالعمل بالنصوص الواردة في اتفاقية ١١ آذار والتي تدعو إلى استعمال الكردية ، بالاضافة إلى العربية ، كلغة رسمية في المناطق الكردية . وبالاضافة إلى ذلك ،

أعلن مجلس قيادة الثورة بأن ما مجموعه ٤٨٤٦ كردياً قد اعيدوا إلى وظائفهم منذ توقيع الاتفاقية .

لم يكن تشكيل اللجنة العليا ليخفّف التوترات بشكل مهمّ بين الحكومة والاكراد ، فبعد اكثر من اسبوع بقليل برز النزاع في ما بعد حول الاكراد الايرانيين . ومع انتظار الاحصاء السكاني المقترح ليقرر مناطق الاكثرية الكردية ، نشرت « التآخي » جريدة الحزب الديموقراطي الكردي تقريراً يعلن أن الحكومة العراقية قد وعدت بمنح المواطنية العراقية ل١٠٠,٠٠٠ كردي ايراني ممن كانوا يعيشون عموماً في العراق . وقامت « الجمهورية » باسم الحكومة بنفي هذا التقرير ، واضافت بأن عدد الأكراد الايرانيين في العراق لا يتجاوز ١٥,٠٠٠ في أية حال(١١). وقد قيل انه نتيجة هذا النزاع ، صودرت نسخ « التآخي» لمدة ثلاثة ايام بناء على اوامر وزير الداخلية . ومع ذلك ، فقد استمرت الجريدة في الصدور (١٢).

وورد ان البرزاني قام بارسال رسالة إلى الرئيس البكر متهماً الحكومة باللجوء إلى تعطيل التدابير بهدف جلب مزيد من العرب إلى منطقة كركوك للتخفيف مما اعتبره البرزاني كما قيل اكثرية كردية هناك . واتّهم ايضاً بعض الزعماء المسيحيين في الشمال بأنهم كانوا يتعاونون مع النظام في تشجيعه المسيحيين على الانتقال إلى كركوك وتعريف انفسهم على انهم عرب .

وفي ردّه ، حذّر الرئيس البكر ، من ان القوات العراقية ستكون قادرة على توطيد القانون والنظام في انحاء البلاد . وقد اعتبر الاكراد هذا تهديداً لهم . واذ اغتاظ البرزاني ، من « رد البكر » قام بالدعوة إلى جلسة غير عادية لمجلس الحزب الديموقراطي الكردستاني . كما دعا عددٌ من الزعماء الاكراد في المجلس إلى الانضباط وتجنّب مواجهة مع الحكومة . كان الاتجاه العام داخل المجلس هو ان الاكراد في ذلك الوقت لم يكونوا مستعدين لعمل مسلّح آخر ضد العراقيين .

وبالرغم من ان محاولة القضاء على حياة البرزاني لم تحطم الاتفاقية ،

الا انها قد زرعت بذور الشك عند الطرفين ؛ وظهرت في « التآخي » و« الثورة » مهاترات ، واتهامات ثم اتهامات مضادة . وأبدت الحكومة العراقية أسفها للحادث واتهمت الدوائر الامبريالية بالعمل مع الرجعيين المحليين والحكومة الايرانية .

قالت جريدة « الثورة » بأن احد المتآمرين قد عمل مصححاً للمسودات في « التآخي » جريدة الحزب الديموقراطي الكردي وأبدت استغرابها من كيفية مرور السيارتين بنقطتي تفتيش تابعتين للبيش مركه دون اكتشاف امرهما(١٣). وقبل ذلك، كانت« التآخي » قد أبدت تعجبها من كيفية مرور سيارتين مسلحتين جيداً بنقاط تفتيش حكومية دون ايقافهما أو تفتيشهما(١٤). ولا ريب ، أن اللباس الديني للمتآمرين قد ساعدهم ، اذ انهم بدوا وكأنهم وسطاء بين الحكومة والحزب الديموقراطي الكردي .

في ٨ تشرين الاول ، فضحت « الثورة » التلميحات الكردية بأن الوفد قد أُرسل من قبل موظفي الحكومة . وأبعد من ذلك ، قالت بأن الحكومة لم تطلب التدخل من أي طرف ثالث آخر ، اذ كان الاكراد قد أشاروا إلى ان المتآمرين قد حضروا بصفة وسطاء . وذهبت إلى القول ، اضف الى ذلك « ان صيغة التحالف بين البعث والاحزاب الكردستانية لم تزل قائمة وهي الصيغة الفضلى لحل أية مشكلة » . واضافت الصحيفة بأن السلطات كانت مقتنعة بأن المتآمرين قد ذهبوا للاجتماع بالبرزاني بمعرفة بعض زعماء الحزب الديموقراطي الكردي في بغداد (١٥).

ربما كانت هناك قوى عدة لها مصلحة في تمزيق الاتفاقية . وقد تركّز النظر على العناصر الكردية الناشطة التي اتهمت ايضاً بانها كانت وراء محاولة القضاء على حياة ادريس البرزاني في كانون الاول ١٩٧٠ . ومع ذلك ، فان الفريق الذي اتهم في ذلك الحين ، وهو الحركة الكردية الديموقراطية ، قد التحقت بقوات البرزاني بعد ذلك . وربما تورط في ذلك الاعداء التقليديون الآخرون للبرزاني ، خاصة من بين اولئك الذين قاتلوا إلى جانب الحكومة في الصراع منذ عهد قريب . ومـــن

الممكن ايضاً ان يكون بعض الضباط القوميين العرب الذين عارضوا الاتفاقية قد تورطوا في ذلك ، لكن هذا ايضاً قابل للشك وذلك بفضل سيطرة حزب البعث الشديدة على الجيش . ومن الشكوك الاخرى المحتملة قيام قوى من خارج العراق لها مصلحة في تحطيم الاتفاقية ، أو من اعداء النظام داخل البلاد الذين يرون ان في التسوية رصيداً للبعثيين يسمح لهم بتعزيز سيطرتهم والمحافظة عليها في انحاء البلاد . ومع ذلك ، فان ما هو قابل للشك ، ان يكون للحكومة نفسها أي ضلع في المؤامرة (كما أشار بعض الناس) اذ انها لن تكسب أي شيء وستخسر كثيراً من جراء موت البرزاني . خلال فترة الاتهامات والاتهامات المضادة استمـــر الموقف بين الحزب الديموقراطي الكردي والسلطات العراقية بالتدهور ووصل إلى مرحلة تهدد بالانفجار في تشرين الثاني بعد ان اعتقلت السلطات عدداً من أنصار الملا مصطفى البرزاني في النصف الاول من شهر تشرين الثاني بتهمة القيام « بأعمال اجرامية كالنسف والتخريب والاغتيال » . وذكر النبأ الذي نشرته صحيفة « الثورة » بأن الحكومة العراقية قررت احالة المعتقلين امام محكمة الثورة لينالوا عقابهم العادل (١٦) . وجاء في الصحيفة ايضاً بأن برهان مصطفى شواني مدير ناحية قادر كرم في الشمال قد اختطف ونقل إلى كلالة بينما كان متوجهاً إلى قضاء الطوز في صباح ١٤ تشرين الثاني . وجاءت انباء « الثورة » بمثابة اشارة إلى التوتر المتزايد بين الجانبين ورداً على التهمة التي ظهرت في « التآخي » والقائلة بأن عدداً من اعضاء الحزب الديموقراطي الكردي ومؤيديه قد قبض عليهم في مناطق مختلفة من البـــلاد وأن السلطات لم تتخذ الاجراءات الاصولية معهم (١٧) .

ونشرت « الثورة » نص برقيتين تحملان تاريخ ١٤ تشرين الثاني كانت اللجنة العليا لشؤون شمال العراق والتي يرأسها صدام حسين قد ارسلتهما إلى البرزاني تشرح فيهما ظروف واسباب الاعتقال . وذكرت البرقية الاولى ان السلطات قد اعتقلت هؤلاء الاشخاص بعد ان تأكدت من وجود تخطيط للقيام بأعمال تخريبية مثل « نسف مخازن العتاد في

اربيل ومحطات ضخ بنزين اربيل وموقع اربيل ومقر منظمة الاستخبارات العسكرية في اربيل والمطار العسكري في كركوك » (١٨). وذكرت البرقية ايضاً بأن مخططاً لاغتيال مدير أمن اربيل ومسؤولي حزب البعث والرجال البارزين في المحافظة قد اكتشف وقالت البرقية بأن المعتقلين « أدلوا باعترافات كاملة وتفصيلية مؤكدين معلومات الاجهزة الخاصة بعد مجابهتهم بها »(١٩). هذا وذكرت البرقية ان المعتقلين « أكدوا انهم كانوا متوجهين من قبل ما يسمى استخبارات الحزب الديموقراطي الكردستاني ، وبشكل مباشر من قبل فارس حمه باوه ، لتنفيذ تلك الاعمال » (٢٠).

وذكرت البرقية الثانية نبأ اعتقال عدد من الاكراد في منطقة بعشيقة ، محافظة نينوى بعد اطلاقهم النار على قوى الأمن والشرطة والجيش مما أدّى إلى مقتل عريف شرطة وجرح آخر . وذكرت « الثورة» ان عدد المعتقلين في هذا الحادث قد بلغ ١٩ شخصاً بعد ان اطلقوا النار من مقر الحزب في بعشيقة على قوة من رجال الأمن كانت تحاول القبض على جندي هارب من الخدمة العسكرية .

هذا وقد جاء نشر الاتّهامات والاتّهامات المضادة في الصحيفتين بعد أن برز الخلاف بين البرزاني والسلطات العراقية اثر ارسال الملامصطفى بمذكرة إلى الرئيس احمد حسن البكر يطالب فيها بالاشتراك فعلياً في السلطة العسكرية والسياسية واما ان يعيد البرزاني النظر في « الحوار السلمي الذي بدأ بعد بيان ١١ آذار ١٩٧٠ » (٢١).

وذكرت صحيفة«النهار»، نقلاً عن مصادر كردية في بغداد ، أن مذكرة البرزاني إلى البكر تدور حول المطالب الآتية:

١ – المشاركة الفعلية للاكراد في الحكم ، وذلك ليس عن طريق تمثيلهم بخمسة وزراء (كما هو الوضع حالياً) بل عن طريق قبول ممثلين عنهم في مجلس قيادة الثورة وفي الجيش ....

٢ – يعتبر الاكراد ان منصب نائب رئيس الجمهورية ، الذي هو من حقهم وفق بيان ١١ آذار ١٩٧٠ لا قيمة له اذا لم يتمثل الاكراد فعلياً

في السلطة . لذلك هم يرفضون تعيين شخص لهذا المنصب .
٣ ـ يعترف الاكراد بأن حزب البعث الحاكم منحهم اموراً متعددة لم يحصلوا عليها في السابق وذلك بفضل بيان ١١ آذار ١٩٧٠ . ومن هذه الامور السماح لحزبهم الديموقراطي الكردستاني بممارسة نشاطه السياسي علناً ولصحيفة الحزب « التآخي » بأن تعبّر عن مواقف الحزب وآرائه . ومن هذه الامور ايضاً انشاء وزارة خاصة لشؤون الشمال تشرف على تطوير المنطقة التي يعيش فيها الاكراد وتنميتها وانعاشها .
لكن الاكراد يعتبرون ان الامرين الاساسيين لم يتقررا بعد وهما :
اولاً ـ وضع لواء كركوك . والاكراد يعتبرون كركوك منطقة كردية ويطالبون بان يكون لها استقلال ذاتي ، وان تكون ثروتها من نصيب الاكراد ....
ثانياً ـ انسحاب القوات العراقية من الشمال ، ومعروف ان قسماً كبيراً من الجيش العراقي هو في الشمال ويسيطر على كل النقاط الاساسية هناك .
٤ ـ يطالب الاكراد الاسراع في التحقيق في محاولة الاغتيال التي تعرض لها البرزاني في ايلول الماضي ...

وفي ١٦ تشرين الثاني نشرت جريدة « التآخي » مقالاً ذكرت فيه ان حزب البعث والحكومة العراقية لم يستشيرا الحزب الديموقراطي الكردستاني قبل صياغة ميثاق العمل الوطني الذي اعلنه الرئيس العراقي احمد حسن البكر في ١٥ تشرين الثاني والذي على اساسه سيكون التعاون بين حزب البعث والفئات والعناصر القومية والوطنية والتقدمية .
ومن ناحية ثانية ذكرت «النهار» ان مصادر عراقية مسؤولة اوضحت ان البعث اجرى مشاورات مع الفئات السياسية الاخرى في العراق قبل صياغة الميثاق.

وجاء رد الحكومة العراقية على مذكرة البرزاني خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس البكر في ١٧ تشرين الثاني خلال جوابه على سؤال وجّهته جريدة « التآخي » حول « الموقف الحالي » لمجلس

قيادة الثورة من عناصر الحزب الديموقراطي الكردستاني بعد ان ربط الميثاق مجلس قيادة الجيش بمجلس قيادة الثورة فقط . وكان رد البكر : « ان مسؤولية قيادة الجيش وتوجيهه سياسياً هي مسؤولية قيادة الثورة وحدها ولن تكون هناك في الجيش صيغ جبهوية أو تنظيمات حزبية باستثناء تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي . ويمكن ان يكون هناك افراد ينتمون إلى بعض الحركات السياسية . اننا نقبلهم في الجيش بصفتهم عسكريين أفراداً وليس بصفتهم الحزبية أو السياسية » .

وبينما اكّد البكر ان الحكومة تريد الحوار السلمي مع الاكراد ذكر كلاماً آخر « يؤكد ضمناً رفض اعطاء كركوك للاكراد وتخصيص عائداتها لهم وحدهم » عندما أكّد « ان الاطار الطبيعي لممارسة الحكم الذاتي هو كما حدده الميثاق ووحدة السياسة الوطنية ووحدة الأرض ووحدة النظام في الجمهورية العراقية والالتزام الكامل بميثاق العمل الوطني »(٢٦).

وفي ٢٥ تشرين الثاني نقلت وكالة الانباء العراقية تصريحاً للبرزاني جاء فيه ان حزبه سيبدي رأيه كاملاً في ميثاق العمل الوطني بعد درسه من كل الوجوه . وقد جاء في التصريح تأييد البرزاني لما جاء في ميثاق العمل الوطني من ان مسؤولية بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وتحقيق الحل السلمي للمسألة الكردية لا يقعان على عاتق طرف واحد « وانما هما مسؤولية وطنية مشتركة لا يحق لأي طرف وطني أن يعفي نفسه منها » . ودعا البرزاني إلى التصدي للاشاعات و« نبذ الفرقة » وتوحيد الجهود « والقضاء على رواسب الماضي» وبناء العلاقات على أسس سليمة . واضاف « لقد طلبنا من الجميع وضع حد للتمزق والصراعات التي عاشتها القوى والعناصر التقدمية والاتفاق على ائتلاف ونحن على استعداد مطلق للمساهمة في دورنا الكامل في هذا الخصوص . وان على القوى الوطنية ان تدرك ظروف المرحلة التاريخية التي تجتازها بلادنا » .

في ذلك الحين ، وبينما استمرت التوترات قائمة ، وبقيت نقطة الخلاف بدون حل ، فان كلا الطرفين قد تابعا حوارهما السلمي من أجل تنفيذ بيان ١١ آذار ١٩٧٠ بعد عامين على ولادته . وفي ١٤ نيسان

١٩٧٢ ، نشرت «النهار» الجزء الثاني من مقابلة مع صدام حسين نائب امين سر القيادة القطرية لحزب البعث ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة الذي تطرق إلى المسألة الكردية حيث عدّد ما نفذ وما لم ينفذ من بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وذكر النقاط الآتية :

«الفقرة ٨ الخاصة باعادة سكان القرى.نفذ منها ٩٠ بالمئة وما لم يُنفّذ يعود إلى رغبة الاكراد انفسهم ، لأن بعضهم رفض العودة بسبب سوء علاقاتهم مع بعض الاتجاهات الكردية أو لعدم رغبتهم في العودة إلى مناطقهم . وهذا شيء لا علاقة للدولة فيه .

المادة ١١ ، عن اعادة الاسلحة الثقيلة ومحطة الاذاعة الكردية إلى الحكومة. لم ينفّذ الجانب الكردي هذه المادة . ولم نرغب إلى الآن في تنفيذها ايضاً لاننا لا نعتبر ذلك امراً ملّحاً . فالشعب الكردي شعبنا واذا امتلك اسلحة فان هذا سيكون للدفاع عن مصالح الثورة .

المادة ١٢ ، تعيين كردي كنائب لرئيس الجمهورية . هذا الأمر يتعلق بهم وإلى ان يرشحوا شخصاً لهذا المنصب فنحن حاضرون .

المادة ١٣ ، تعديل قانون المحافظات . هذا ايضاً لم ينفذ لكن هنـــاك لجنة تعمل لازالة ما يتعارض وبيان ١١ آذار .

المادة ١٥ ، امر مساهمة الاكراد في السلطة التشريعية أي في المجلس الوطني . لقد رشح الاكراد ممثليهم ومع انهاء الحوار سنذيع اسماء المجلس الوطني وسيتضمن ذلك اسماء المرشحين الاكراد .

وقال صدام حسين ان العراق « يقع ضمن خريطة الوطن العربي وان هذا لا يتعارض مع الاقليات القومية الموجودة في الوطن العربي والتي يجب ان تعطى حقوقها » . ولكن هذا لا يعني تحديد ارض لهذه الاقليات لان هذا « يعني انها تريد الانفصال عن الوطن العربي وهذا ما لا نتسامح به ... ان العراق جزء من الأمة العربية والاكراد هـــم قومية متعايشة في شكل أخوي مع القومية العربية . وسيتضمن الدستور حقوق الاقليات كما سيتضمن ما في بيان ١١ آذار الذي وافق عليه العرب والاكراد» . وزاد الزعيم العراقي قائلاً بان الاحصاء المتفق على قيامه

وفق بيان ١١ آذار ، لا بدّ منه قبل تنفيذ الحكم الذاتي وقبل تأشير الحدود الادارية للحكم الذاتي الكردي.

وفي نفس المقابلة نفى صدام حسين ما يقوله بعض المسؤولين الاكراد من ان هناك محاولة لتعريب مناطقهم فقال : « ان كان هذا يعني اسكان عرب في مناطق كردية فانني هنا لأؤكد ان ذلك لا وجود له » . ونفى ايضاً ان تكون الحكومة العراقية قد اهملت تطوير المناطق بقوله : « ان ١٩ بالمئة من مخصصات الخطة الخمسية بالاضافة إلى ١١ مليون دينار للجنة اعمار الشمال تنفق في المناطق الكردية والمناطق التي يشكّل الاكراد أغلبية سكانها . إن عدد الدور التي بنيت في المنطقة الكردية منذ اعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠ إلى الآن اكثر من كل الدور التي بنيت في العراق . ان الاكراد شعبنا ويجب ان نأخذ بظروفه النفسية الخاصة إلى جانب تطويره الاجتماعي » . وفي رد على سؤال حول موقف الحكومة من الأكراد اذا ما دخل العراق في وحدة مع بلد عربي آخر ، وعما اذا كان الاكراد سيمارسون الحكم الذاتي في آذار ١٩٧٤ (كما ينص احد بنود ملحق بيان ١١ آذار ١٩٧٠) واذا لم يتم أي اتحاد مع بلد عربي اجاب صدام حسين قائلاً : « نحن طلبنا ادخال هذا البند في ملحق بيان ١١ آذار ليطمئن الاخوة الاكراد إلى ان الوحدة لن تبتلعهم بل ستعجّل في اعطائهم حقوقهم . ونحن ما زلنا على موقفنا بالنسبة إلى اعطائهم الحكم الذاتي الفوري لو قامت بين العراق ودولة عربية اخرى وحدة ما ، والا فإن الحكم الذاتي سينفّذ اعتباراً من آذار ١٩٧٤ ».

وفي الأيام الاولى من حزيران ١٩٧٢ تدهور الوضع في شمال العراق حيث قامت مجموعة من المسلحين الاكراد ، قُدّرت بحوالى ٦٠ شخصاً ، بقطع الطرق في مدينة السليمانية وبعض قرى محافظة السليمانية وبالتدقيق في الهويات . وقتل على اثر هذه العمليات ٣ أكراد واتهمت السلطات العراقية شخصاً اسمه عبد الرحمن طه رمش بالقيام بهذه العمليات ولكن انصار البرزاني نفوا ان يكون هذا الشخص من أتباعهم . وأصدر مجلس قيادة الثورة في ٣ تموز بياناً كشف فيه

عن تأزم الوضع في سنجار ووقوع حوادث في هذه المنطقة . وتشكلت وفقاً لهذا البيان هيئة خاصة للتحقيق في هذه الحوادث كما تقرر تشكيل محكمة خاصة في الموصل للنظر في القضايا المحالة اليها من الهيئة التحقيقية . واعلن باسم المحكمة من محطة الاذاعة العراقية عن وجوب حضور بعض اعضاء الحزب الديموقراطي الكردستاني للمثول امامها للمحاكمة بتهم التحريض والمشاركة الفعلية ، ومن بين المسؤولين الاكراد الذين شملتهم الدعوة علي سنجاري نائب محافظة دهوك ورئيس احد فروع الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي ترك مقر عمله ولجأ إلى المنطقة الكردية وكذلك قررت المحكمة استدعاء قائد قوات حرس الحدود وآمر احد الالوية الكردية في زاخو عيسى سوار . وذكرت مصادر كردية بأن هذين كتبا جواباً على الدعوة لأنهما لا يثقان بعدالة من يحاكموهما . واعلنت المصادر العراقية بان مدير ناحية الشمال (احدى الوحدات الادارية في قضاء سنجار) اصيب بطلقات نارية عند فجر ٣ تموز واصيب معه معاون الشرطة وسائق السيارة وبان قائمقام سنجار غانم أحمد العلي قتل في نفس اليوم وفي المنطقة ذاتها بينما كان يتفقد المكان الذي وقع فيه الحادث مع مفرزة من الجيش . وقتل مع القائمقام رئيس عرفاء وجرح ثلاثة جنود وقبضت القوات الحكومية على ثلاثين مسلحاً من « عملاء الاستعمار وشركات النفط في المنطقة » .

وتعود بعض اسباب الحوادث إلى ان بعض العشائر اليزيدية والتي لا تنتمي إلى جماعة البرزاني بدأت تخسر عدداً من الامتيازات بعد تأميم الحكومة لشركة نفط العراق في اول حزيران ١٩٧٢ كي لا تتعرض منشآت الشركة للتخريب . ومما زاد المشكلة تعقيداً هو ان عمليات تجريد السلاح التي كانت تقوم بها الحكومة قد وصلت إلى منطقة سنجار في نفس الوقت الذي جاء فيه التأميم . وعلاوة على ذلك فقد اعترض الاكراد على ضم سنجار ومنطقة الشيخان التي يعتبرها بعض الاكراد منطقة كردية إلى محافظة نينوى (الموصل سابقاً) بينما كانوا يريدون ضم هذه المناطق إلى محافظة دهوك وهو الجزء الكردي المقتطع من محافظة الموصل .

وذكرت بعض المصادر ان هذا يعني أن الحكومة تنوي ان لا تدخل هذه المنطقة ضمن الاقليم الكردي . وقالت هذه المصادر بأن الحكومة حاولت توطين بعض العشائر العربية في هذه المنطقة مما أدّى إلى اشتباكات بين العشائر العربية والعشائر الكردية . وأثر تفاقم الصدام المسلّح بين العشائر إلى تدخل الطيران العراقي وقصف الفريقين بالصواريخ وارسل الجيش تعزيزات إلى منطقة القتال وأرسل البرزاني فريقاً من جماعته لمساعدة الفريق الكردي رغم ان هؤلاء لم يكونوا من اتباعه . واثـــر الاشتباكات ذكر ان عدد القتلى من الفريقين بلغ حوالى ٥٠ وذكرت اوساط اخرى ان الرقم كان ١٥ قتيلاً من كل فريق .

وللحد من تفاقم الوضع ارسلت الحكومة العراقية الوزراء الأكراد إلى البرزاني لتخفيف حدة التوتر ولابلاغه بأن بغداد لا زالت متمسكة ببيان ١١ آذار وبالسلام مع الاكراد تمسكاً اساسياً ولا تريد ان يزداد الوضع تفاقمـــاً . وقد ارسل البرزاني جوابـــه في برقية الى الرئيس البكر قال فيها : « إن القضية غامضة لدينا ولا علم لاحد من مسؤولي حزبنا في المنطقة أو خارجها بالحادث وظروفه ... قبل ان يباشر بالتحقيق وجهت القضية ضد جماعتنا واحرقت قرية كدرى وارسلت قطاعات اضافية من الجيش في الموصل إلى سنجار يوم ٤ تموز . اننا على استعداد للتعاون التام لكشف المذنبين ليأخذوا قصاصهم العادل . يرجى الأمر بايقاف العمليات العسكرية » .

هذا وقد قتل وزير الزراعة نافذ جلال حريزي وهو احد الوزراء الاكراد وهو في طريقه إلى مكان الحادث حينما اصطدمت سيارتـــه بسيارة عسكرية . في آب ، اتهم البعثيون الحزب الديموقراطي الكردستاني بانه يتلقى اسلحة ثقيلة من ايران وأنشأ مخيمات تدريب للقوى التي تؤيد الاطاحة بالسلطة الوطنية واتهموا الحزب الديموقراطي الكردستاني بانه قد حوّل البيش مركه إلى قوة يديرها الحزب الديموقراطي الكردستاني بدلاً من الحكومة .

وأدّى مقتل الوزير الكردي إلى توتر جديد بين الحزب الكردستاني

والحكومة العراقية عندما قرر مجلس قيادة الثورة في ٢٠ تشرين اول ١٩٧٢ دمج وزارة الزراعة بوزارة الاصلاح الزراعي التي يشغلها احد اعضاء حزب البعث عزت ابراهيم الدوري . وعلق الحزب الكردي على هذا القرار في جريدة « التآخي » التي اعتبرته تقليصاً لنفوذ الحزب ولتمثيل الشعب الكردي في السلطة قائلة بانه كان يجب اختيار وزير كردي لهذا المنصب .

ولكن الحكومة نظرت إلى دمج الوزارتين كاجراء « اقتضته الظروف الزراعية في العراق ولا علاقة له بحقوق الشعب الكردي » . وفسرت الحكومة هذا الاجراء بانه لم تعد هناك المهمات الكافية لوزارة الاصلاح الزراعي التي كانت « وزارة مؤقتة » بعد انجاز مهمات توزيع الارض على الفلاحين ولذا قررت دمج الوزارتين . وذكرت صحيفة « الثورة » ان الحزب الديموقراطي الكردستاني لم يرشح احداً لاشغال المنصب الذي شغر وزادت ان في امكان الحزب « ان يقدم المرشح الذي يراه لاشغال منصب وزاري في الحكومة » . ونددت « الثورة » بموقف « التآخي » عندما قالت ان حزب البعث « أكّد دائماً ابتعاده عن النظرة الضيقة للامور كما أكّد تمسّكه المبدئي بالنظرة الوطنية الشاملة التي لا تفرق بين مواطن وآخر بسبب انتمائه القومي أو أي سبب آخر غيره » . وان المنصب الوزاري اذا شغله كردي يعني اهتمامه واهتمام وزارته بالشؤون الكردية فقط أو لا يعني اهتمامه بشؤون المنطقة الكردية « لان المنصب الوزاري منصبٌ وطني ذو طابع عام لذلك فالتفكير بغير ذلك مرفوض رفضاً قاطعاً » .

وفي هذه المدة قامت محاولات جديدة لتخفيف حدة التوتر وتحسين العلاقات ، وابتدأ الحوار في ٢٢ أيلول ١٩٧٢ للوصول إلى حلول للمشكلات القائمة بين حزبي البعث والديموقراطي الكردستاني . وذكر ان البعث كان ممثلاً بعبد الخالق السامرائي عضو القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث بينما كان الجانب الكردي ممثلاً بوزير شؤون الشمال وعضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني محمد

محمود عبد الرحمن .

هذا وقد طالب الأكراد علاوة على بعض المطالب السابقة كالاحصاء وكركوك والمشاركة الفعلية في هذه المقابلات باقالة بعض العناصر القيادية في بغداد التي اتهمها الأكراد بتدبير محاولة ثانية لاغتيال البرزاني عند تفاقم الخلاف إلى اشتباكات عسكرية في تموز ١٩٧٢ ، ووعدوا ، في حال اقالة هذه العناصر ، بتسليم قسم من الاسلحة الثقيلة التي في ايديهم إلى الحكومة وبوقف النشاط السياسي المعادي لها .

وفي ٣١ تشرين اول ١٩٧٢ ذكرت صحيفة الثورة ان الخلاف الرئيسي هو على لواء كركوك وان البرزاني أبلغ وزير الخارجية العراقية مرتضى عبد الباقي بانه يعتبر كركوك « جزءاً من كردستان » ولا يعترف بالاحصاء الذي جرى في اللواء المذكور والذي يشير بان الأكراد ليسوا الاغلبية . وقال البرزاني « لن اتحمل ابداً مسؤولية التنازل عن كركوك باسم الأكراد . قد يحدث ذلك يوماً لكن ليس وانا موجود » . وكانت الاوضاع في كركوك قد تأزمت خاصة بعد القاء قنبلة على احد المقاهي في المدينة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٢ وأدّت إلى مقتل عريف مظلي واصابة ٢٧ شخصاً بينهم ضابط وعشرة مدنيين بجروح واعتقل شخصان مشبوهان . وذكرت صحيفة الثورة ان « كل تعرض للجيش يعتبر تعرضاً للشعب العراقي كله » وان المسؤولين عن هذا الحادث سينالون العقاب الذي يستحقونه . واتهمت الصحيفة « عمـــلاء الامبرياليـــة والاحتكارات النفطية » بانهم وراء الحادث وقالت « بأن هذا الحدث « لن يؤثر في تصميم الحكومة على تسوية المشكلة الكردية سلمياً » .

وقد ذكرت بعض الاوساط الديبلوماسية العربية أن الاتحـــاد السوفياتي « وعد العراق بممارسة ضغط على الاكراد كي لا يقطعوا الحوار مع حزب البعث الحاكم ويعملوا على ايجاد صيغة تعاون جديدة مع النظام العراقي » . وذكر بان الاتحاد السوفياتي وجّه دعوة إلى مكرم الطالباني احد الشخصيات الكردية البارزة وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ووزير الري في الحكومة العراقية للتباحث في هـــذا

الموضوع كما وجهت الدعوة مرتين إلى البرزاني لزيارة موسكو عام ١٩٧٢ وقد اعتذر البرزاني مرتين طالباً تأجيل الدعوة إلى وقت لاحق.

ولكن الوضع في الشمال ازداد تفاقماً في هذه المدة اذ شنت صحيفة «الثورة» هجوماً عنيفاً على الحزب الكردي في ٢ كانون الاول ١٩٧٢ متهمة بعض العناصر البارزة فيه بنقل معلومات عسكرية تخصّ الجيش العراقي الى السلطات الايرانية لتنقلها بدورها إلى ضابط ارتباط اسرائيلي. واعترفت «الثورة» بتدهور الوضع عندما اتهمت البرزاني بتحريض الجنود الاكراد على الفرار والتوجه إلى المنطقة الكردية «بحجة تأزم الاوضاع تارة واعتقال جنود أكراد تارة اخرى». وقالت الصحيفة ان الحكومة لا يمكن ان تترك تصرفات ١٢٥ جندياً الذين فرّوا من الخدمة العسكرية دون عقاب بينما ينظر الأكراد إلى هذه المسألة كقضية سياسية وانه يجب اعفاء هؤلاء الجنود. واتهمت الصحيفة الحزب الكردي بوضع الخطط «لنسف بعض القواعد العسكرية وعدم السماح للقوات المسلحة بالتدريب والتمركز في أماكن معينة من أرض الوطن». واتهمت «الثورة» الحزب الديموقراطي الكردستاني بمساعدة أكثر من (١٢٠,٠٠٠) مئة وعشرين الف شخص بينهم عدد كبير من العرب للتهرب من خدمة العلم بعد ان زودوا بوثائق من الحزب تبين انهم اعضاء في البيشمركه هذا بعد ان وافقت الحكومة على اعفاء افراد البيشمركه الذين حدد عددهم بعد اتفاق ١١ آذار بواحد وعشرين الف شخص (٢١,٠٠٠) وان الحكومة رغم معرفتها الأكيدة «بأن هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً وافقت عليه تعبيراً عن حسن النية». واتهمت الصحيفة حرس الحدود الذين شكلوا من افراد البيشمركه وزودوا بالتجهيزات اللازمة من قبل السلطة بانهم بقوا يتصرفون «في كل الاحوال والمناسبات كبيشمركه ولا يخضعون بشكل من الاشكال للسلطات الادارية. بل اخذوا يتدخلون من خلال موقعهم الجديد كقوة مسلحة رسمية في النزاعات العشائرية في المنطقة ويفرضون الاتاوات على المواطنين وينتهك بعضهم الاعراض».

واتهمت الصحيفة قيادة الحزب الديموقراطي الكردستاني بتشجيع الظواهر الخاطئة حيث ان عضو الحزب الذي يشغل منصباً حكومياً يتصرف « بالعقلية والاساليب نفسها التي كانت تحكم تصرفاتهم خلال الاقتتال وان الحزب الديموقراطي الكردستاني لم يبذل أي جهد ايديولوجي لمعالجة ذلك » . وتساءلت « الثورة » عن الالتزام من جانب القيادة الكردية « لاعادة الاوضاع الطبيعية إلى المنطقة » . وان هذه القيادة لم تتعاون مع السلطات المسؤولة لتوفير الشروط الموضوعية للانتقال إلى ممارسة الحكم الذاتي بل ان حصيلة التجربة بعد سنتين ونصف السنة كانت تشير « إلى اتجاه معاكس تماماً حتى بلغت الاوضاع في المنطقة درجة خطيرة من التفاقم ».

وقد أتت هذه الاتهامات بعد أيام من ارسال الأكراد بمذكرة إلى قيادة البعث في ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٢ تحدد فيها مطالب الحزب الديموقراطي الكردستاني ورده على اتهامات حزب البعث الموجهة اليه ، واعترفت المذكرة التي نشرت صحيفة «النهار» أبرز نقاطها بأن « العلاقات بيننا تعرضت إلى تصدع كبير » وذلك لان الحكومة العراقية ، على قول المذكرة جابهت المساعي الكردية « بالاهمال وعدم الاهتمام » وهذا ما أدّى إلى « التردي والتدهور المستمر حتى بات الوضع العام ينذر بالانفجار ويهدد أمن شعبنا العراقي بعربه وأكراده ويعرض سلامته ومكتسباته ومستقبل العلاقات بين حزبينا ، لاشد المخاطر والاضرار » . وقالت المذكرة ان حزب البعث باصداره ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية قبل استشارة الأكراد والاحزاب الاخرى قد وقف موقفاً سلبياً ، وان « مسألة التحالف بين حزبينا اضحت موضع تساؤل في أوساط حزبنا » وزادت المذكرة ان البعث احتكر « المراكز المهمة في الدولة كلها وفي اجهزة القوات المسلحة » . وهـذا هو نص المذكرة كما وردت في « النهار » :

« ١ ـ عدم اتخاذ الاجراءات القانونية في حق العناصر التي أطلقت النار على مقر حزبنا في مدينة الموصل بعد اعلان اتفاق آذار (١٩٧٠)

ببضعة أسابيع فقط .

٢ - التلكؤ في معاقبة المجرمين الذين أطلقوا النار على سيارة الأخ ادريس البرزاني في بغداد وتستّر بعض المسؤولين في السلطة عليهم لحمايتهم من العقاب الذي تقضي به القوانين .

٣ - ممارستكم سياسة التعريب في كردستان منذ الأيام الاولى لاعلان اتفاق آذار ولاسيما في مناطق محافظات كركوك وديالي ونينوى وسعيكم المستمر الى ابعاد ابناء المنطقة الاصليين من الأكراد عنها وحصر مراكز السلطة في المحافظات المذكورة في أيدي منتسبي حزبكم فقط وممارسة الارهاب والضغط والملاحقة على منتسبي حزبنا وأنصاره مما أدّى بفروع حزبنا ومنظماته في هذه المناطق الى ترك مراكز المدن والقصبات ونقل مقراتهم الى الأرياف ، متجاهلين الآثار الخطيرة التي تتركها هذه السياسة على اتفاق آذار والوحدة الوطنية والأخوّة العربية الكردية ، واهمين بأن هذه السياسة ، سيحالفها النجاح متناسين حوادث مماثلة في تاريخ الأمة العربية نفسها وفشل سياسات الدمج التي مارسها الاستعمار ضد العرب في كل اقطارهم .

٤ - عدم الفسح في المجال أمامنا للمشاركة في الحكم والسلطة التشريعية وفقاً لما تقضي به بنود اتفاق آذار .

٥ - عدم الالتزام بمشاركتنا اياكم في تخطيط السياسة العامة للدولة وتوجيهها على الصعيدين الداخلي والخارجي عن طريق اللقاءات الحزبية بيننا برغم الاتفاقات المتتابعة التي تمت بيننا وبينكم في هذا الشأن .

٦ - عدم الكف لحظة واحدة عن سياستكم الثابتة الرامية الى تحطيم قيادة حزبنا وتفكيك وحدتها .

٧ - الشروع باغتيال سيادة البرزاني (الملا مصطفى) مرتين الى الآن وعدم اتخاذ أية اجراءات ضد المتهمين .

٨ - التدخل في الشؤون الخاصة للبرزانيين والعمل من أجل شق صفوفهم ومحاولة تكوين مركز معاد للسيد البرزاني بينهم واستعمال الجيش والقوات المسلحة للهجوم على المنطقة المذكورة لدعم سياستكم

المفرقة للصفوف فيها .

٩ – وضع العراقيل وخلق المبررات لتأجيل اجراء الاحصاء في موعده المقرر في اتفاق آذار .

١٠ – خلق جيوب مسلحة معادية لنا في المنطقة الكردية وامداد هذه الجيوب بالاموال والاسلحة الحكومية وتسخيرها للاعتداء على أبناء الشعب والهجوم على أنصارنا مرات متعددة كما حدث في سبيلك وعقره وسنجار .

١١ – تسفير عشرات الآلاف من أبناء شعبنا الكردي من الفيليين الى خارج الحدود واستباحة ممتلكاتهم خلافاً للضوابط التي تم الاتفاق عليها معكم في حينه في خصوص هؤلاء المبعدين .

١٢ – ملاحقة الأكراد ومنتسبي حزبنا في الجيش والقوات المسلحة واتساع نطاق ذلك بعد الاعلان عن مشروع الميثاق الوطني .

١٣ – نقل العناصر الفعّالة في حزبنا من الموظفين والمستخدمين لدى الدولة من المنطقة الكردية الى مناطق العراق الوسطى والجنوبية بقصد اضعاف الحزب .

١٤ – خطف واعتقال منتسبي حزبنا وتعذيبهم حتى الموت .

١٥ – ارسال الطرود والقنابل والمتفجرات الى مقراتنا ومنتسبي حزبنا ومقتل العديد من المواطنين الأكراد من جراء ذلك .

١٦ – قيام أجهزة الأمن بتشكيل منظمات كردية مفتعلة وطبع وترويج مطبوعاتها المكرسة للهجوم على حزبنا وقيادته فقط .

١٧ – تشكيل ما يسمى الحرس الوطني في المنطقة الكردية في معزل عنا من قبل أجهزة السلطة تضم العناصر المأجورة والحاقدة على حزبنا وشعبنا الكردي .

١٨ – قصف القرى الكردية الآمنة بالمدفعية والطائرات من قبل السلطة بلا مبرر او لاسباب تافهة كما حدث في سنجار وبرزان ومنطقة الشيخان .

١٩ – ازالة القرى الكردية من الوجود بالبولدوزورات بحجج ومعاذير

غير مقبولة كما حدث في قرى لوس ويوسف بك وبلوه بولاي في مناطق خانقين ومندلي .

٢٠ – ممارسة الضغوط المختلفة على العاملين في جريدة « التآخي » (الناطقة باسم الحزب الكردستاني) وتهديدهم من قبل اجهزة الأمن وتوقيف البعض منهم وتصاعد ذلك خلال تبادل الحملات الصحافية بيننا وبينكم .

٢١ – يتعذر على عدد غير قليل من أعضاء اللجنة المركزية لحزبنا وعلى معظم مسؤوليينا العسكريين دخول مراكز المدن والقصبات من جراء صدور الاوامر من قبل أجهزتكم باتخاذ تدابير قانونية في حقهم بسبب الصاق التهم المفتعلة بهم . ولا نجد في هذا الواقع الغريب ما يستقيم مع منطق الصداقة والتحالف الذي نتحدث عنه بين آونة وأخرى .

٢٢ – مصادرة بعض المكاسب التي حصل عليها شعبنا الكردي من اتفاق آذار في مشروع ميثاق العمل الوطني وفي نقطتين اساسيتين : حرمان حزبنا من حقه في ممارسة نشاطه السياسي داخل الجيش والقوات المسلحة ، تعليق تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية على بعض القيود والشروط الجديدة التي لم ترد في اتفاق آذار كوجوب ايمان الأكراد بأن العراق جزء من الوطن العربي وغير ذلك من الشروط . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فهناك محاولات من أجل مصادرة بعض الحقوق التي حصل عليها شعبنا الكردي حتى من اتفاق ٢٩ حزيران والسعي من أجل تفتيت وزارة شؤون الشمال وتفكيك مديرياتها العامة وربطها بوزارات أخرى .

٢٣ – مضايقة المنظمات الكردستانية الجماهيرية وممثلينا في نقابات العمال والجمعيات الفلاحية على الصعيد المركزي وفي المحافظات الكردية ايضاً » .

ملحق

بيان مجلس قيادة الثورة حول المسألة الكردية (١)

بسم الله الرحمن الرحيم .

يا شعب العراق الشجاع الشريف ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لقد كان المبرر الاول لثورة السابع عشر من تموز انها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة على الاسباب والمسببين لهزيمة حزيران وعن اجماع الرأي الشعبي في العراق على ادانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامي في هذه المحنة القومية . وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لا بد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات المادية والبشرية في العراق جميعها ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الاولى في الخطوط الاولى للمعركة المصيرية للامة العربية .

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ ايامها الاولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أوالمنشأ الاجتماعي وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق أن يتجه بكل طاقاته وامكاناته إلى المعركة القومية المصيرية ... التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار والصهيونية واطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب وبين مصالح تحرر الامة العربية وكفاحها من اجل اهدافها التقدمية الانسانية من جانب آخر .

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وايمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي والاجتماعي وفي العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جديّة المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين .. وتنفتح فيه الآفاق امام جماهير الشعب كافة خلال التزام وطني

(١) اذاعه الرئيس العراقي احمد حسن البكر من راديو بغداد في ١١ اذار ١٩٧٠ .

جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه واهدافه الاساسية الكبرى ــ الوحدة القومية والحرية والاشتراكية .

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولا سيما ان عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها ... بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود .. قد أديا مع ما رافقهما واحاط بهما من استغلال الاستعمار واعوانه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديموقراطي الاخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي .

لقد عملت الثورة منذ ايامها الاولى على معالجة هذه المشكاة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وباقصى حدود الالتزام بالمبادىء الديموقراطية الثورية .

إن الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بان الحقوق القومية هي حقوق ديموقراطية في جوهرها ومن مواضيعها احياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الارادة الحرة وان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لا سيما في الوطن الواحد يتطلب ايجاد السبل الهادفة إلى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعاً .

وإن جميع المشاريع والخطط الهادفة إلى اضعاف الروابط بينها وزرع بذور التفرقة لا تخدم المصالح المشتركة لابنائها .. كما أن تنظيم وتعزيز الروابط الدينية والانسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر اسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام .

وكان من وحي هذه المبادىء ان بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في اواخر عام ١٩٦٨ ومطلع عام ١٩٦٩ إلى تحديد موقف الحزب الايديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية وإلى رسم طريق الحل امام الثورة والسلطة الثورية وذلك في المقررات التي صدرت في أعقاب ذلك المؤتمر التي تقول :

أكد المؤتمر على ان مسألة المطامح القومية للاكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية . وقد مضت عدة سنوات دون الوصول إلى حل سليم لهذه المسألة مما ألحق بالمواطنين العرب والاكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة . وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دوماً وتستثمر الاخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه

والتآمر على حقوق العرب والاكراد معاً والحاق افدح الاضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديموقراطية التي وصلوا اليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك . كما أكّد المؤتمر على ان حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية الديموقراطية كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقاً انسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق باتجاه تصفية مخلفات الاستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من اجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية .

لذا فان الثورة التي تلتزم بداهة بمبادىء الحزب وقراراته قد أقرّت للمواطنين الاكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في اطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري .

وفي الوقت الذي تخوض فيه الامة العربية كفاحاً واسعاً ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية يضعها في الخطوط الاولى من كفاح شعوب الشرق الاوسط حيث ان نضال الشعب العراقي الوثيق الارتباط مع كفاح الامة العربية في سبيل الديموقراطية ومقارعة القوى الرجعية في المنطقة العالمية منها والمحلية فان الثورة تعتبر ان الاساس الاول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو ان الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية ديموقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعياً يشدها العراق إلى الحركة التحررية العربية وحدة الكفاح ضد الامبريالية والقوى الرجعية الاخرى الحليفة والتابعة لها .

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الاخوة التاريخية ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية .

وان أي اخلال بهذا التناسق سوف يؤدي بالضرورة إلى الحاق الاذى بالكفاح المشترك والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام .

لقد ادرك الاستعمار ان وحدة الكفاح العربي الكردي تعزّز حركة التحرر العربية الكردية ، وتمكنها من احراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الامبريالية الصهيونية الاسرائيلية في المنطقة لا سيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرة في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها .. لذلك استماتت الاجهزة الاستعمارية والعميلة لايجاد اكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد اضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق .

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية من أنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية .. فلا مراء أن تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها

في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي إلى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللاانسانية مجتمعة .

لذلك فان ممارسة الجماهير الكردية لمجمل حقوقها القومية وتحقيق التكافؤ المطلق في فرض التطوير هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد اعداء الشعوب واعداء الامة العربية والشعب العراقي ، الاستعمارية والصهيونية والرجعية العميلة .

ولم يكن مصادفة ان توقيت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية كان في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البرزاني .

ولم يعد خافياً ان الثورة بادرت من جانبها الى اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لاعادة اسباب الطمأنينة والسلام في ارجاء شمالي العراق اذ عملت على ما يلي :

أ — فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائياً في نصوص الدستور الموقت ونصوص الدستور الدائم .

ب — ولقد اقر مجلس قيادة الثورة انشاء جامعة في السليمانية وانشاء مجمع علمي كردي كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة ... كما أوجب تصميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والادبية والسياسية المعبّرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي ولتمكين الادباء والشعراء والكتاب الاكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والامكانيات امامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية واصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم انشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية .

ج — واعترافاً للمواطنين الاكراد بحقوقهم في احياء تقاليدهم واعيادهم القومية ومن اجل مشاركة الشعب كله في اعياد ابنائه قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد — النوروز — عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية .

د — كما اصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لامركزية الادارة المحلية وأقر استحداث محافظة دهوك .

هـ – كذلك اصدر مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في اعمال العنف في الشمال ليزيل كل اثر من آثار الاوضاع السلبية الشاذة السابقة ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على ارضية وطيدة للامن العام والاخاء القومي الشامل .

ولقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات واجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب الامر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها اجماع الشعب وتضافرت حولها ارادته وقوته وكلمته .

لما تقدم فان مجلس قيادة الثورة اجرى اتصالات بينه وبين قيادة السيد مصطفى البرزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر واقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها . وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الاجراءات الفعالة لاستكمال اسباب النهوض الثقافي والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفاً بالدرجة الاولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة واشراكها عملياً في المساهمة الجادة في بناء الوطن والكفاح من اجل اهدافه القومية الكبرى ، لذا قرر مجلس قيادة الثورة :

١ – تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية . كما تدرس اللغة الكردية في بقية انحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون .

٢ – ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الأكراد وغيرهم في تقلّد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها .. كانت وما زالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقرّ هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب اخواننا الاكراد من حرمان في الماضي .

٣ – نظراً للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ – الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط اعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الاذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والاعلام الكردية .

ب – اعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم بغض النظر عن اعمارهم أو ايجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

ج ــ الاكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الاكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة .

٤ ــ يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية ... من الاكراد .. أو ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الاساسيين (محافظ . قائمقام . مدير الشرطة . مدير أمن . وما شابه ذلك) ويباشر فوراً بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة .

٥ ــ تقر الحكومة حق الشعب الكردي في اقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه المنظمات اعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة .

٦ ــ أ ــ يمدد العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في ٥ــ٨ــ١٩٦٨ حتى تاريخ صدور هذا البيان . ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية .

ب ــ يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .

٧ ــ أ ــ تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض في المنطقة الكردية من جميع الوجوه باقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما اصابها في السنوات الاخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال .

الفقرة (ب) اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافىء لانحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية .

الفقرة (ج) تخصيص رواتب تقاعدية لعائلات الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

الفقرة (د) العمل السريع لاغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .

٨ ــ اعادة سكان القرى العربية والكردية إلى اماكنهم السابقة أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لاغراض النفع العام وفق القانون فيجري اسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما

لحقهم من ضرر بسبب ذلك .

٩ – الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض واعفاؤهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنوات الاقتتال المؤسفة .

١٠ – جرى الاتفاق على تعديل الدستور الموقت كما يلي :

أ – يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

ب – اضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور : تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية .

ج – تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم .

١١ – اعادة الاذاعة والاسلحة الثقيلة إلى الحكومة ويكون ذلك مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .

١٢ – يكون احد نواب رئيس الجمهورية كردياً .

١٣ – يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان .

١٤ – اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للاحصاءات الرسمية التي تجري وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي . وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية . وحيث ان الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .

١٥ – يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق .

ايها المواطنون الاكراد :

إن هذه المكتسبات التي انجزتها الثورة لن تكون اكثر من مرقاة لبلوغ كامل اهدافكم القومية في ظل هذا الوطن المفدى ووحدة شعبه العظيم . وسوف يشهد التاريخ انه ما كان لكم ولن يكون ابداً اخاً مخلصاً ، وحليفاً دائماً كالشعب العربي .

وبهذه المناسبة العظيمة ، ستغلق كل دوائر الحكومة ابوابها حتى نهار السبت .

الهوامش

الفصل الاول

١) توماس بوا ، الاكراد (بيروت : خياط ١٩٦٦) . ص ١ .
٢) جمال بنيز ، حول المسألة الكردية (الاتحاد الوطني للطلاب الاكراد في اوروبة ١٩٦٩) ص ٣٤ .
٣) ارشاك سافرستيان . الاكراد وكردستان (لندن : هارويل برس . ١٩٤٨) ص ١٥.
٤) لوقا زودو ، المسألة الكردية والاقليات العرقية في بلاد الرافدين (بيروت : ١٩٦٩) ص ١١٤ .
٥) محمود الدره ، القضية الكردية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٦) ص ٢ .
٦) عبد الرحمن قاسم لو ، كردستان والاكراد (بيروت : المؤسسة اللبنانية للمنشورات ١٩٧٠) ص ٢٥ .
٧) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .
٨) زودو ، المصدر السابق ، ص ٧٠-٧٢ .
٩) المصدر نفسه .
١٠) المصدر نفسه . ص ٧١ .
١١) William Eagleton, Jr., *The Kurdish Republic of* 1946, London, Oxford University Press 1965, PP 1-2.
١٢) المصدر نفسه ، ص ٢ .
١٣) ابراهيم الشريف ، الشرق الاوسط (بغداد : دار الجمهورية ١٩٦٥) ، ص ٢٠٨
١٤) شاكر خصباك ، الاكراد والمسألة الكردية (بغداد ، مطبعة الثقافة الجديدة ، ١٩٥٩) ص ٨-٩ .
١٥) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .
١٦) قاسم لو ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .
١٧) المصدر نفسه ، ص ٣١ .
١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
١٩) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .
٢٠) وخير مثال على ذلك الشيخ محمود في السليمانية وشيوخ برزان وسادة شامدينان وسادة خانقين وشيوخ النقشبندي شمالي الموصل .
٢١) Eagleton المصدر السابق ، ص ٤٢٧ .
٢٢) المصدر نفسه ، ص ٤٢٨ .

٢٣) المصدر نفسه .
٢٤) سفرستيان ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .
٢٥) قاسم لو ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .
٢٦) زودو ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .
٢٧) بنيز ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .
٢٨) شرف نامه ، نقلا عن جاسم لو ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .
٢٩) جاسم لو ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
٣٠) بنيز ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
٣١) Kinnane, *The Kurds and Kurdistan* (London: Oxford University Press, 1924), P. 24.
٣٢) حسن عرفه ، الاكراد : دراسة تاريخية وسياسية (لندن. جامعة اكسفورد ، ١٩٦٦) ص ٢٤ .
٣٣) زودو، المصدر السابق ، ص ٧٧ .
٣٤) David Adamson, *The Kurdish* War (New York: Fredrick A. Praeger, Inc., 1965), P.24.
٣٥) زودو ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .
٣٦) آدمسون ، المصدر السابق ، ص ١٩ .
٣٧) بنيز ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .
٣٨) سفرستيان ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .
٣٩) عرفه ، المصدر السابق ، ص ٢٩ – ٣٠
٤٠) الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
٤١) المصدر نفسه ، ص ١٠٢
٤٢) جاسم لو ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .
٤٣) Bois ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
٤٤) Joyce Blau, *Le Problème Kurde*: *Essai sociologique et historique* (Brussels: Centre pour l'Etude des problèmes deMonde Musulman Contemporain, 1963), P.38.
٤٥) Kinnane المصدر السابق ، ص ٣٢ .
٤٦) بنيز ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .
٤٧) Bois ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .
٤٨) عرفه ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .
٤٩) Eagleton ، المصدر السابق ، ص ١٤ .
٥٠) Blau ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .
٥١) بنيز ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .
٥٢) شريف ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
٥٣) درة ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .

٥٤) المصدر ، نفسه ، ص ١٤٧ و ١١٣ .
٥٥) المصدر نفسه
٥٦) C.J.Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs* (London: Oxford University Press, 1957), P. 398.
٥٧) الدره ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .
٥٨) Edmonds ، المصدر السابق ، ص ٣٤١ .
٥٩) باسيل نيكيتين ، ، الاكراد (بيروت : دار الراوي ، ١٩٥٨) . ص ٢١٨
٦٠) الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
٦١) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .
٦٢) المصدر نفسه .
٦٣) جاسم لو ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .
٦٤) Longriff, Stephen, *Iraq*, 1900-1950, *A political, Social and Economic History* (London: Oxford University Press, 1953), P.196.
٦٥) المصدر نفسه .
٦٦) الدره ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .
٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٦٥ .
٦٨) Kinnane ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .
٦٩) الدره ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .
٧٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٥ .
٧١) المصدر نفسه.
٧٢) المصدر نفسه.
٧٣) المصدر نفسه.
٧٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .
٧٥) Longrigg ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .
٧٦) الدره ، المصدر السابق ، ص ١٩٧-١٩٩ .
٧٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .
٧٨) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .
٧٩) Longrigg ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .
٨٠) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .
٨١) المصدر نفسه ، ، ٢٤١ .
٨٢) المصدر نفسه ، ٢٤١ .
٨٣) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .
٨٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠٥ .
٨٥) حسن مصطفى ، البرزاني ، والحركة البرزانية ، ١٩٣٢-١٩٤٧ (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٣) ص ٦٠-٦٣ .
٨٦) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

٨٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ .
٨٨) ماهر نعمان الكناني ، (ضوء على شمال العراق) ، (بغداد ، دار الجمهورية ، ١٩٦٥) ص . ٨٢-٨٦ .
٨٩) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .
٩٠) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .
٩١) Eagleton ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .
٩٢) المصدر نفسه ، ص ١١٤ .
٩٣) Longrigg ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦ .
٩٤) المصدر نفسه ، ص ٣٥٣
٩٥) الكناني ، المصدر السابق ، ص ٢١-٢٢ .
٩٦) المصدر نفسه .
٩٧) Longrigg، المصدر السابق ، ص ٣٨١ .

الفصل الثاني

١) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري (لندن : مطبعة جامعة اكسفود ١٩٦٩) ص ٤٢-٤٥ .
٢) المرجع نفسه ، ص ٢ .
٣) المرجع نفسه ، ص ٢٧-٣٠
٤) بنيز ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .
٥) انظر القانون الدستوري العراقي ، البند ٣ ، في بلو ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .
٦) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .
٧) حسن عرفه ، الاكراد ، (لندن : مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٦٦) ص ١٣٠
٨) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .
٩) الدره ، المصدر السابق . ص ٢٨٢ .
١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٨٤ .
١١) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .
١٢) المرجع نفسه ، ص ٧٥ .
١٣) « الثورة الكردية بعد ثماني سنوات » . الجريدة الكردية ، المجلد ، ١٧ رقم ٣ . (ايلول ، ١٩٦٩) ، ص ٧٨ .
١٤) الدره ، المرجع السابق . ص ٢٨٢ .
١٥) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
١٦) المصدر نفسه . ، ص ٨٣-٨٤ .
١٧) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣١ .
١٨) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢

١٩) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ . انظر الدره ايضاً ، المصدر السابق ص ٢٨٢.
٢٠) خدوري ، المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .
٢١) المرجع نفسه ، ص ١١٠ .
٢٢) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .
٢٣) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .
٢٤) المرجع نفسه .
٢٥) المرجع نفسه .
٢٦) الدره ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .
٢٧) المرجع نفسه.
٢٨) المرجع نفسه ص ٢٨٦ .
٢٩) المرجع نفسه.
٣٠) خدوري ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .
٣١) البلاد ، بغداد ، ٢١ تموز ١٩٥٩ .
٣٢) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٢-١٣٣ .
٣٣) الثورة ، ٥ تشرين الاول ، ١٩٦١ .
٣٤) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .
٣٥) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ . ايضاً « خبات » العدد ١٠٧ (٢٧ تشرين الثاني ، ١٩٥٩)
٣٦) كان الاعضاء المؤسسون مصطفى برزاني ، ابراهيم احمد ، (سكرتير الحزب) ، نوري شاويس . عمر مصطفى ، علي عبد الله ، صالح اليوسفي ، الملا عبد الله اسماعيل ، حلمي شريف ، اسماعيل عارف ، شمس الدين المصطفى .
٣٧) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .
٣٨) وردت في المرجع نفسه ، ص ٢٩٠ .
٣٩) المرجع نفسه ، ص ٢٩٤ .
٤٠) انظر خدوري ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .
٤١) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ .
٤٢) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .
٤٣) الكناني ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .
٤٤) المرجع نفسه ، ص ٦١ .
٤٥) المرجع نفسه ، ص ١٨ .
٤٦) المرجع نفسه ، ص ٦١ .
٤٧) آدامسن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .
٤٨) الكناني ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .
٤٩) آدامسن ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .
٥٠) المرجع نفسه ، ص ٩١ .
٥١) المرجع نفسه ، ص ٩٤ .

٥٢) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .
٥٣) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .
٥٤) « ثورة جنوب كردستان » . المجلة الكردية ، المجلد ٧١ ، العدد ٣ ، (ايلول ١٩٦٤) ص ١١١ .
٥٥) المرجع نفسه ، ص ١١١
٥٦) زودو ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .
٥٧) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .
٥٨) «Chronology» المصدر السابق ، ص ١١١
٥٩) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .
٦٠) «Chronology» ، المصدر السابق ، ص ١١١
٦١) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .
٦٢) زودو ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .
٦٣) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .
٦٤) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ . انظر الدره ايضاً ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦ .
٦٥) «Chronology» المصدر السابق ، ص ١١٢ .
٦٦) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .
٦٧) Lettiem Wenner, *Arab Kurdish Rivalties in Iraq*, Middle East Journal, Vol. 17, (winter-spring 1963); P.74.
٦٨) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .
٦٩) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ .
٧٠) المرجع نفسه .
٧١) المرجع نفسه ، ص ٣٠١ .
٧٢) المرجع نفسه ، ص ٣٠١ – ٣٠٢ .
٧٣) المرجع نفسه ، ص ٣٠٢ – ٣٠٣ .
٧٤) المرجع نفسه ، ص ٢٩٧ .
٧٥) الثورة ، ٥ تشرين الاول ، ١٩٦١ .
٧٦) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .
٧٧) «Chronology» ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
٧٨) و ينر ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .
٧٩) المرجع نفسه ، ص ٧٣ .
٨٠) المرجع نفسه .
٨١) «Chronology» ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .
٨٢) المرجع نفسه .
٨٣) زودو ، المصدر السابق ، ص ١١٦-١١٧ .
٨٤) عصمت شريف قانلي ، ثورة كردستان ، العراقية (لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي ، ١٩٦٥) ص ١٧ .

٨٥) خبات ، الكفاح الثوري للشعب الكردي ، العدد ٤٦٥ ، ١ نيسان ، ١٩٦٢ .
٨٦) أدامسن ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .
٨٧) قانلي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
٨٨) «Chronology» المصدر السابق ، ص ١١٤ .
٨٩) المرجع نفسه ، ص ١١٤-١١٥ .
٩٠) المرجع نفسه ، ص ١١٥ .
٩١) زودو ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .
٩٢) المرجع نفسه ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .
٩٤) المرجع نفسه .
٩٥) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .
٩٦) المرجع نفسه .
٩٧) الكناني ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
٩٨) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .
٩٩) «Chronology» المصدر السابق ، ص ١١٦
١٠٠) قانلي ، المصدر السابق ، ص ١٦ .
١٠١) وينر ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .
١٠٢) قانلي ، المصدر السابق ، ص ١٦ .
١٠٣) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .
١٠٤) بيش مركه (التمثيل العام لثورة كردستان العراقي ، ن.د.) ص ٤١-٤٤ .
انظر عرفه ايضاً ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
١٠٥) البيش مركه ، المرجع نفسه .
١٠٦) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .
١٠٧) المرجع نفسه ، انظر ص . وينر ايضاً ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .
١٠٨) كانون الاول ١٩٧٠ .
١٠٩) المجلة الكردية ، المجلد ٧١ ، عدد ٢ ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .
وقد ذكرت ايضاً مقابلة شخصية مع شميدت.
١١٠) المجلة الكردية ، المرجع نفسه .
١١١) وينر ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .
١١٢) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ — ٢٨٩ .
١١٣) بنيز ، المصدر السابق ، ص ١٨ .
١١٤) وينر ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .
١١٥) المرجع نفسه .
١١٦) المرجع نفسه ، ص ٧٩ .
١١٧) « داخل كردستان » ، حقائق كردية (النذرلند : تموز – آب ١٩٦١) ص ٦ .
١١٨) و ينر ، المصدر السابق ، ص ٧ .
١١٩) جابر علي ، « الحزب الشيوعي العراقي والمسألة ، الكردية » ، قضايا السلام

والاشتراكية ، العدد ٨ (آب ، ١٩٦٢)

١٢٠) عزيز الحاج ، « الموقف الراهن في العراق » **World Marxist Review** المجلد ٦ العدد ١١ (تشرين الثاني ١٩٦٣) ، ص ٣٦ .

١٢١) وينر ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

١٢٢) المرجع نفسه .

١٢٣) بنيز ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

١٢٤) وينر ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

١٢٥) المرجع نفسه .

١٢٦) المرجع نفسه .

الفصل الثالث

١) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

٢) حزب البعث .

٣) حزب البعث العربي الاشتراكي .

٤) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

٥) المرجع نفسه ، ص ١٩٠ .

٦) المرجع نفسه ، ص ١٩٥ .

٧) المرجع نفسه .

٨) John Law, *U.S. News and World Report* (February 10, 1963) P.3.

٩) Clare Hollingsworth, *The Baathist Revolution in Iraq*, World Affairs (London:Oxford University Press may 1965), P.228.

١٠) شميدت ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

١١) قانلي ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

١٢) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

١٣) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

١٤) Hollingsworth, op, Cit., P.229.

١٥) عرفه ، المصدر السابق ص ١٤١ ، خدوري ايضاً ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

١٦) عرفه ، المرجع نفسه ، انظر قانلي ايضاً ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

١٧) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

١٨) المرجع نفسه .

١٩) الدره ، المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .

٢٠) تقول رواية خدوري فيما يختص بالمطالب بان كردستان كانت ستضم الوية السليمانية ، وكركوك ، وارميل ، والمقاطعات الكردية في لوائي الموصل ودياى. ويضمنها ايضاً فقرة تنص على ان أي تحرك عسكري في كردستان يقوم به الجيش

العراقي يجب ان يتم بموافقة الادارة الكردية .

٢١) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨-٣٠٩ ؛ خدوري ، المرجع نفسه ، ص ٢٧٠-٢٧٢ .

٢٢) كانت هذه هي المرة الاولى التي يستعمل فيها تعبير « الشعب الكردي »

٢٣) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ .

٢٤) ديلي ستار ، ١٠ آذار ، ١٩٦٣ .

٢٥) قانلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

٢٦) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

٢٧) قانلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

٢٨) المرجع نفسه .

٢٩) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

٣٠) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣١٤ .

٣١) المرجع نفسه ، ص ٣١٦-٣١٧ .

٣٢) للاطلاع على النص الكامل لهذا المشروع انظر الدره ، المرجع السابق ، ص ٣١٨-٣٢٤ .

٣٣) المرجع نفسه ، ص ٣١٤ .

٣٤) المرجع نفسه .

٣٥) المرجع نفسه ، ص ٣٢٥-٣٤٤ .

٣٦) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .

٣٧) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ . انظر عرفه ايضاً ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

٣٨) الدره ، المرجع نفسه ، ٣٤٤ .

٣٩) المرجع نفسه ، ص ٣٣٥-٣٤١ .

٤٠) يقول C.J. Edmonds في « الحرب الكردية في العراق » (العالم اليوم ، المجلد ٢٤ ، العدد ١٢ ، كانون الاول ١٩٦٨) بانه قد تم القبض على الوفد . ويتهم الحكومة ايضاً بازالة الحي الكردي في مدينة كركوك واعادة توطين عرب مكان الاكراد في اربيل .

٤١) Avraham Ben Tzur, *The Kurds' Fight for Autonomy*, New outlook Vol. VI, N 6, (July-August 1963) P.12.

٤٢) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

٤٣) المرجع نفسه .

٤٤) المرجع نفسه .

٤٥) The New York Times, August 2, 1963.

٤٦) حقائق كردية ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

٤٧) The New York Times, August 2, 1963.

٤٨) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

٤٩) المرجع نفسه ، ص ١٤٣ .
٥٠) وردت في حقائق كردية ، المصدر السابق ، ص ٢-٣ .
٥١) James Kinsman, *The changing face of Kurdish Nationalism*, The New Middle East, N 20, (May 1970) , P.21.
٥٢) قانلي ، المصدر السابق، ص ٤٥ .
٥٣) المرجع نفسه .
٥٤) لوموند ، ٢٦ اكتوبر ، ١٩٦٣ ، وردت في المرجع نفسه ، ص ٤٦ .
٥٥) المرجع نفسه .
٥٦) The New York Times, May 7, 1963.
٥٧) The New York Times, June 21, 1963.
٥٨) قانلي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .
٥٩) The New York Times, July 12, 1963.
٦٠) وردت ايضاً في The New-York Times, June 19, 1963.
٦١) الاهرام ، ١٨ اكتوبر ، ١٩٦٣ .
٦٢) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٤٥ .
٦٣) خدوري ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
٦٤) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
٦٥) انظر الدره من اجل النص الكامل ، المصدر السابق ، ص ٣٥١-٣٥٣ .
٦٦) The New York Times, March 1, 1964.
٦٧) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤ .
٦٨) المرجع نفسه .
٦٩) المرجع نفسه ، ص ٣٥٧ .
٧٠) The New York Times, March 2, 1964.
٧١) عرفه ، المصدر السابق ، من ١٤٩ ، انظر زودو ايضاً ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .
٧٢) زودو ، المرجع ، نفسه .
٧٣) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .
٧٤) Kinsman المصدر السابق ، ص ٢١ .
٧٥) زودو ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .
٧٦) المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .
٧٧) Kinsman المصدر السابق ، ص ٢١ .
٧٨) عرفه ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .
٧٩) المرجع نفسه ، ص ١٥١ – ١٥٢ .
٨٠) المرجع نفسه ، ص ١٥٢ .
٨١) الديلي ستار ، ٧ تشرين الثاني ، ١٩٦٤ .
٨٢) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨–٣٧١ .

٨٣) الديلي ستار ، ٤ تشرين الثاني ، ١٩٦٤ .
٨٤) الدره ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
٨٥) Kinsman المصدر السابق ، ص ٢٢ .
٨٦) The New York Times, November 12, 1964.
٨٧) The New York Times, July 22, 1965.
٨٨) سفارة العراق ، العراق : البيان الرسمي المتعلق بالشؤون الداخلية والعربية ، والاجنبية . (لندن . نوفمبر – ديسمبر ١٩٦٥)، ص ٢٣ .
٨٩) المرجل نفسه ، ص ٣٧ .
٩٠) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٨٨ .
٩١) المرجع نفسه .
٩٢) المرجع نفسه .
٩٣) المنار ، بغداد ١٩ كانون الثاني ، ١٩٦٦ .
٩٤) المرجع نفسه .
٩٥) الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٨٨ .
٩٦) Washington Post, April 19, 1969.
٩٧) المرجع نفسه .
٩٨) Kinsman ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
٩٩) The New York Times, May 13, 1966.
١٠٠) الجمهورية ، بغداد ، ٣٠ حزيران ، ١٩٦٦ .
١٠١) G. Solomon, *The Kurdish National Struggle in Iraq*, New-outlook, Vol. 10, N 3 (March-April 1967), P. 13.
١٠٢) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .
١٠٣) Solomon ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .
١٠٤) Edmonds, op. Cit, P. 519.
١٠٥) نعوم الكناني ، « ضوء على شمال العراق » (بغداد : دار الجمهورية ، ١٩٦٥) ص ٢٣
١٠٦) المصدر نفسه ، ص ٧١ .
١٠٧) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

الفصل الرابع

١) Edmonds. op. Cit., P.520.
٢) المرجع نفسه .
٣) النور ، بغداد ، العدد ٣٤ ، ١٩ نوفمبر ، ١٩٦٨ .
٤) النور ، بغداد ، العدد ٤٨ ، ٥ ديسمبر .

٥) المرجع نفسه .
٦) النور ، بغداد ، العدد ٢٥ ، ٩ نوفمبر ، ١٩٦٨ .
٧) « بيان صادر عن المكتب التنفيذي يتعلق بالبيان الجديد الذي اصدرته هيئة شؤون الشمال ، المجلة الكردية ، المجلد ١٧ ، العدد ١ ، آذار ، ١٩٦٩ ، ص . ٣٤-٣٦ .
٨) النهار ، بيروت ، ٩ ايلول ، ١٩٦٨ .
٩) Edmonds, op. Cit., P.520.
١٠) النهار ، المصدر السابق .
١١) خبات ، العدد ٥٠٦ ، تشرين الاول ، ١٩٦٨ ، وقد ترجم في المجلة الكردية ؛ المجلد ٧١ ، العدد ٦ ، آذار ١٩٦٩ ، ص ٣١-٣٣ .
١٢) «Chronology» The Middle East journal, Vol. 23, N 2. (Summer-1969), P.310.
١٣) « مذكرة حول المسألة الكردية » المجلة الكردية ، المجلد ٧١ ، العدد ١ ، (آذار ، ١٩٦٩ ، ص ٣٧-٤٠ .
١٤) Daily Telegraph (London), March 10, 1969.
١٥) نشرة الشؤون الكردية ، العدد ١ (٢٨ نيسان ، ١٩٦٩ ص ٢ .
١٦) المرجع نفسه ، ص ١ .
١٧) James Kinsman, *Kurds and Iran. Iraq's changing balance of power*, New Middle East, N 22, (July, 1970, P.26.
١٨) «Chronology» Middle East Journal, Vol. 23, N 3, (Autumn, 1969), P.512.
١٩) « مذكرة البرزاني » ، المجلة الكردية ، المجلد ١٧ ، العدد ٢ ، (حزيران ١٩٦٩) ص ٨٠-٨٢ .
٢٠) «Chronology», Middle East Journal, Vol. 23, N 3, op. cit., P.513.
٢١) وردت في النهار ، بيروت ، ١١ آذار ، ١٩٧٠ .
٢٢) «Chronology», The Middle East journal, Vol. 24, N 2, (Spring 1970) P.188.
٢٣) المرجع نفسه .
٢٤) مقابلة مع البروفسور الكردي يوسف إبش ، بيروت ، ايلول . ١٩٧٠ .
٢٥) النور ، بغداد ، ١٢ آذار ، ١٩٧٠ .
٢٦) محمود بقالي ، « صفحة جديدة في تاريخ العراق . »
Review of international affairs, Vol. XXI, N 482, (Belgrade, Yugoslavia, May 5, 1970).
٢٧) النور ، بغداد ، ١٢ آذار ، ١٩٧٠ من اجل النص الكامل للبيان ، انظر الملحق .
٢٨) النهار ، بيروت ، ١٢ آذار ، ١٩٧٠ .
٢٩) المرجع نفسه . انظر ايضاً

٣٠) Dana Adams Schmidt, The New York Times, March 13, 1970. P.3.

٣١) المرجع نفسه

٣٢) المرجع نفسه

٣٣) Kinsman, *Kurds of Iran*, op. Cit., P.25.

٣٤) المرجع نفسه ، ص ٢٧ .

٣٥) المرجع نفسه .

٣٦) المرجع نفسه .

٣٧) المرجع نفسه

٣٨) مذكرة حول المسألة الكردية ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

٣٩) Kinsman, *Kurds and Iran*, op. cit., P.25.

٤٠) هذه الاحزاب ، التي تدعمها ايران ، كانت تنادي باهداف ابعد من القومية وتدعو الى التعاون بين « الامم آلارية » ، والتي بالنسبة لهم ، تتألف من الاكراد ، والافغانيين ، والفرس ، والاذر بيجانيين ، والهنود ، والبلوخيين ، والباكستانيين والارمن ، والطاجكيين . انهم يدعون إلى كونفدرالية بين هذه الامم وذلك بعد انشاء كردستان مستقلة لكي « توقف المخططات العدائية ، لاولئك الذين يريدون ، باسم الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج ، ان يستعمروا كردستان ، وضم جزر الخليج الفارسي ، وخوزستان الغنية بالنفط ، واقسام اخرى من الوطن الآري . » (بنيز ، المصدر السابق ، ص ٥٠-٥٦) .

٤١) من خطاب القي في ربيع ١٩٧٠ .

٤٢) ثورة تموز في عامين ، مطبوعات وزارة الثقافة والاعلام الحكومية (بغداد ١٩٧٠) ص ٨-٩ .

٤٣) «Chronology» Middle East Journal, Vol. 24, N 3, (Summer 1970), P.362.

٤٤) Kinsman, op. cit., P.22.

٤٥) The New York Times, Dec. 31, 1970.

٤٦) النهار ، بيروت ٢٣ ديسمبر ، ١٩٧٠ .

٤٧) المرجع نفسه .

٤٨) Christian Science Monitor, Boston, July 15, 1970.

٤٩) مقابلة مع امير كاموران بدرخان ١١ ديسمبر ، ١٩٧٠ .

٥٠) النهار ، بيروت ، ٢٧ ديسمبر ، ١٩٧٠ .

٥١) النهار ، بيروت ، ٦ تموز ، ١٩٧٠ .

٥٢) وكالة الانباء العراقية ، « نص الدستور المؤقت » ملحق خاص للنشرة رقم ١٩٥ ، بغداد ، ١٦ تموز ، ١٩٧٠ .

٥٣) الثورة ، بغداد ، ٢٧ كانون الاول ، ١٩٧٠ .

٥٤) المرجع نفسه .
٥٥) النهار ، بيروت ، ٢٩ ديسمبر ، ١٩٧٠ .
٥٦) النهار ، بيروت ، ٢٥ ديسمبر ، ١٩٧٠ .
٥٧) المرجع نفسه .
٥٨) المرجع نفسه
٥٩) المرجع نفسه .
٦٠) ١١ كانون الاول ، ١٩٧٠
٦١) النهار ، بيروت ، ٢٥ ديسمبر ، ١٩٧٠ .
٦٢) المرجع نفسه
٦٣) المرجع نفسه
٦٤) The New York Times, December 31, 1970.
٦٥) النهار ، بيروت ، ٢٥ ديسمبر ، ١٩٧٠ .
٦٦) المرجع نفسه .
٦٧) المرجع نفسه .
٦٨) Washington Post, B December, 1970.
٦٩) Kinsman, *Kurds and Iran*, op. cit., P. 27.
٧٠) The New York Times, December 21, 1970.
٧١) التآخي ، بغداد ، ٤ تموز ، ١٩٧٠).
٧٢) الشرارة ، العدد ٦ ، آذار ، ١٩٧٠ .
٧٣) Christian Science Monitor, Boston, July 15, 1970.
٧٩) المرجع نفسه .
٨٠) رسالة وكالة روتير في النهار ، بيروت ، ١٢ آذار ، ١٩٧٠ .
٨١) Iraqi Communist Party calls for autonomy for Kurds, World Marxist Review, Vol. 11, N . 4, April, 1968, P. 82.

٨٢) التآخي ، بغداد ، ١٤ كانون الثاني ، ١٩٧١ .
٨٣) آدمسن ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .
٨٤) Washington Post, December 13, 1970.

الفصل الخامس

١) Kinsman, op. cit., P.25.
٢) قاني ، المصدر السابق ، ص ٢٥ . وفقاً للاكراد ، فان الاشوريين والكلدانيين قد شاركوا بفاعلية في الصراع . فقد كان المطران الا شوري ، الحريري ، عضواً في مجلس قيادة الثورة الكردية ، كما أن مرغريت جورج ، وهي فتاة آشورية ،قد

اكتسبت شهرة في قتالها مع الاكراد .
٣) بير شنج « العراق والاستقرار السياسي » . المجلة الكردية ، المجلد ٧١ ، العدد ٣ ، (ايلول ١٩٦٩) ، ص ٩٥ .
٤) The New York Times, January 10, 1971.
٥) العمل (نيويورك) (١٨ كانون الثاني ، ١٩٧٠ .
٦) المرجع نفسه ، ٢٨ كانون الاول ، ١٩٧٠
٧) Kinsman, op. cit., P.27.
٨) المرجع نفسه
٩) الثورة ، ١١ آذار ، ١٩٧١ .
١٠) الجمهورية ، ١١ آذار ، ١٩٧١ .
١١) الجمهورية ، ٢٠ أيار ، ١٩٧١ .
١٢) العاصفة الآتية من بغداد ، الحوادث (بيروت ، ١٨ حزيران ، ١٩٧١) ص ١٨ .
١٣) الثورة ، كما جاءت في وكالة الانباء العراقية ، ٨ تشرين الاول ، ١٩٧١ .
١٤) التآخي ، كما جاءت في وكالة الانباء العراقية ، ٦ تشرين الاول ، ١٩٧١ .
١٥) المرجع نفسه .
١٦) الثورة - ٢٥ تشرين الثاني - ١٩٧١
١٧) التآخي - ٢٤ تشرين الثاني - ١٩٧١ .
١٨) الثورة - ٢٥- تشرين الثاني - ١٩٧١ .
١٩) المصدر السابق .
٢٠) المصدر السابق .
٢١) النهار - ٢٠ تشرين الثاني - ١٩٧١ .

لازمت قضية الاكراد تاريخ العراق الحديث كما لازمت تاريخ بعض البلدان المجاورة كتركيا وايران وسوريا . وكانت مطالب الاكراد وما رافقها من مطلع هذا القرن حتى هذا اليوم مصدر توتر داخلي في العراق رافقه قتال عنيف وطويل ودام على فترات متقطعة وخلال انظمة حكم عراقية متبدلة . وتظل اليوم قضية الاكراد مشكلة العراق الاولى .

وفي هذا الكتاب يعود ادمون غريب الى جذور القضية الكردية ويستعرض تطوراتها خلال المراحل التي مرت بها حتى يومنا هذا .. والكتاب في الاصل اطروحة جامعية .

ل.ل ٧ او ما يعادلها

